الـبـاب الأول

تـركـيـا مـن الـداخـل

الـفـصل الأول

أصل و صورة.. بين أسبانيا وتركيا
ونظرة من بعيد نحو فرنسا وإيطاليا

عندما أكون بعيدا عن مصر يكون بصحبتي في الغالب الأعم كتاب أجد في نفسي الحاجة إلي أن يكون الرفيق في هذه الرحلة و يكون الوقت و الظروف غير ملائمين للصحبة فترة طويلة للتأمل في صفحاته في مصر و صادفني وقد كنت في إحدى دول شمال إفريقيا العربية و في العادة معي أيضا العديد من الصحف العربية و العالمية ووجدت نفسي اترك الكتاب لصحيفة أوروبية تصدر في لندن تتناول بالتحليل الشروط الأوروبية التي يتحتم علي تركية أن تتبعها كاملة كي تنعم بصحبة الاتحاد الأوروبي عضو عاملا فيه و تدخل قصر اليورو و ترفل في نعيمة ؟
وفي تأمل نحو التاريخ و الجغرافية أيضا وجدت أن هناك تشابه غريب و قوي بين ما تتمناه أوروبا (وما سينتهي إلية الحال إذا ما وفت تركيا بالشروط)
وبين ما حدث في الأندلس سابقا واسبانيا حاليا فيما يريد الغرب أن يرسم به صوره لتركيا تطابق الأصل في اسبانيا (الاندلس سابقا) وعدت إلي المراجع في القاهرة و ووجدت أيضا أنه لابد من رسم توضيحي جغرافي يضع حدودا للبحث و توضيحا له
حيث أميل إلي رأي العالم الجليل جمال حمدان عاشق الجغرافيا وعالمها الولهان في أن الجغرافيا هي أصل المعرفة وعبقرية المكان فلابد من تحديد المكان وبداية الزمان ليكون الفهم صادقاً ومريحاً .

في الصورة – تركيا – الاسكندرونة – خط تماس و في الأصل اسبانيا– خط تماس ـــ سبته . طليطله .. مليلة – و خط التماس في الجنوب جنوب السودان .

ومن الرسم نري أصل الصورة وهي أسبانيا وموقعها الجغرافي في الغرب العربي ثم نقطة تماس علي الأرض في المغرب وهي منطقة محتلة ومتنازع عليها بين المغرب واسبانيا مغطاة بصمت مغربي يتناسب مع الوضع العالمي الجديد وظروفه القاسية وفي الشرق من تركيا ونقطة

التماس علي الأرض في لواء الاسكندرونة والمحتل من تركيا والمتنازع عليه بين تركيا وسوريا والمقابل بصمت رهيب طبقا لظروف قاسية ووضع عالمي جديد ومعروف وإمكانيات متاحة أو غير متاحة .

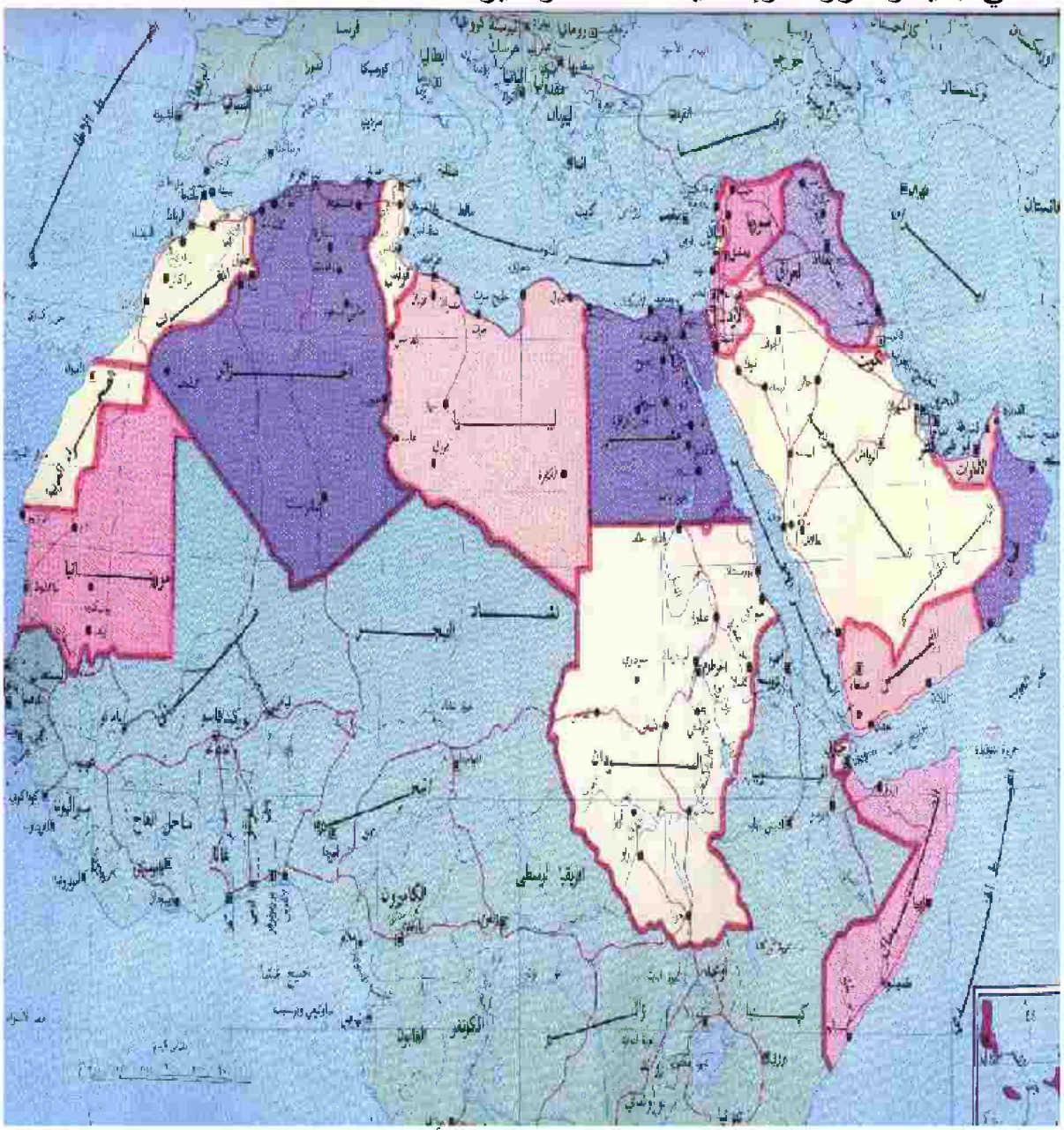

و يتضح من الرسم والمقدمة الطويلة ولكني أجدها حتمية في الرجوع إلي الزمان والمكان لأنه كان بعيدا وشاقاً.

أ و لا : بدأت الرحلة وخطوط الصورة في أصلها " أسبانيا " بمعونات أوروبية ومساعدات عسكرية غربية لا يمكن معها السماح بالتوغل العربي الإسلامي أكثر من هذا وذلك بعد إيقاف التوغل والانتصار علي عبد الرحمن الغافقي في جنوب فرنسا والتي عبر أشرافها وقادتها إلي الأندلس

لمساندة الفونسو السادس وكان بينهم أشراف برجونية هما الكونت ريمون البرجوني والكونت هنري دي لورين وكلاهما ينتمي إلي آل كابية ملوك فرنسا .
وواجب الذكر أن محاكم التفتيش نشأت في فرنسا وليس في أسبانيا ، أي أن البداية كانت في فرنسا وانتقلت إلي اسبانيا .

ويقول في ذلك ايضاً " مايكل انجلو ياكوبوتش " في كتابه إعداد الحوار والذي قدم له " امبرتو إيكو " " ها نحن قد وصلنا إلي النقطة المركزية في محكمة التفتيش وهي كلمة مجرد النطق بها يستدعي إلي ذاكرتنا عجلات التعذيب والمحارق في الميدان العام وهي مرحلة مزعجة فقد أثارت – حتى بالنسبة إلي الكتاب الكاثوليك نقطة سلبية للغاية في تاريخ الكنيسة وجعلت من هذا التاريخ آله لا تهدأ للقمع الايدولوجي وهي تعد في نظر اخرين آله قتل وواحدة من كبريات السقطات وعلامات الانحطاط الأخلاقي للتأريخ الديني لتلك الأزمنة .. وعلي جانب أخر كان هناك من يدافع عنها بأنها كانت إنعكاساً للرضا الشعبي في الفترة الطويلة التي نشطت فيها .." .

ثـانـيـا : واكب وصاحب المعارك العسكرية اتفاقات جانبية لتفريق القادة والممالك العربية وان أبرزها اتفاقات فرناندو وملوك قشتالة وطيطلة .

ثـالـثـا : طبيعة ونظم حكم التوريث التي أتت بحكام لم يكونوا علي مستوي المسئولية والمهارة ولم يستطع أغلبهم النظر حتى تحت قدميه واعتقد أن النظم العربية فطنت إلي هذه النقطة وتختار من يصلح في العائلة المالكة والمناسب إلي طبيعة المرحلة صحياً وخبرة .

رابـعـاً : الصبغة الدينية حتى يكون النضال والقتال بضراوة وقوة لا يقف أمامها ضمير أو نفس ترتاح إلي ما تفعل فالغاية كانت مثل الغطاء الثلجي كلما غلت المراجل تراجعت النفوس فالغاية من أجل الدفاع عن الكاثوليكية وإرضاء الرب والدليل إشراف رجال الدين والقساوسة علي ما يتم حتى ان ساندوفال قال " يجب أن نسقط مثل هذه العصور من سلسلة تاريخنا القومي " .

خـامـساً : بدء التفريغ من الداخل ما صاحب ذلك من محاكم التفتيش التي وكلت إليها مهمة خلع الجذور وصبغة الأوراق بالصبغة الأوربية الصليبية الكاثوليكية ولا مجال هنا للتوسع في هذه المحاكم وما حدث فيها يفوق كثيرا ما حدث فعلا أو أضيف علي ما حدث في معسكرات اليهود في

ألمانيا كما يزعمون وعلي سبيل المثال فقط عدم الأكل في نهار رمضان أو لبس لباس جديد يوم الجمعة كفيل بالمحاكمة والإعدام وكفي ..؟! .

سادساً : ووجدت أن من 20 : 25% من كلمات اللغة الاسبانية ذات أصول في اللغة العربية وكان الرد علي غير ما افهم وهو أن هذه الكلمات في اللغة الاسبانية القديمة وتم استبدال هذه الكلمات أو قل معظمها الغالب إلي كلمات ذات أصول إيطالية وفرنسية و نقل سريع وفعال حتى لا نتوه وسط هذه الحقبة الطويلة والعنيفة والرامية إلي تغيير حروف اللغة إلي الحروف اللاتينية ثم بعد ذلك استبدال الكلمات التي من أصول عربية إلي كلمات من أصول إيطالية وفرنسية كما سبق أن أوضحت وكانت هي اللون الأخير في الصبغة النهائية نحو النهاية .

سابعاً : انتصر الأسبان الكاثوليك وانتهت ألهويه العربية الإسلامية وظهرت أسبانيا الأوربية الكاثوليكية .

ثامنا : لم تنقطع ولم يحدث مع كل ما حدث أن انقطعت العلاقة والأحداث بين أسبانيا والمغرب العربي حتى الآن " لاحظ نقط التماس في الرسم التوضيحي " والدليل علي ذلك الدور الذي قام به الجنود المغاربة أو كما أسموه بالجيش المغربي الذي كونه واستعان به الجنرال فرانكو حتى انتصر ووصل إلي كرسي الحكم في أسبانيا أي أن خطوط التماس لازالت بعروقها الدماء تؤثر بالسلب والإيجاب ؟! .

تاسعا : زيارات رئيس وزراء أسبانيا السابق واهتمامه البالغ بأحداث المنطقة لتنشيط واختبار مدي التأثير والتأثر " زيارات أزنار"

عاشراً : ما قامت به أسبانيا من مجهودات ضخمه وإيجابية ومساعدات قوية في الترويج لغزو العراق علي المستوي الدولي أو الأمم المتحدة وذلك بلا مصلحة مباشرة أو غير مباشرة سوي الدخول في الصورة والتجهيز لأحداث مستقبلية وأدوار قد تكون أقوي مما يتوقع أكثر المراقبين السياسيين طموحا وتخيلاً .. أضف إلي ذلك زيارات ثباتيرو للجزء المحتل من المغرب أو نقط التماس قبل توليه رئاسة الوزارة وبعدها مما أجبر رئيس وزراء المغرب إلي التصريح بأن المنطقة المتنازع عليها مع أسبانيا أو نقط التماس ليست في الأجندة القريبة للمغرب ؟! .

حادي عشر : تخيل معي " تخيل فقط " أو حاول أن تتخيل لو تم الضغط بقوة من الجانب الغربي والذي تملأ أسبانيا أغواره بقوة وطموح وهي الأصل ولو حدث ذلك مع الصورة أو النيجاتيف في تركيا ووقع ذلك علي الشرق الأوسط بين فكي الكماشة أو بين فكي السبع الأوروبي وهذه الفكرة أو النظرية ليست من اختراعي ولا أرجوها وان كنت أحسها فمن

أحداث أوروبا وبريق عيون قادتها في اجتماعات الأربع أو الثماني وكلهم كبار بطبيعة الظروف أو سلسلة من مسلسلات سايكس بيكوا وسايكس بيكو 2 وهكذا ومن هنا تكون ملامح الصورة الأصل قد اتضحت وتقاسيم الوجه بأن تأثيرها واكتمالها ولنعد إلي الجانب الأيسر أو الشرقي من الصورة أو النيجاتيف أو تركيا لنري ما يحدث بها وفيها .؟! .

- طبق ما تم من خطوات في تركيا وراجع التاريخ والمكانة الجغرافية وما تم بنجاح في تركيا نحو الصبغة الأوروبية مقارنة بنجاح التجربة الاسبانية والتجربة الثانية في جنوب السودان تحت إشراف المملكة المتحدة بريطانيا والذي انتهى بدولة إفريقيه في الجنوب منفصلا عن دولة الشمال العربي ؟؟ وما تم من خطوات علي الطريق في تركيا وصل إلي النصف أي حوالي 50% مما تم في أسبانيا أي أصبحت تركيا في مفترق الطرق مع ملاحظة الآتي :

1- تم تغيير الحروف العربية المستخدمة في تركيا إلي الحروف اللاتينية.
2- تحولت من حامل لواء الخلافة وما تستلزمه من تبعات ومسئوليات تاريخية ومواقف تحسب لها وعليها إلي دولة علمانية ؟! .
3- سيطرة القادة العسكريين ودخولهم المعترك السياسي أو التحرك ليس بعيدا عن أيديهم وأعينهم.
4- المغازلة الأوروبية وبريق لامع لليورو الأوروبي وغواية صعبة المقاومة .
5- إيقاف أحياناً لمفاوضات الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي مع التصريح الفرنسي والانجليزي شبه المتفق بأنه لن يسمح لدولة إسلامية بدخول الاتحاد الأوروبي .
6- بقدر ما تبعد به تركيا عن المكانة والجذور يتم بنفس القدر التقدم في خطوات الانضمام للاتحاد الأوروبي.
7- رغبة الأوروبيين والنظام الدولي الجديد في الوضع المستقبلي لتركيا يثق في أنه لن يسمح أبدا وشبه اليقين بإنشاء دولة كردية بأي حال من الأحوال في شمال العراق أو جنوب تركيا أو بجوار خطوط التماس الواضحة في الرسم التوضيحي وعلي الأكراد أن يفهموا ذلك ويعوه جيداً ولم يحصلوا في النزاعات السابقة أو التاريخ القريب سوي علي الوعود ولن تتعداها ، هذا قدرهم وتلك أمانيهم ثم انه بالنسبة لنظرة الشرق الأوسط الروحانية طالعهم سيء علي أوروبا والحملات الصليبية للحقائق التاريخية الأتيه:

أ – أول انتصار لعماد الدين زنكي علي إمارة الرها الصليبية في شمال العراق وشرق تركيا سنة 1144.
ب – انتصار صلاح الدين الأيوبي واستعادة إماره القدس سنة 1187
ج- انتصار الملك العادل في الحملة الصليبية الخامسة علي دمياط 1219
د – انتصار نجم الدين الصالح أيوب علي الحملة الصليبية السادسة وأسر ملك فرنســـا
(لويس التاسع) في المنصورة سنة 1249 .
هـ - ثم بما أنهم جميعاً أكراد أو من أصل كردي وكلهم سنة فهم أهل جذب وليس صراع.

ومما سبق نجد أنه لو نجح النظام الدولي أو الأوروبي في تجميل النيجاتيف أو مطابقته علي الأصل وتم وضع الشرق الأوسط بمكانته قبضة الحصار و السيطرة و كذالك مكانته الجغرافية وتاريخه ودياناته التي هو مهبطها وبتروله وأمواله العائدة منه تخيل ماذا سيحدث ؟
ولكن مع ذلك وهو المهم .
أ و لا : لن يستطيع أحد أن يرفع الجذور ويقتلعها من منابتها بسهولة وبدون قوة وعنف كما حدث في محاكم التفتيش لأنها مرتبطة بحبال قوية رغم الإعلان عن التخلي عنها وهي حبال الخلافة ودروبها التي مازالت تستخدم ويمشي فيها الدواب والأفراد خلال رحلة التاريخ الطويل بينها وبين كوسوفو والبوسنة والشيشان وقبرص والجبل الأسود وأرمينيا ودول جنوب الاتحاد السوفيتي السابقة مثل قاجستان واذربيجان الخ.. ثم متاحف بها أدوات وأثار محمد الفاتح وآثار من المدينة المنورة وثلاثة ألاف مئذنة أثرية تشدو خمس مرات في اليوم بخلاف الآلاف الكثيرة الاخري الحديثة والتي أنشئت بعد ذلك .

إذا لن يتم إزالة كل هذا إلا بالقوة واستبعد ذلك تماما علي الأقل في الوقت الحالي.
ثـــانـــيـــاً : لن يتم التغيير إلا بالقوة وهذا مستبعد أو علي الأقل حالياً لذلك لن يتبقي إلا محاولات التفريغ من الداخل وببطء حتى يتم التطبيق وبأقل الآلام وبمخدر بريق اليورو وغوايته التي لا تقاوم .

وفي النهاية وحتى أجد الطريق إلي اتفاقية بازل بسويسرا 1912 وظروفها وملابستها وفهمها لم يعد يتبقي إلا ظل جديد في الصورة بدأت تتضح معالمه ولنا فيها جانب وهو أن فرنسا كانت ودائما في الفترة السابقة هي صاحب النصيحة والصدر الحنون كلما ضاقت الصدور جفت ينابيع التفاوض واشتدت الأزمات سواء مع أمريكا وأوروبا أو حتى إسرائيل

ورضينا بهذا رغم كونه لا يتعدي النصيحة أو إرضاء الخاطر ورضيت فرنسا بنفس الدور ويتبقي من الصداقة ما يكفي الاقتصاد الفرنسي من المنطقة من استثمارات وسلع فرنسية ولا مانع من أسلحة وطائرات تنعش الخزانة الفرنسية والمصانع الحربية لتدور كلما اشتد الصراع وظهر هذا واضحا في أثناء حرب العراق أو الغزو الانجلو امريكي للعراق ولكن بعد الحرب تغيرت الأمور رأسا علي عقب فلسان حال فرنسا يقول لنا طالما هذا الصمت الرهيب والرضا والسماح لهذا الحد في هوانكم علي أنفسكم فلدينا مصالح يا أصدقائي العرب وأنا أولي من الغريب واستطيع أن أعطيكم منه وبجودة وبدأت في أظهار اللون الأزرق من الصورة كالأتي :

1- إلغاء الحجاب من المدارس الفرنسية (قانون التمييز) .
2- الضغط بشدة علي سوريا وكلما سنحت الفرصة ودون أن تضار أو تتأثر مصالحها ولكنه الإعلان عن الوجود أو التذكرة لمن ينسي .
3- السيطرة وبشدة علي الموقف اللبناني مستغلة في ذلك حادث اغتيال الحريري وجعله قميص عثمان والذي عانينا منه طويلا وأصبح من علامات تاريخنا الإسلامي.
4- إظهار عصا الغلظة في المواجهات مع العرب الأفارقة والمهاجرين في جنوب فرنسا .
5- الرد علي الغضب العربي والإسلامي من نشر الصور المهينة للمسلمين ورسولهم الكريم في الصحف الدنمركية والنرويجية وإعادة نشرها في الصحف الفرنسية وكأنها اكتشاف أو موضة لإخراج اللسان ثم أن الصحف الفرنسية هي التي كررت نشر الصور أكثر من مره.
6- التلويح والإعلان الصريح بإمكانيات فرنسا النووية وإمكانياتها العالية واستعدادها للاستخدام دون أي محاذير ودون تعرض أمنها القومي للخطر أو قل دون سبب إلا الإعلان عن الوجه الخشن طالما هذا هو حالنا أليس الصديق أولي من الغريب وسلام يا صاحبي.

وفي النهاية أود ن أقول أنني شعرت إلي حد ما أن ما كتب قد لا يهم القاريء ولن يهتم به سوي قارئ الغد وانتابني شيء من القلق ولكنني بعد كتابة البحث وجدت علي شاشة التليفزيون والفضائيات صورة لبوتين أعلي مسئول روسي ورأس الدولة الروسية يقابل بترحاب شديد واهتمام بالغ علي كل المستويات في أسبانيا فهل تري معي أن لهذه الزيارة علاقة بنضال وكفاح الجيش الروسي أيام فرانكو علي أرض اسبانيا في الحرب الأهلية أي أنها عودة اهتمام بذلك الموقع أم أنها عمق في الرؤية وفهم وإدراك لأصول

اللعبة الدولية وعدم ترك الآخرين يلعبون وحدهم يأتي بعد ذلك البيان المشترك والنداء المشترك في جميع صحف العالم يتوسطه صورتان لخوسيه ثاباتيرو رئيس وزراء أسبانيا ورجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي بنص علي الآتي " تاريخياً مثلت اسبانيا وتركيا نقطتي تلاق بين الشرق والغرب ولذلك فإننا نعرف جيداً أهمية الطريقة التي يمكن بها التعامل إزاء التباين بين الثقافات المختلفة " هذا نص بالحرف من البيان المشترك ولا تعليق غير أن للأقدار قرار أخر و مشيئة لا تقاوم و صعد التيار الإسلامي إلى سدة الحكم في تركيا و لكن إلى أى ارتفاع سيكون و هل ستتركه أوروبا و الغرب إلى الصعود لا اعتقد ذلك ؟

حسب تسريب لويكيليكس من سفارة واشنطن في أنقرة

قالت مجلة دير شبيغل الألمانية استنادا إلى إحدى البرقيات الدبلوماسية التي سربها موقع ويكيليكس المناصر لشفافية المعلومات الحكومية، إن الدبلوماسيين الأميركيين كانوا متشككين بجدوى تركيا كحليف للولايات المتحدة.

تقول المجلة نقلا عن البرقية إن الصورة السائدة عن القيادة التركية في العاصمة أنقرة أنها منقسمة ويتغلغل فيها الإسلاميون.

وتتضمن البرقية تخوفا كبيرا من الميول الإسلامية لحكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ويصف الدبلوماسيون الأميركيون وجود تركيا كشريك في الناتو وصاحبة ثاني أكبر جيش فيه على أنه "مدمر".

تقول المجلة إن البرقية تظهر أيضا قلق الأميركيين من آراء داود أوغلو المتعلقة بتيار العثمانيين الجدد.

وتورد البرقية اقتباسا من قول أحد المستشارين الحكوميين الأتراك إن "داود أوغلو خطير للغاية لأنه قد يستخدم نفوذه الإسلامي للتأثير على أردوغان".

انـتـقـام

وتقول المجلة إن البرقية تضمنت اقتباسا آخر من مستشار في حزب العدالة والتنمية ولكن لا يخلو من التهكم قال فيه إن تركيا قد تذهب إلى حد "استرجاع الأندلس لتنتقم من هزيمتها في حصار فيينا عام 1683".

وتختتم المجلة مقالها بالقول إن البرقيات لفتت انتباه وزارة الخارجية الأميركية إلى أن أردوغان يطلق على نفسه لقب "حامي الأناضول". فهل يكون الحلم حقيقة و الامانى اراده ؟؟ تلك كلمه الأقدار

الـفـصل الـثـانى

نـظم الحكم

الدستور التركى

يمتاز النظام التركي بتحفزه واستعداده الدائم لمواجهة أعداء العلمانية، مع الحرص على توكيد الروح القومية التركية بوصفه مكونا أساسيا ينسخ المعاني الدينية التي جاءت بها السلطنة العثمانية، فشحنت مواده بروح عدائية لكل ما يمت لتلك الحقبة بصلة، مما أوقع تركيا في أزمة هوية ما زالت مثار جدل لدى الأتراك وغيرهم.

الدستور في العهد العثماني

كان النظام العثماني يقوم على أساس السلطنة، وكانت صلاحيات السلطان العثماني مطلقة ولكنها في الوقت نفسه منضبطة بأحكام الإسلام بشكل عام إذ إن الدولة يومذاك كانت تستمد شرعية وجودها وقوة سلطانها على الشعوب التي تحكمها من دين الإسلام. وفي بعض مراحل ضعف السلطنة وأمام تعاظم الدور الأوروبي السياسي والحضاري كانت تنطلق محاولات للتحديث يرجع مؤرخون أتراك بدايتها إلى السلطان سليم الثالث (1789-1807) وتمتد مراحلها إلى عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839)، ولكنها لم تلامس جوهر النظام.

وبقي هاجس الإصلاح السياسي والقانوني ولا سيما الدستوري منها ملازماً للدولة العثمانية، ولعل محاولة وزير خارجية الدولة العثمانية رشيد باشا في عام 1839 إدخال أحكام دستورية في نظام الدولة في عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839-1861) هي أول محاولة جادة في هذا الاتجاه، ولكن

لم تلق طريقها للنجاح.
وفي عهد السلطان عبد العزيز (1861-1876) قام مدحت باشا -وكان وزيراً للعدل- باقتراح دستور على السلطان، فما كان من الأخير إلا أن أمر بعزله فوراً من الوزارة.

وتولى مدحت باشا الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، فعهد إليه السلطان تأليف لجنة لإعداد دستور للبلاد، فكان أن أعدته اللجنة ونشرته تحت اسم "قانون أساس" في 23 ديسمبر/ كانون الأول 1876، وضم الدستور الجديد الذي تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والروسي 12 قسماً و119 مادة، وأصبح دستوراً رسمياً للدولة ونص على أن الإسلام دين الدولة وعلى إنشاء مجلسين للنواب والشيوخ وأناط وضع الميزانية بمجلس النواب وأقام الحكم في الولايات على أساس اللامركزية. وبعد 11 شهراً من الحياة النيابية أوقف عبد الحميد العمل بالدستور، واستمر هذا التوقيف 30 عاماً إلى أن أصدر السلطان عبد الحميد الثاني مجدداً قراراً في 23 يوليو/تموز 1908 بإعادة العمل به.

وبعد سقوط الخلافة العثمانية اختارت تركيا دستوراً مدنيا مستوحى من الدستور السويسري بدلاً من الدستور العثماني، وذلك في نوفمبر/ تشرين الثاني 1922، وبعد إعلان الجمهورية في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1923 وانتخاب مصطفى كمال أتاتورك رئيساً لهذه الجمهورية الناشئة وإعلان إلغاء نظام الخلافة وفصل الدين عن الدولة في 3 مارس/آذار 1924 بدأ تحول جذري في الحياة السياسية التركية وفي الدستور التركي لتأخذ تركيا العلمانية موقعها الجديد في العالم.

دستور الجمهورية التركية

إن كل التعديلات الدستورية التي تلت قيام الجمهورية التركية كانت تهدف إلى الانعتاق من مؤثرات المرحلة العثمانية وتكريس النظام العلماني، وذلك ابتداء من دستور 1924 الذي كرس حكم الحزب الواحد لمدة عقدين من الزمن حكم فيها حزب أتاتورك "حزب الشعب الجمهوري" إلى أن تأسس الحزب الديمقراطي وحكم مرات متتالية، ثم انتهى أمره بانقلاب عسكري في 27 مايو/أيار 1961 حكم فيه على رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الحكومة عدنان مندرس ورئيس المجلس النيابي رفيق كولتان

بالإعدام بعد أن اتهموا بأسلمة الدولة وتهديد مبادئ أتاتورك ونظامه اللاديني.

ورغم أن دستور 1982 -وهو النافذ حتى الآن- قد فتح الباب أمام التعددية الحزبية وأطلق حرية التعبير، فإن الاتهامات القائمة على أساس الإساءة للمبادئ الكمالية والنظام العلماني لا تزال قائمة ولها سند في الدستور التركي أي دستور عام 1982 والذي تجدر الإشارة إلى أنه وضع إبان حكم عسكري جاء به انقلاب سبتمبر/ أيلول 1980.

فمقدمة الدستور تنعت مصطفى كمال أتاتورك بالبطل الخالد تأكيداً للاتجاه العلماني الذي خطه للبلاد واعترافاً بدوره الأساسي في إخراج تركيا من نظام الخلافة إلى نظام الجمهورية، وتقرر المادة الثانية من الجزء الأول من الدستور بوضوح أن تركيا جمهورية علمانية تدين بالولاء للقومية الأتاتوركية. وعلى هذا الأساس تم حل حزب الرفاه وحُظر العمل السياسي على رئيسه نجم الدين أربكان مدة خمس سنوات، ومن بعده حزب الفضيلة الذي حل بدوره لينتهي به الأمر مقسماً إلى حزبين حزب السعادة، وحزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الطيب أردوغان والذي حوكم أيضاً على خطاب ألقاه في تجمع سياسي.

وفي شق آخر وإمعاناً في سياسة التتريك يذهب الدستور إلى وحدة الأمة التركية وأن التركية لغة البلاد ويتجاهل اللغات والمجموعات الأخرى التي تتمتع بالعراقة والقدم في البلاد ولا سيما الكردية، ويحظر الدستور أي استخدام رسمي للغات المحظورة في إشارة إلى اللغة الكردية، لكن البرلمان التركي وفي محاولة للاقتراب من المعايير الأوروبية أقر في أغسطس/آب 2002 مشروعاً يسمح ببث البرامج بمختلف اللغات واللهجات التي يتداولها المواطنون الأتراك في حياتهم اليومية، كما أقر في تصويت أولي مشروع قانون عن التعليم باللغة الكردية في المدارس الخاصة.

المؤسسات الدستورية

ينص الدستور التركي على مجموعة من الأجهزة التي تسير النظام التركي، وتتوزع على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وملحقاتها.

الجمعية الوطنية

وتتمثل السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية، ويبلغ عدد أعضائها 550 عضواً ينتخبون كل خمس سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب الترشح لأكثر من دورة، وتنعقد الانتخابات قبل موعدها وفي غضون ثلاثة أشهر إذا شغر 5% من مقاعد البرلمان، وكذلك إذا فشل البرلمان في تشكيل حكومة في غضون 45 يوماً فيدعو رئيس الجمهورية بالتشاور مع رئيس البرلمان لانتخابات مبكرة.

وقد يتأخر إجراء الانتخابات إلى ما بعد الموعد المقرر بسبب الحرب على أن لا يتجاوز السنة، وتؤجل أكثر من مرة إذا لم تزل الأسباب الموجبة للتأجيل أو التأخير. والمفترض في كل حزب يدخل البرلمان أن يحصل على 10% على الأقل من أصوات الناخبين، ويشترط في المرشح أن يبلغ الثلاثين من عمره، ويمنع من الترشح للانتخابات كل من لم يحز الشهادة الابتدائية أو جُرّد من أهليته القانونية أو لم يؤد الخدمة العسكرية أو جُرّد من حقوقه المدنية أو حكم عليه بالسجن بما يعادل سنة واحدة مع استثناء المسجون لفعل غير متعمد، ويمنع أيضا كل من سجن لأسباب مشينة مثل الاختلاس والفساد والرشوة.. وكل من تورط في نشاطات فوضوية وأيدولوجية أو حث عليها ولو حصل على عفو. ويمنع من الترشح أيضا أصحاب بعض الوظائف الرسمية وكل من يعمل في القوات المسلحة.

رئاسة الجمهورية

يُنتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها، ويشترط أن يكون فوق الأربعين من عمره، وحاصلا على شهادة جامعية، وإذا كان من خارج أعضاء الجمعية الوطنية فإضافة إلى الشروط السابقة يجب أن يتصف بمؤهلات الترشح للجمعية الوطنية على أن يقدم اقتراح ترشيحه خُمس أعضاء البرلمان.

ويمنع الدستور رئيس الجمهورية من الترشح مرة ثانية، ويوجب على الرئيس المنتخب أثناء ولايته أن يقطع علاقته مع حزبه إذا كان عضواً في حزب، وأن يوقف عضويته في البرلمان. وأعطاه الدستور حق دعوة الجمعية الوطنية للاجتماع إذا دعت الحاجة، وكذلك له أن يدعو الحكومة للاجتماع وأن يرأس جلساتها، ودعوة مجلس الأمن القومي للاجتماع وأن يرأس جلساته، ومن صلاحياته تعيين رئيس الأركان، وهو أيضاً المرجع

لإعلان القوانين والمراسيم أو فرض القوانين العسكرية أو قانون الطوارئ. وله حق إعادة القوانين للبرلمان كي يعيد النظر فيها، وإذا أعادها البرلمان مجدداً فإن الرئيس ملزم بها ولو لم يغير البرلمان فيها شيئا.

رئاسة الوزراء

ورئيس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية من بين الفائزين في الانتخابات التشريعية، ويختار رئيس الحكومة حكومته بالتشاور مع رئيس الجمهورية وبتصديق الجمعية الوطنية على أعضائها، ويقال الوزراء من قبل رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة إذا وجد ضرورة لذلك.

المحكمة الدستورية

وتحظى بأهمية خاصة ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية، فهي التي أقصت حزب الرفاه ومن بعده الفضيلة بتهمة تهديد النظام العلماني للبلاد بناء على القوانين التركية الصارمة والتي لم يتورع القاضي سامي سلجوق أن يدعو لتعديلها، بل دعا لإلغاء دستور عام 1982 ووصفه بأنه لا يعدو أن يكون تقريراً مكتوباً من قبل الشرطة لتعذيب المواطنين.

والمحكمة الدستورية هي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد، ومكلفة حماية الدستور والدفاع عنه. وظهرت هذه المحكمة في عام 1961 للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور، وأعيد تشكيلها في عام 1982.
وبحسب دستور 1982 تتألف المحكمة من 11 عضوا منتظماً وأربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي، وتعتبر أحكامها نهائية.

مجلس الأمن القومي

وأكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي هو موقع المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد الرئيس أتاتورك وحتى اليوم، والتي لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية أو بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية إذا دعا الأمر، وحفظت لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي التركي.

وقد أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية والداخلية. وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان. وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم إذا دعت الحاجة. ووظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن ووحدة تركيا وسلامة أراضيها.

ويمارس هذا المجلس نفوذاً واسعا في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل، وهو ما لا ينكره أحد من الأطراف السياسية وإن اختلفوا في توصيفه، ويدرك الساسة الأتراك تماما أن المجلس بصيغته الحالية التي تعطي للجيش فرصة التدخل في الحياة السياسية يشكل عائقاً أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما قاله الاتحاد الأوروبي عام 2000 صراحة حتى إن الجيش التركي أصبح متهماً من بعض الأطراف الخارجية والداخلية بأنه لا يريد لتركيا أن تلتحق بالاتحاد الأوروبي كي لا يخسر نفوذه السياسي وهو ما نفاه الجيش بشكل قاطع وربط دوره بأمن تركيا ورفاهيتها.

والواقع أن الحفاظ على العلمانية وإثارة الخوف من يقظة التاريخ الإسلامي التركي للإمبراطورية العثمانية تشكل أهم المبررات التي تتذرع بها المؤسسة العسكرية لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وهذا ما دفع مسعود يلماظ الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء وكان مسؤولاً عن الملف التركي في الاتحاد الأوروبي إلى أن يقول "إن وضع الجيش التركي مختلف إلى حد بعيد عن الجيوش في الدول الأوروبية، وإن عملية تغيير وضع ودور الجيش التركي في الحياة السياسية سيستغرق وقتًا إذ لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها".

حزب العدالة والتنمية (AKP)

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 يونيو/حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.

تاريخ التشكيل: 14 أغسطس/آب 2001
رئيس الحزب: رجب طيب أردوغان
عدد أعضائه في البرلمان حاليا: 55

انتخب رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب. حزب العدالة والتنمية هو الثالث والتسعون بعد المائة ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية.

توجهه الفكري

يشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤكد أنه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت إشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه.

ويرفض الحزب أي عملية عسكرية ضد العراق. أهم مميزاته أنه يرفض التعصب لزعيم واحد حتى النهاية، ويعد بديمقراطية واسعة النطاق داخل الحزب.

شعبيته

تشير كافة استطلاعات الرأي إلى أن حزب العدالة والنهضة سيفوز بالحظ الأوفر من الأصوات بنسبة 30% في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني، وهو الأمر الذي يكسبه 250 مقعدا على الأقل في البرلمان، وقد تزيد هذه النسبة فينفرد بالسلطة. وتعود معظم شعبية حزب العدالة والتنمية الجدير بالدرجة الأولى إلى شخصية زعيمه رجب طيب أردوغان. وقد أصدرت لجنة الانتخابات العليا مؤخرا حكما بعدم أهلية أردوغان لعضوية البرلمان، أي لن يتمكن زعيم أكبر حزب في تركيا من دخول البرلمان ولا من تولي منصب رئيس الوزراء، الأمر الذي أثار تساؤلات عديدة من قبيل مدى انعكاس ذلك على أصوات الحزب سلبا أو إيجابا، لكن المراقبين يرون أن ذلك لن يؤثر

سلبا بل يزيد من شعبية الحزب.

كما اضطر أردوغان إلى الاستقالة من مهمته عضوا مؤسسا للحزب بسبب الحظر القانوني مع بقائه زعيما له. غير أن المدعي العام لمحاكم التمييز يرى أنه لا يحق له أيضا أن يبقى زعيما للحزب وأن الحظر السياسي المفروض عليه لا يزال مستمرا.

وقبل الانتخابات بعشرة أيام أقام المدعي العام لمحاكم التمييز صبيح قناد أغلو دعوى لحل حزب العدالة والتنمية، غير أنه لا يمكن الحكم في مثل هذه القضايا في مدة زمنية قصيرة، فقد تطول المحاكمة وتستغرق ما يقارب السنتين. أما التساؤلات الثائرة عمن سيكون رئيس الوزراء إذا فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات، وكيف سيتخلص الحزب من ازدواجية الزعامة وما هو الحل السحري.. فهذا لا يزال مجهولا، ولكن يبدو أن معظم التساؤلات لن تجد إجابة إلا بعد انتهاء الانتخابات.

حزب الشعب الجمهوري (CHP)

شكل مصطفى كمال أتاتورك حزب الشعب الجمهوري في التاسع من سبتمبر/أيلول 1923، وكان زعيمه الأول. وبعد وفاته عام 1938 تم انتخاب عصمت إينونو زعيما للحزب. لم يكن على الساحة السياسية سوى حزب الشعب الجمهوري حتى عام 1946 حيث انتقلت تركيا إلى نظام الأحزاب المتعددة وتم إجراء أول انتخابات نيابية عامة في تاريخ البلاد وفاز الحزب بالسلطة بأغلبية ساحقة. لكنه خسر الانتخابات أمام الحزب الديمقراطي الذي كان يتزعمه عدنان مندرس سنة 1950، فبقي في المعارضة من عام 1950 حتى عام 1960.

وفي عام 1972 تم انتخاب بولنت أجاويد زعيما للحزب، فكان الزعيم الثالث في تاريخ حزب الشعب الجمهوري.

شكل الحزب بعد انتخابات 1973 حكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني الذي كان يتزعمه نجم الدين أربكان. وفي عام 1978 تسلم مقاليد الحكم في حكومة ائتلافية أخرى.

بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في 12 سبتمبر/أيلول 1980 قام القادة

العسكريون بإغلاق الحزب إلى جانب الأحزاب السياسية الأخرى، وأعيد فتح حزب الشعب الجمهوري بعد 12 عاما سنة 1992 بقيادة دينيز بايكل. وحصل في انتخابات 1995 على نسبة 11% من الأصوات التي مكنته من إحراز 49 مقعدا في البرلمان. لكنه فشل في انتخابات 1999 ولم يستطع أن يتجاوز الحاجز حيث حصل على 8.7% فقط من الأصوات مع أنه كان الفائز بأغلبية واسعة في بعض المحافظات، لذا فقد بقي خارج البرلمان.

توجهه الفكري

حزب الشعب الجمهوري هو حزب يساري الاتجاه، ويعتبر في الوقت الراهن الحزب المنافس الوحيد للإسلاميين في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني في ظل تراجع شعبية حزب اليسار الديمقراطي خاصة بعد أن أعلن بولنت أجاويد قراره اعتزال السياسة بعد الانتخابات، إلى جانب تشتت الأحزاب اليسارية الأخرى. فالساحة مفتوحة على مصراعيها أمام دنيز بايكل ولا سيما بعد أن التحق كمال درويش وزير الشؤون الاقتصادية السابق بالحزب، كما قام بايكل في السنوات الأخيرة بتليين خطابه السياسي ووعد باحتضان كافة شرائح المجتمع مهما كانت أفكارها وتوجهاتها.

شعبيته

تشير استطلاعات الرأي إلى أن حزب الشعب الجمهوري سيفوز بالمركز الثاني في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني بنسبة حوالي 17% بعد حزب العدالة والتنمية. وإذا لم يحصل حزب العدالة والتنمية على المقاعد التي تؤهله لاستلام السلطة وحده فسوف يضطر إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري.

حزب العمل القومي (MHP)

يمثل حزب العمل القومي الفكرة القومية التركية في البلاد، ويرى بعض المراقبين أن **نجاحه في انتخابات 1999 يعود إلى نقمة الشعب من سائر الأحزاب وتعليق الآمال على الحركة** القومية في حل بعض المشاكل المستعصية في البلاد.

تاريخ التشكيل: 9 فبراير/شباط 1969.
يعتبر حزب العمل القومي امتدادا للحركة القومية في تركيا التي تزعمها ألب أرسلان تركش منذ الستينيات حتى وفاته. وشكلت الحركة القومية حتى اليوم أحزابا متعددة تحت أسماء مختلفة استقرت في النهاية تحت اسم حزب العمل القومي. وكانت نسبة الأصوات التي حصل عليها في انتخابات 1999 أكبر نسبة حصل عليها حتى اليوم.

الوضع في انتخابات 1999: فاز حزب العمل القومي بنسبة 19.9% حاصلا على 129 مقعدا في البرلمان مع إحرازه المركز الثاني في المجلس بعد حزب اليسار الديمقراطي.

الوضع الحالي: يملك 124 مقعدا في البرلمان.

يعتبر ألب أرسلان تركش قائد الفكرة القومية في تركيا. استلم مقاليد الحزب زعيما بعد رفع الحظر السياسي عنه سنة 1987. لم يتمكن تركش من دخول البرلمان في انتخابات 1995 بسبب عدم تجاوزه حاجز 10% الذي يشترطه النظام الانتخابي. بعد وفاته استلم الزعامة دولت بهجلي وخاض الحزب انتخابات 1999 بزعامته. وحققت الحركة القومية نجاحا لم تحققه إلى ذلك اليوم حيث حصل على 17.9% من الأصوات ودخل البرلمان في

المركز الثاني. وكان الحزب الشريك الأكبر في الائتلاف الحاكم الحالي الذي تم تشكيله بين حزب اليسار الديمقراطي وحزب الوطن الأم وحزب العمل القومي.

توجهه الفكري

يمثل الحزب الفكرة القومية التركية في البلاد، ويرى بعض المراقبين أن نجاحه في انتخابات 1999 يعود إلى نقمة الشعب على سائر الأحزاب وتعليق الآمال على الحركة القومية في حل بعض المشاكل العويصة كمشكلة الحجاب.

عارض حزب العمل القومي بعض الإصلاحات الدستورية مثل منح الحقوق الثقافية للأكراد في البث والإعلام والتعليم، كما عارض رفع عقوبة الإعدام والانصياع إلى الاتحاد الأوروبي مهما كان الثمن.

شعبيته

استطلاعات الرأي تشير إلى انخفاض بارز في أصوات حزب العمل القومي. ولن يكون سهلا عليه تجاوز النسبة المطلوبة، لأن الشعب كان يراه الأمل الوحيد في حل مشكلة الحجاب وإعدام عبد الله أوجلان وأمور أخرى، لكنه كان متباطئا في مواجهة هذه المعضلات.

حزب اليسار الديمقراطي (DSP)

يعيش حزب اليسار الديمقراطي انتكاسة كبيرة بعد مرض زعيمه بولنت أجاويد وانفصال قرابة 60 نائبا من الحزب ليشكلوا حزبا يساريا جديدا بقيادة وزير الخارجية السابق إسماعيل جيم، وهو الأمر الذي ينذر بأفول نجمه في الساحة السياسية التركية.

تاريخ التشكيل: 14 ديسمبر/كانون الأول 1985
الزعيم: بولنت أجاويد

الوضع في انتخابات 1999: حصل على الحظ الأوفر من الأصوات بنسبة 22.17%، ودخل البرلمان بالمركز الأول حيث حاز على 136 مقعدا نيابيا من مجموع 550.
الوضع الحالي: لا يوجد لديه سوى 59 نائبا في البرلمان.

تم تشكيل حزب اليسار الديمقراطي من قبل بولنت أجاويد، وكان الزعيم الأول زوجته رهشان أجاويد. وعندما رفع الحظر السياسي الذي فرض على بولنت أجاويد بسبب الانقلاب العسكري عام 1980 تسلم قيادة الحزب بنفسه وواصلت زوجته رهشان مهمتها نائبة لزعيم الحزب.

تعرض حزب اليسار الديمقراطي لفشل كبير في أول انتخابات خاضها عام 1987 فلم يتمكن من تجاوز الحاجز الانتخابي إذ نال نسبة 8.5% فقط وبالتالي لم يستطع دخول البرلمان. لكنه نجح في اجتياز الحاجز في انتخابات 1991 حاصلا على نسبة 11%، وهي التي مكنته من كسب سبعة مقاعد في البرلمان.

حاول بولنت أجاويد في السنوات التالية أن يوحد اليسار تحت رايته لكن جهوده ذهبت في مهب الريح. غير أن شعبيته أخذت تزداد يوما بعد يوم حيث حصل في انتخابات 1995 على نسبة 14.64% وفاز بـ75 مقعدا في البرلمان، في حين لم يتمكن حزب الشعب الجمهوري –الحزب اليساري الآخر- من تجاوز النسبة إلا بصعوبة.

وفي هذه الفترة شكل حزب الرفاه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر، لكنها انتهت بعد فترة عرفت في تاريخ تركيا الحديث بفترة 28 فبراير/شباط لتحل محلها حكومة ائتلافية أخرى بين حزب اليسار الديمقراطي وحزب الوطن الأم. وتلا ذلك حكومات ائتلافية أخرى حتى انتخابات 1999.

وجاء القبض على عبد الله أوجلان حزب الزعيم الكردستاني في عهد الائتلاف الحاكم بزعامة بولنت أجاويد، وهو الأمر الذي زاد من شعبية حزب اليسار الديمقراطي، وأثمر ذلك نجاحا باهرا لحساب الحزب في انتخابات 1999 إذ حصل على المركز الأول بنسبة 22.19% مع فوزه بـ136 مقعدا في البرلمان.

وشكل بولنت أجاويد حكومة ائتلافية مع حزب العمل القومي وحزب الوطن الأم ونجح في تحقيق بعض الإصلاحات الدستورية، لكن الأزمة الاقتصادية التي أطاحت بالبلاد منذ فبراير/ شباط 2001 قلبت الحسابات رأسا على عقب ففقدت الحكومة شعبيتها وأغلبيتها في البرلمان.

شعبيته

تشير استطلاعات الرأي إلى أن حزب اليسار الديمقراطي قد لا ينجح في تجاوز نسبة 10% المطلوبة لدخول البرلمان خاصة بعد أن أعلن أجاويد أنه سيعتزل السياسة بعد الانتخابات نظرا لحالته الصحية المتدهورة. والجدير بالذكر أن الحزب عاش انتكاسة كبيرة بعد مرض أجاويد حيث استقال نحو 60 نائبا من الحزب ليشكلوا حزبا يساريا آخر تحت قيادة إسماعيل جيم وزير الخارجية السابق، وهو الأمر الذي بدد أصوات حزب اليسار الديمقراطي وأنذر بأفول نجمه.

حزب الوطن الأم (ANAP)

تم تشكيل حزب الوطن الأم في 20 مايو/ أيار 1983 بزعامة تورغوط أوزال، وفاز في انتخابات 6 نوفمبر/تشرين الثاني 1983 بأغلبية ساحقة وانفرد بالسلطة حيث حصل على نسبة 45.14% من الأصوات.

وفي انتخابات 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1987 حصل مرة أخرى على أغلبية أصوات الناخبين بنسبة 36.31% وانفرد بالسلطة. وبعد أن تم انتخاب تورغوط أوزال رئيسا للجمهورية في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني 1989 تسلم زعامة الحزب يلديرم أق بولوط.

وفي يوم 15 يونيو/حزيران 1991 كان الزعيم الجديد للحزب مسعود يلماظ الذي لا يزال يواصل مهمته زعيما حتى اليوم. وأخذ الحزب يفقد شعبيته يوما بعد يوم حيث انخفضت نسبة الأصوات المؤيدة إلى 24% في الانتخابات التي تم إجراؤها في 20 أكتوبر/تشرين الأول 1991، ودخل البرلمان في المركز الثاني بعد حزب الطريق القويم.

وخاض حزب الوطن الأم انتخابات 24 ديسمبر/كانون الأول 1995 بزعامة مسعود يلماظ ودخل البرلمان في المركز الثاني حاصلا على نسبة 19.66%. وتم تشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر وكان يلماظ رئيس الوزراء.

وفي انتخابات 18 أبريل/نيسان 1999 انخفضت نسبة أصوات المؤيدين إلى الحد الأدنى حيث حصل على 13.2% ودخل البرلمان في المركز الرابع، لكنه شارك في الائتلاف الحاكم الذي تم تشكيله بين أحزاب ثلاثة هي حزب اليسار الديمقراطي وحزب العمل القومي وحزب

الوطن الأم، وهي الحكومة التي أدارت شؤون البلاد منذ ذلك الوقت، ويملك الحزب حاليا 69 مقعدا في البرلمان.

توجهه الفكري

حزب الوطن الأم يعتبر في وسط اليمين، وقد نجح أيام ازدهاره بزعامة تورغوط أوزال في جمع فئات مختلفة يمينية ويسارية ومتدينة تحت مظلته وتمكن بذلك من كسب شعبية واسعة. لكنه وبزعامة يلماظ فقد ذلك الروح تماما، الأمر الذي تسبب بانفصال قادته البارزين منه وانضمامهم إلى أحزاب أخرى.

حرص حزب الوطن الأم على أن يبدو أكثر أحزاب الحكومة الائتلافية الحالية رغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفتح الطريق أمام تركيا في الإصلاحات الدستورية الأخيرة. لكن استطلاعات الرأي ترى أن الحزب لن يتمكن من تجاوز النسبة المطلوبة لدخول البرلمان.

حزب الطريق القويم (DYP)

حزب الطريق القويم يمثل وسط اليمين مع حزب الوطن الأم، ويعاني -شأنه في ذلك شأن وسط اليمين- من أزمة فقدان الهوية، وهو الأمر الذي جعل الأصوات تذهب إلى حزب العمل القومي وحزب العدالة والتنمية والأحزاب الأخرى.

تاريخ التشكيل: 23 يونيو/حزيران 1983.
الزعيم الأول: أحمد نصرت طونا.
الزعيم الثاني: يلديريم أوجي.
الزعيم الثالث: حسام الدين جيندوروق.
الزعيم الرابع: سليمان ديميرل.
الزعيم الخامس: محمد كولهان.
الزعيم السادس: تانسو تشيلر.

فاز حزب الطريق القويم في أول انتخابات خاضها عام 1987 بنسبة جيدة (19.14%) حاصلا على 59 مقعدا في البرلمان. تلا ذلك نجاح باهر في انتخابات البلدية حيث فاز بالمركز الأول. وفي الانتخابات التشريعية العامة

التي أجريت عام 1991 كان حزب الطريق القويم بزعامة سليمان ديميرل هو الفائز على بقية الأحزاب حيث حصل على نسبة 27% من الأصوات وشغل 182 مقعدا في البرلمان. وشكل ديميرل حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الديمقراطي الاشتراكي.

وبعد وفاة رئيس الجمهورية تورغوط أوزال استقال ديميرل من منصبه رئيسا للوزراء وتم انتخابه رئيسا جديدا للجمهورية مخلفا وراءه تانشو تشيلر زعيمة للحزب. هذا هو الموعد الذي استلمت فيه امرأة مقاليد الحكم لأول مرة في تاريخ تركيا. حصل حزب الطريق القويم في انتخابات 1995 على 19.18% ودخل البرلمان في المركز الثالث، وهي الانتخابات التي حقق فيه حزب الرفاه الإسلامي انتصارا كبيرا على سائر الأحزاب (21.38%).

شاركت تانسو تشيلر في الحكومة الائتلافية مع حزب الرفاه نائبة لرئيس الوزراء ووزيرة للشؤون الخارجية. لكنه تم إسقاط الحكومة سنة 1997 وحل حزب الرفاه الإسلامي ومنع نجم الدين أربكان من النشاط السياسي في الفترة التي عرفت بفترة 28 فبراير/شباط. وأخذ حزب الطريق القويم يفقد شعبيته بعد مغادرة سليمان ديميرل لزعامة الحزب. وفي انتخابات 1999 لم يتخط الحاجز المطلوب لدخول البرلمان إلا بصعوبة إذ حصل على نسبة 12% فقط، وكان الحزب الخامس في مجلس الشعب من حيث عدد المقاعد، وهو حاليا يشغل 81 مقعدا في البرلمان.

توجهه وشعبيته

حزب الطريق القويم يمثل وسط اليمين مع حزب الوطن الأم، ويعاني حاليا وسط اليمين من أزمة فقدان الهوية، الأمر الذي جعل الأصوات تذهب إلى حزب العمل القومي وحزب العدالة والتنمية والأحزاب الأخرى. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن حزب الطريق ربما تمكن من تجاوز الحاجز المطلوب ولكن بصعوبة، وقد لا يستطيع.

حزب السعادة (SP)

تاريخ التشكيل: 20 تموز 2001.
الزعيم: رجائي قوطان.
الوضع الحالي: يملك 46 مقعدا في البرلمان.

تمخض حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار أصدرته محكمة الدستور التركية في 22 يونيو/حزيران 2002 عن حزبين أحدهما حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان والذي يمثل الجناح التجديدي في الحركة، والثاني حزب السعادة الذي كان يمثل الجناح التقليدي ويقوده نجم الدين أربكان من وراء الكواليس. وقد انتخب أعضاء الحزب رجائي قوطان زعيما لهم بعد تشكيله في 20 يوليو/تموز 2001.

توجهه وشعبيته

تشير استطلاعات الرأي إلى عدم تمكن حزب السعادة من تجاوز نسبة 10% في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني، وذلك يعني عدم دخوله البرلمان. ويلعب الدور الرئيسي في فقدان الحزب لأصواته وجود حزب العدالة والتنمية. وقد كان يعتمد حزب السعادة على عودة نجم الدين أربكان إلى النشاط السياسي وقيادة الحزب في الانتخابات، لكن لجنة الانتخابات العليا أصدرت قرارا بعدم أهلية أربكان لعضوية البرلمان قبل أن يزول الحظر القانوني. هذا ويؤيد أعضاء الحزب عضوية الاتحاد الأوروبي مع الحرص على توسيع الحريات الديمقراطية دون المساس بالمبادئ التي تقوم عليها الجمهورية التركية من علمانية ونظام جمهوري وما إلى ذلك.

حزب تركيا الجديدة (YTP)

تاريخ التشكيل: 22 يوليو/تموز 2002.
الزعيم: إسماعيل جيم.
الوضع الحالي: يشغل 58 مقعدا في البرلمان.

تم تأليف حزب تركيا الجديدة من قبل النواب الذين انشقوا عن حزب اليسار

الديمقراطي بزعامة إسماعيل جيم وزير الخارجية السابق وحسام الدين أوزكان نائب رئيس الوزراء والذراع الأيمن لأجاويد إضافة إلى كمال درويش وزير الشؤون الاقتصادية السابق وسبعة وزراء آخرين.

وقد دعا هؤلاء إلى التجديد داخل حزب اليسار الديمقراطي وتخلي أجاويد عن قيادة الحزب، وعندما لم يجدوا أذنا صاغية قرروا الانفصال وتشكيل حزب يهدف إلى ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ونقل البلاد إلى الأمام اقتصاديا وتوسيع نطاق الحريات سياسيا وثقافيا.

بدا الحزب في بداية الأمر براقا جذابا، لكنه سرعان ما فقد بريقه بعد انفصال كمال درويش وزير الشؤون الاقتصادية السابق عن الحزب ملتحقا بحزب الشعب الجمهوري الذي يتزعمه دنيز بايكل. وتؤكد استطلاعات الرأي أن الحزب لن يتمكن من تجاوز الحاجز المطلوب لدخول البرلمان.

حزب الاتحاد الكبير (BBP)

يتوقع بعض المحللين السياسيين أن يكون لحزب الاتحاد الكبير دورا مهما في المستقبل، أما في هذه الانتخابات فمن غير المتوقع حصوله على نسبة الـ 10 % التي تؤهل لدخول البرلمان.

تاريخ التشكيل: 29 يناير/كانون الثاني 1993.
زعيم الحزب: محسن يازيجي أوغلو.
الوضع في انتخابات 1999: حصل على 1.46% ولم يتمكن من تجاوز الحاجز المطلوب لدخول البرلمان.
الوضع الحالي: يشغل أربعة مقاعد في البرلمان.
توجهه الفكري: يعتبر أحد أجنحة الحركة القومية المعتدلة التي تتميز بوجهها الإسلامي في تركيا.

الـفـصل الـثـالـث

ملامح ثقافية (الشخصيات)

لم يعد دور الثقافة تأكيد التمايزات البنيوية وجعلها مرئية ونافذة في داخل المجتمع (حتى وإن واصل بعضها التشبث بالبقاء) أو حتى لو ظهر قليل من التمايزات الجديدة كما يمكن أن يحدث ... فعندما ترتبط الاختلافات الثقافية احياناً مع الاختلافات بالمنزلة الاجتماعية أو تقويها فإن ذلك يعتبر نوعاً من العار بالنسبة للمجتمع المعني ، ومؤشراً علي فشل جزئي لنظامه التعليمي و المهمة التي يؤتمن عليها ذلك النظام هي أن ينتج أعضاء للمجتمع كله ذوي قيمه وموالين وأكفاء لن تعيق احتلالهم المراكز داخله أيه ولاءات فئوية لمجموعات فرعيه داخل الجماعة كلها ويعتبر شيئاً يمت إلي الفضيحة بصلة لو أن جزءاً من النظام الثقافي عن طريق الإهمال أو بتصميم سري ينتج بالفعل اختلافات ثقافية داخليه وبذلك يسمح بالتميز أو يشجع عليه ..

ومن هنا فإننا نجد أن أية أمه تتطلع إلي القمة أو قريباً منها فلابد أن تقوم جماعه منها برياده ثقافية تضمن ألكرامه والأمن واحترام الذات للأفراد لأن العلاقة بين الدولة والثقافة لا يمكن تفاديها أو حتى الالتفاف حولها وهذه الجماعة تمثل الملامح الثقافية لهذه ألامه ليكون دورها الأول والأساسي هو تجميع المفاهيم الثقافية الجماعية Conceptual package deals وتأتي مجموعة أخرى بتفعيل تلك المفاهيم على ارض الواقع ثم مجموعه أخرى تعتلى السلطة لتبني تلك المفاهيم وتحويلها إلي أسس وقواعد وأصول في البنية الأساسية للمجتمع ليكون موحداً (برغم تباين الاتجاهات) نحو هدف واحد هو الاعتلاء والصعود بهذه الامه نحو القمة أو قريباً منها ولا مانع من أن تتولي مجموعة واحده هذه الأدوار الثلاثة كما حدث في النموذج التركي طالما كانت قادرة علي ذلك ومستنده إلي قواعد شعبيه تدفعها أو تشجعها علي ذلك ومن هنا وجب الاقتراب من ملامح تلك الشخصيات التي أثرت وتؤثر علي فكر وثقافة الشعب التركي بحثاً عن الذات واقترابا من القمة أو سعياً لها . ولكن أيضا لتكون الاستفادة كاملة

وجب أن يكون الاقتراب تحليلياً محايداً بعيداً عن الهوي وقريبا من الحقيقة والواقع علي الأقل بحثاً عن روح المكان أو روح الإقليم التي تتعدي حدود وصف المكان وملامحه الفيزيقية المحسوسة والملموسة إلي فلسفه المكان وهو ما يسميه الانثروبولوجيين ما فوق العضوي للاشاره إلي الثقافة التي تعلو الواقع العضوي المحسوس والملموس كما أوضح ذلك العالم الشهير كروبر .
و التيارات و الايدوليجيات موجودة داخل كل الدول و المجتمعات التي تبحث عن دور اقليمى أو عالمي و لكن يبقى دائما المحرك و المؤثر في تحريك هذه التيارات صعودا و هبوطا مرتبطا إلى حد بعيد بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و لكن عبء التوجيه و التحريك يظل معلقا بأصحاب الفكر و الثقافة أمانه و هدفا و مسئولية صنعتها الأقدار ووضعتها في أعناقهم

مصطفى كمال أتاتورك

مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مريديه، وعدو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين والهوى.

ولد مصطفى علي رضا عام 1881 بمدينة سالونيك اليونانية التي كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية وكان أبوه موظفا بسيطا، انخرط في البدء في مدرسة دينية تقليدية ثم دخل مدرسة حديثة فالمدرسة العسكرية العليا في عام 1893 وهو صبي صغير، وهناك لقبه أحد مدرسيه بكمال لنبوغه الدراسي فأصبح اسمه مصطفى كمال.

تخرج برتبة نقيب في العام 1905، ثم خاض حروبا عدة ضمن الجيش العثماني في ألبانيا وطرابلس وذلك قبل أن تشارك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور حيث برز نجم الضابط مصطفى كمال كقائد عسكري من طراز رفيع ليرقى إلى رتبة جنرال في عام 1916 وهو في الـ35 من عمره فقط.

قبل تلك الأحداث بسنوات وبعد تخرجه من المدرسة العسكرية مباشرة كان مصطفى كمال قد أنشأ خلال خدمته في دمشق خلية سرية أطلق عليها الوطن والحرية ضد ما يصفه مريدوه (استبداد السلطان العثماني)، وعلى

الرغم من أنه لم يعرف لهذه المنظمة نشاط سياسي يذكر مثل جمعية الاتحاد والترقي، فإن التنظيمين ينطلقان من مبدأ واحد حتى قيل إن مصطفى كمال التحق فعلا بالجمعية الأخيرة بعد انكشاف أمر منظمته للسلطات.

وبغض النظر عن المرجعية السياسية للضابط الصاعد بقوة، فإن اسم مصطفى كمال عرف في إسطنبول واشتهر بعد ما حققه مع قواته في فلسطين وحلب وإنطاكيا خلال الحرب، لكن أهمية الجنرال مصطفى كمال تعاظمت بعد هذه الأحداث حينما انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة بلاده واحتلال أجزاء واسعة منها من قبل جيوش الحلفاء، حينها قدر لهذا الضابط أن يمارس دور المحرر الذي كرسه بطلا قوميا في عموم الدولة العثمانية التي كانت لاتزال تستقطب عطف كثير من المسلمين.

تزعم مصطفى كمال ما سمي بحرب الاستقلال لتحرير الأناضول المحتل، وظهرت كاريزما الرجل بصورة واضحة حينما رفض أوامر السلطان بالتخلي عن الواجب والعودة إلى إسطنبول المحتلة من البريطانيين، فاستقال من الجيش ونظم منذ مايو/أيار عام 1919 قوات التحرير التي قاتلت اليونانيين والبريطانيين والفرنسيين والإيطاليين تحت قيادته، حتى تمكن قبل نهاية صيف عام 1922 من طرد القوات المحتلة من بلاده.

أكسبت هذه الانتصارات الجنرال مصطفى كمال شهرة ملأت أفاق العالم الإسلامي الذي نظر إليه كبطل لاسيما وأنه استعان بالرموز الدينية وعلماء الدين في حشد الناس للقتال معه، وانهالت عليه برقيات التهاني من البلدان الإسلامية، وتنبه إليه الغرب وكتب عنه الإعلام هناك ما زاده شهرة وتأثيرا.

خلال معارك التحرير وتحديدا في ربيع عام 1920 أسس مصطفى كمال المجلس الوطني العظيم في أنقرة من ممثلي القوى الشعبية المشاركة في حرب التحرير ليتحول إلى حكومة موازية لسلطة الخليفة العثماني في إسطنبول، وفي عام 1921 أصدر المجلس ما سماه القانون الأساسي الذي تزامن صدوره مع إعلان النصر وتحرير الأراضي التركية في صيف عام 1922 وأعلن فيه مصطفى كمال إلغاء السلطنة.

في يوليو/تموز من عام 1923 وقعت حكومة مصطفى كمال معاهدة لوزان

التي كرست قيادته لتركيا باعتراف دولي، فأعلن في 29 أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام ولادة الجمهورية التركية وألغى الخلافة، وأعلن رئيسا وجعل أنقرة عاصمة للدولة الجديدة بدلا من إسطنبول وبدأ سلسلة إجراءات استمرت بضع سنوات، غير من خلالها وجه تركيا بالكامل.

بدأ مصطفى كمال إجراءاته بتغيير أشكال الناس، حيث منع اعتمار الطربوش والعمامة وروج للباس الغربي، منع المدارس الدينية وألغى المحاكم الشرعية، أزال التكايا والأضرحة وألغى الألقاب المذهبية والدينية، وتبنى التقويم الدولي، كتب قوانين مستوحاة من الدستور السويسري، وفي عام 1928 ألغى استخدام الحرف العربي في الكتابة وأمر باستخدام الحرف اللاتيني في محاولة لقطع ارتباط تركيا بالشرق والعالم الإسلامي.

تحولت تركيا خلال 15 عاما من حكم مصطفى كمال بشكل جوهري، ويذكر له الأتراك أنه أسس دولة قوية حديثة، لكن خصومه يشددون على أنه لم يكتف بإزالة آخر دول الخلافة الإسلامية لكنه حارب الدين والتدين من خلال النظام العلماني الذي شرعه في تركيا، بل إنه ربط تقدم البلاد وتطورها بالتخلي عن الهوية الإسلامية تاريخا وممارسة، ولذلك فالعلمانية الكمالية لم تكتف بفصل الدين عن الدولة لكنها سيطرت على الممارسة الدينية ومنعت كل مظاهر التدين بإجراءات قانونية تحميها مؤسسات الدولة وأبرزها الجيش.

توفي مصطفى كمال بعد مرضه في نوفمبر عام 1938، وبعد وفاته بخمسة أعوام، منحه البرلمان التركي لقب أتاتورك (أبو الأتراك) اعتزازا به وتخليدا له، وحتى اليوم ما زالت القواعد التي وضعها أتاتورك تحكم تركيا، لكن هذه القواعد ظلت موضع جدل داخلي معلن أو غير معلن لأنها مست التدين الذي يمثل جوهر روح المجتمع، كما أن هذه القواعد تعرضت للانتهاك أكثر من مرة، وهي اليوم تواجه تساؤلات جدية ببقائها مع انتشار التيار الإسلامي في تركيا.

بعد ستين عاما على وفاته وفي أكتوبر عام 1998 ألقت السلطات الأمنية التركية القبض على 14 شخصا وصفوا بالإسلاميين، وهم يحاولون القيام بعملية انتحارية لتفجير قبر أتاتورك في أنقرة خلال احتفالات تأسيس الجمهورية، وبينما قبع هؤلاء في السجن، ظل الكثيرون يجادلون فيما إن كان بالإمكان المحافظة على ميراث أتاتورك بمثل كفاءة المحافظة على قبره.

عدنان مندريس

رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينيات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم.

لم يكن مندريس إسلاميا، بل كان عضوا في حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك ونائبا عن الحزب المذكور في البرلمان، لكنه اتخذ في عام 1945 إلى جانب ثلاثة نواب آخرين موقفا معارضا لزعيم حزبهم ورئيس الوزراء عصمت إينونو خليفة أتاتورك وحامي ميراثه العلماني، انفصل النواب الأربعة ليشكلوا حزبا جديدا هو الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس متحدين إجراءات منع الأحزاب آنذاك.

في عام 1946 شارك الحزب الجديد في الانتخابات العامة، لكنه لم يحصل إلا على 62 مقعدا، ثم عاد ليشارك في انتخابات عام 1950 ليفوز بأغلبية ساحقة شكل مندريس إثرها حكومة جديدة وضعت حدا لهيمنة حزب الشعب الجمهوري الذي حكم تركيا منذ إعلان الجمهورية عام 1923.

كان مندريس قد خاض حملته الانتخابية على أساس وعود بإلغاء الإجراءات العلمانية الصارمة التي اتخذها سلفه إينونو وكان من بينها جعل الأذان بالتركية وكذلك قراءة القرآن وإغلاق المدارس الدينية، وحينما فاز، قام مندريس بإلغاء هذه الإجراءات حيث أعاد الآذان إلى العربية وأدخل الدروس الدينية إلى المدارس العامة وفتح أول معهد ديني عال إلى جانب مراكز تعليم القرآن الكريم، كما قام بحملة تنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة وافتتاح المصانع وتشييد الطرقات والجسور والمدارس والجامعات.

أسهمت إصلاحات مندريس في تطوير الحياة الاقتصادية في تركيا حيث تقلصت البطالة وتحررت التجارة وعاش الناس فترة استقرار سياسي إلى جانب تراجع حدة التوتر الذي كان سائدا بين السكان والدولة بسبب الإجراءات المناهضة للإسلام ومظاهر التدين والعبادات.

ولم يعلن مندريس في أي من هذه الإجراءات أنه كان إسلاميا أو مؤيدا للإسلاميين، بل على العكس من ذلك وضع تركيا في قلب العالم الغربي حينما انضمت تركيا في عهده إلى حلف شمالي الأطلسي وأصبحت المتراس المتقدم للغرب خلال الحرب الباردة، وأقام علاقات قوية مع الولايات المتحدة وساند مخططاتها في المنطقة وخارجها بما في ذلك إرسال قوات تركية إلى كوريا ووضع تركيا في مواجهة حركة القومية العربية الصاعدة آنذاك بزعامة عبد الناصر.

في انتخابات عام 1954 فاز الحزب الديمقراطي بالأغلبية المطلقة واستمر مندريس في رئاسة الحكومة، لكنه لم ينجح في إنقاذ الاقتصاد التركي من التدهور فخسر جزءا من مقاعده في انتخابات عام 1957.

مع نهاية عقد الخمسينيات كانت إجراءات مندريس الداخلية قد استفزت القوى العلمانية التي تمكنت من حشد قوى اجتماعية لاسيما داخل الجامعات والجيش لمعارضة سياسات الحكومة، فوقعت أحداث شغب ومظاهرات كبيرة في شوارع إسطنبول وأنقرة، وقام طلاب مدرسة القوات البرية بمسيرة صامتة إلى مجلس الشعب في أنقرة احتجاجا على سياسات مندريس.

في صباح 27 مايو/أيار عام 1960 تحرك الجيش التركي ليقوم بأول انقلاب عسكري خلال العهد الجمهوري، حيث سيطر على الحكم 38 ضابطا برئاسة الجنرال جمال جورسيل، وأحال الانقلابيون 235 جنرالا وخمسة آلاف ضابط بينهم رئيس هيئة الأركان إلى التقاعد، وتم وقف نشاط الحزب الديمقراطي واعتقل رئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس الجمهورية جلال بايار مع عدد من الوزراء وأرسلوا إلى سجن في جزيرة يصي أدا.

بعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة فيما حكم بالإعدام على مندريس ووزير خارجيته فطين رشدي زورلو ووزير ماليته حسن بلاتقان، وكانت التهمة هي اعتزامهم قلب النظام العلماني وتأسيس دولة دينية.

في اليوم التالي لصدور الحكم في أواسط سبتمبر/أيلول عام 1960 تم تنفيذ حكم الإعدام بمندريس ليكون أول ضحايا العلمانيين في الصراع الداخلي بتركيا. وبعد أيام نفذ حكم الإعدام بوزيريه، ودفنت جثامين الثلاثة في الجزيرة ذاتها حتى التسعينيات حينما جرى نقلها إلى إسطنبول حيث دفنت هناك وأعيد الاعتبار لأصحابها بجهود من الرئيس الأسبق تورغوت أوزال

تورغوت أوزال

اقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسا للسدود في ستينيات القرن الماضي، قبل أن يأخذه العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام 1980 الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، ليكون عهده زمن هدنة في صراع الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين.

حمل أوزال المبادئ الإسلامية بنفس قدر التزامه بالعلمانية الغربية، وبقدر ما كان مرتبطا شخصيا أو من خلال عائلته بالطريقة النقشبندية الصوفية، فإنه تعلم من الجامعات الأميركية التي درس فيها نمطا علمانيا يبقيه في خانة المخلصين للجمهورية الكمالية.

وحتى الآن ليس من اليسير تفسير ذلك، فأوزال كان يمارس طقوسا دينية مثل الصلاة وأدى فريضة الحج ثلاث مرات وكان عضوا في حزب السلامة الوطنية الإسلامي، ومع ذلك تولى رئاسة الوزراء والجمهورية على التوالي لنحو عقد كامل من غير صدام مع الجيش ولم ينه حياته السياسية غير وفاته، بل إنه برز سياسيا في عهد انقلابيي عام 1980، وكأنه كان مطلوبا منه وله أن يكون موجودا في ذلك الوقت حصرا.

أسس أوزال حزب الوطن الأم عام 1983، وقبل نهاية ذلك العام فاز هذا الحزب في الانتخابات العامة ليتولى السياسي الجديد تشكيل الحكومة منفردا، في الوقت الذي كان فيه الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب رئيسا للجمهورية، وخلال حكمه أظهر أوزال تعاطفا شديدا مع النشاطات الإسلامية، لكنه نفى وجود حركة إسلامية منظمة في تركيا ليقلل من مخاوف الجيش والأوساط العلمانية.

حرص أوزال على أداء صلاة الجمعة بحضور عدد من وزرائه، واستقطب إلى جانب حزبه مريدي الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات عام 1987، وهو لم يكتف بأنه فسح المجال للحركات الإسلامية بالانتشار العلني، بل ضم في قيادات حزبه الحاكم وجوها إسلامية سياسية معروفة كان بعضها جزءا من حزب السلامة الوطني.

توسعت في عهد أوزال المدارس الدينية ودخل الإسلاميون حقل الثقافة والإعلام، حيث أصدروا صحفا وأسسوا دورا للنشر ومحطات خاصة للإذاعة والتلفزة، واندمجوا بشكل كبير في البيئة الليبرالية الجديدة، وحينما تولى أوزال رئاسة الجمهورية عام 1991 وصل سلوكه (الإسلامي) ذروته حينما قام قصر الرئاسة، باستضافة احتفالات دينية صوفية بالمولد النبوي الشريف، وكان ذلك من المشاهد التي لم تشهد لها تركيا نظيرا منذ تأسيسها، وهي لم تتكرر بعد تلك المرحلة.

رغم كل ذلك وقف الجيش دون حراك، بل إن أوزال قضى دورتين انتخابيتين في رئاسة الوزراء بينما كان الجيش يتولى موقع رئاسة الجمهورية من خلال قائده السابق إيفرين، في حين أن الجنرالات الأتراك كانوا يتحركون ضد أي حكومة لأسباب أقل من ذلك، كما حدث في انقلاب عام 1960 الدموي الذي انتهى بإعدام رئيس الوزراء مندريس ووزرائه بسبب اتهامه بالتراجع عن العلمانية برغم أنه لم يكن إسلاميا، ولم تصل الحريات التي منحها للإسلاميين إلى ما وصلت إليه في عهد أوزال.

ويعزو المحللون أسباب ذلك إلى عوامل خارجية تتمثل في الحرب آنذاك في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي ورغبة أميركا في توسيع المشاعر الدينية في البلدان الإسلامية ومنها تركيا لتغذية المجاهدين هناك، وكذلك إلى أسباب داخلية تتمثل بمحاولة استيعاب الحركات الإسلامية في إطار الدولة ونظامها العلماني لسحب البساط من تحت أقدام التيار الإسلامي السياسي.

وبالطبع فقد حرص أوزال على أن يؤكد في كل مرة أنه علماني التوجه، وكان يرى أن العلمانية غير متعارضة مع حرية الدين والاعتقاد، ومثل هذا الرأي بالطبع مرفوض بالمطلق من قبل المنهج العلماني الكمالي الذي من بين أركانه احتواء التدين ومنع مظاهره.

وبرغم صمت الجيش وهو المؤسسة الأشد ولاء لمبادئ أتاتورك العلمانية، فإن القوى العلمانية السياسية وجهت انتقادات واسعة لسياسة أوزال تلك، ومن بين ذلك تقرير أصدره الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي عام 1990 قال فيه: "إن تطور الاتجاهات والميول الأصولية الإسلامية يهدد الدولة التركية، حيث يستهدف الأصوليون التحول عن إصلاحات أتاتورك وإقامة نظام إسلامي يتناقض مع العلمانية".

ومع أن هذا التقرير أسهب في وصف مخاطر صعود الإسلاميين، فإن أوزال استمر في سياسته وبدلا من إبعاده من رئاسة الحكومة أصبح بعد عام من ذلك التقرير رئيسا للجمهورية قبل أن يتوفى إثر أزمة قلبية في ربيع عام 1993، لتنتهي مع وفاته حقبة لم تتكرر بعد ذلك.

نجم الدين أربكان

أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا وأخطر من تحدى قواعد العلمانية الكمالية المتشددة التي حكمت بلاده ومازالت منذ أواسط عشرينيات القرن الماضي.

نشأ أربكان في كنف الطريقة النقشبندية برعاية شيخها محمد زاهد كوتكو، وأنشأ عام 1970 بدعم من تحالف طريقته مع الحركة النورسية حزب النظام الوطني الذي كان أول تنظيم سياسي ذا هوية إسلامية تعرفه الدولة التركية الحديثة منذ زوال الخلافة عام 1924.

بدأ أربكان حياته السياسية بعد تخرجه من كلية الهندسة، وأصبح رئيسا لاتحاد النقابات التجارية ثم انتخب عضوا في مجلس النواب عن مدينة قونية، لكنه منع من المشاركة في الحكومات المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية، وكان تأسيس حزبه أول اختراق جدي لرفض القوى العلمانية المهيمنة له.

لم يصمد حزبه (النظام الوطني) سوى تسعة أشهر حتى تم حله بقرار قضائي من المحكمة الدستورية بعد إنذار من قائد الجيش محسن باتور، فقام أربكان بدعم من التحالف ذاته بتأسيس حزب السلامة الوطني عام 1972، وأفلت هذه المرة من غضب الجيش ليشارك بالانتخابات العامة ويفوز بخمسين مقعدا كانت كافية له ليشارك في مطلع عام 1974 في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك ليرعى المبادئ العلمانية.

تولى أربكان منصب نائب رئيس الوزراء وشارك رئيس الحكومة بولند أجاويد في اتخاذ قرار التدخل في قبرص في نفس العام، واعتبر من دافع عن مشاركة أربكان في الائتلاف أنه حقق مكاسب كبيرة لتيار الإسلام السياسي من أهمها الاعتراف بهذا التيار وأهميته في الساحة السياسية إلى جانب مكاسب اعتبرت تنازلات مؤثرة من قبل حزب الشعب.

خلال وجوده في حكومة أجاويد، حاول أربكان فرض بعض قناعاته على القرار السياسي التركي، وحاول ضرب بعض من أخطر مراكز النفوذ الداعمة للنهج

العلماني، فقدم بعد تشكيل الحكومة بقليل مشروع قرار للبرلمان بتحريم الماسونية في تركيا وإغلاق محافلها، وأسهم في تطوير العلاقات مع العالم العربي، وأظهر أكثر من موقف مؤيد صراحة للشعب الفلسطيني ومعاد لإسرائيل، ونجح في حجب الثقة عن وزير الخارجية آنذاك خير الدين أركمان بسبب ما اعتبر سياسته المؤيدة لإسرائيل.

وحتى بعد خروجه من الحكومة فقد قدم حزب أربكان مشروع قانون إلى مجلس النواب في صيف عام 1980 يدعو الحكومة التركية إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل، وأتبع ذلك مباشرة بتنظيم مظاهرة ضخمة ضد القرار الإسرائيلي بضم مدينة القدس، كانت المظاهرة من أضخم ما شهدته تركيا في تاريخها المعاصر، الأمر الذي اعتبر استفتاء على شعبية الإسلام السياسي بزعامة أربكان.

بعد بضعة أيام تزعم قائد الجيش كنعان إيفرين انقلابا عسكريا أطاح بالائتلاف الحاكم، وبدأ سلسلة إجراءات كان من بينها إعادة القوة للتيار العلماني ومن ذلك تشكيل مجلس الأمن القومي وتعطيل الدستور وحل الأحزاب واعتقال الناشطين الإسلاميين إلى جانب اليساريين.

كان أربكان من بين من دخلوا السجن آنذاك، وبعد ثلاث سنوات خرج في إطار موجة انفتاح على الحريات في عهد حكومة أوزال، فأسس في العام 1983 حزب الرفاه الوطني، الذي شارك في انتخابات نفس العام لكنه لم يحصل سوى على 1.5% من الأصوات، لكنه لم ييأس إذ واصل جهوده السياسية حتى أفلح في الفوز بالأغلبية في انتخابات عام 1996 ليترأس أربكان حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر.

خلال أقل من عام قضاه رئيسا للحكومة التركية، سعى أربكان إلى الانفتاح بقوة على العالم الإسلامي، حتى بدا وكأنه يريد استعادة دور تركيا الإسلامي القيادي، فبدأ ولايته بزيارة إلى كل من ليبيا وإيران، وأعلن عن تشكيل مجموعة الثماني الإسلامية التي تضم إلى جانب تركيا أكبر سبع دول إسلامية: إيران وباكستان وإندونيسيا ومصر ونيجيريا وبنغلاديش وماليزيا.

ولم يكتف أربكان بذلك، بل نشط عبر العالم الإسلامي، وحدد موعدا لمؤتمر عالمي يضم قيادات العمل الإسلامي، وباتت تركيا تتدخل بثقلها لحل مشكلات داخلية في دول إسلامية كما حدث حينما أرسل وفودا لحل خلافات المجاهدين في أفغانستان.

لكن أربكان حرص رغم ذلك على عدم استفزاز الجيش، وحاول تكريس انطباع بأنه

لا يريد المساس بالنظام العلماني، فنفذ الاتفاقيات السابقة مع إسرائيل دون تردد، وزاد بأن زار إسرائيل لدعم التعاون العسكري، وسمح للطيارين الإسرائيليين بالتدرب في الأجواء التركية.

ولم يكن هذا التقارب مع إسرائيل كافيا لإقناع الجيش بالقبول، فقام الجنرالات بانقلاب من نوع جديد إذ قدموا إلى أربكان مجموعة طلبات لغرض تنفيذها على الفور تتضمن ما وصفوه بمكافحة الرجعية وتستهدف وقف كل مظاهر النشاط الإسلامي في البلاد سياسيا كان أم تعليميا أم متعلقا بالعبادات، فكان أن اضطر أربكان إلى الاستقالة من منصبه لمنع تطور الأحداث إلى انقلاب عسكري فعلي.

في عام 1998 تم حظر حزب الرفاه وأحيل أربكان إلى القضاء بتهم مختلفة منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة، ومنع من مزاولة النشاط السياسي لخمس سنوات، لكن أربكان لم يغادر الساحة السياسية فلجأ إلى المخرج التركي التقليدي ليؤسس حزبا جديدا باسم الفضيلة بزعامة أحد معاونيه وبدأ يديره من خلف الكواليس، لكن هذا الحزب تعرض للحظر أيضا في عام 2000.

ومن جديد يعود أربكان ليؤسس بعد انتهاء مدة الحظر في عام 2003 حزب السعادة، لكن خصومه من العلمانيين، تربصوا به ليجري اعتقاله ومحاكمته في نفس العام بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وحكم على الرجل بسنتين سجنا وكان يبلغ من العمر وقتها 77 عاما.

أربكان اليوم خارج العمل السياسي الفعلي، وربما يكون تقدم العمر أحد الأسباب، لكن الزعيم الإسلامي كان يمكن أن يستمر في العمل السياسي إلى النهاية لولا الضغوط الشديدة والمتكررة التي تعرض لها من قبل التيار العلماني واتخذت أشكالا مختلفة من الانقلابات العسكرية إلى استخدام القضاء والصحافة وشق صفوف أتباعه الذين لم يجرؤ أحد منهم على تكرار ما قام به زعيمهم العجوز.
فى 27 فبرلير 2011 توفى في احد مستشفيات العاصمه انقرة رئيس وزراء تركيا الأسبق نجم الدين اربكان عن عمر يناهز 84 عاما و كان اربكان يخضع للعلاج في المستشفى منذ فترة و أفاد مسئولو المستشفى إن اربكان توفى في الساعة 11:40 من صباح الأحد

وقال مساعده أوغوزهان اسيلتورك لقناة تلفزيون «إن تي في» إن «تركيا فقدت اليوم واحدا من أعظم رجالها».

من جانبه قال رئيس أطباء مستشفى أنقرة الذي نقل إليه أربكان أول يناير (كانون

الثاني) الماضي للصحافيين إن «معدل نبضات قلبه ارتفع فجأة بصورة كبيرة ولم نستطع أن نفعل شيئا».

وعلى الأثر قدم أردوغان تعازيه لأسرة الزعيم التاريخي الأسبق للحركة الإسلامية في تركيا. وقال لشبكات تلفزيونية: «كان نموذجا جيدا للمعلم والقائد للأجيال الشابة من حيث شخصيته ومبادئه والمعركة التي خاضها».

ورغم مظهره الذي يوحي بالطيبة بجسمه المستدير وشاربه الأبيض الصغير كان أربكان الملقب بـ«الحجة» (الأستاذ) ثعلبا سياسيا ماكرا.

رجب طيب أردوغان

جاء رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان من رحم المؤسسة الدينية في تركيا، فهو خريج مدرسة دينية، كما أنه بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان، لكنه يحاول منذ فوزه بالحكومة في عام 2002 التأكيد على أنه لا يمثل حزبا دينيا، لكنه يريد بناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما في أوروبا ولا تسيطر فيها الدولة على الدين كما هو حال العلمانية التركية.

انخرط أردوغان في سن مبكرة في حزب السلامة الوطنية الذي أسس عام 1972 بزعامة أربكان، وظل عضوا في حزبي الرفاه ثم الفضيلة اللذين شكلهما أربكان إثر موجات الحظر التي كانت تطال أحزابه، وفي عام 1985 أصبح أردوغان رئيسا لفرع حزب الرفاه الوطني في إسطنبول، وفي عام 1994 فاز برئاسة بلدية إسطنبول.

خلال فترة رئاسته بلدية إسطنبول حقق أردوغان إنجازات نوعية للمدينة، الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة في عموم تركيا، لكن هذه الشعبية لم تشفع له حينما خضع لإجراءات قضائية من قبل محكمة أمن الدولة في عام 1998 انتهت بسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية ومنعه من العمل في وظائف حكومية ومنها طبعا الترشيح للانتخابات العامة.

كان سبب كل هذه العقوبات ما قاله أردوغان في خطاب جماهيري في نفس العام، حيث اقتبس أبياتا من الشعر التركي تقول (مآذننا رماحنا والمصلون جنودنا).

لم توقف هذه الحادثة طموحات أردوغان السياسية، لكنها ربما تكون قد نبهته إلى صعوبة الاستمرار بنفس النهج الذي دأب أستاذه أربكان على اعتماده، لذلك فهو اغتنم فرصة حظر حزب الفضيلة لينشق مع عدد من الأعضاء ومنهم وزير خارجيته الحالي عبد الله غل ويشكلوا حزب العدالة والتنمية في عام 2001.

منذ البداية أراد أردوغان أن يدفع عن نفسه أي شبهة باستمرار الصلة الأيديولوجية مع أربكان وتياره الإسلامي الذي أغضب المؤسسات العلمانية مرات عدة، فأعلن أن العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يدخل في مماحكات مع القوات المسلحة التركية وقال "سنتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها 99% من مواطني تركيا".

بدا أن أردوغان حاول إمساك العصا من الوسط مقدما شكلا جديدا من الوسطية التي ستكون سببا في فوز حزبه بالأغلبية في انتخابات عام 2002 الأمر الذي جعله يشكل الحكومة منفردا برئاسة عبد الله غل بدلا من أردوغان الذي كان لايزال خاضعا للمنع القانوني.

بعد شهور تم تعديل الدستور للسماح بتولي زعيم الحزب أردوغان منصب رئاسة الوزارة الذي حاول خلال ولايته التأكيد على نهجه الوسطي، فكان يصرح بأن حزبه "ليس حزبا دينيا بل حزبا أوروبيا محافظا" كما أنه دأب على انتقاد ما قال إنه (استغلال الدين وتوظيفه في السياسة)، وأكد أنه لا ينوي الدخول في مواجهة مع العلمانيين المتشددين وحتى استفزازهم.

في الوقت ذاته ألقى أردوغان بثقله باتجاه قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، لم يكن ذلك فقط لإقناع العلمانيين أنه ليس نسخة من أربكان، لكنه أدرك أيضا أن مثل هذه العضوية ستضع تركيا في فلك الديمقراطية الأوروبية التي ترفض أي دور للعسكر وتمنح الناس حرية التدين أو عدمه وهما أمران يمثلان ضربة قوية لجوهر النظام العلماني التركي الذي يمنح الجيش صلاحيات واسعة ويسيطر على التدين وأشكاله.

وعلى الرغم من أن أردوغان تحاشى أي استفزاز للقوى العلمانية -حتى أنه أرسل ابنته المحجبة إلى أميركا لتدرس هناك بسبب رفض الجامعات التركية قبول طالبات محجبات- فإن ذلك لم يحل دون حديث العلمانيين عن

وجود (خطر رجعي) قال قائد الجيش التركي إنه "وصل إلى مستويات قلقة".

وحتى مع عدم اتهام أردوغان مباشرة بالرجعية فإن الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيزر -وهو من أشد المدافعين عن العلمانية- اتهم حكومة أردوغان بمحاولة أسلمة كوادر الدولة العلمانية قائلا إن التهديد الأصولي بلغ حدا مقلقا، الأمر الذي رد عليه أردوغان بحدة قائلا إن "من حق المؤمنين في هذا البلد أن يمارسوا السياسة".

الـفـصل الـرابـع

الإسلاميون الجدد

يروى عن مصطفى كمال اتاتورك انه في الذكري العاشرة لتأسيس الجمهورية جمع المصاحف والكتب الدينية ووضعها علي ظهور الإبل وقادها رجل يرتدي العقال العربي واتجه بها نحو الجزيرة العربية وقد علقت في رقابها لافتة تقول : " جاءت من الصحراء ولتعد إلي الصحراء .. جاءت من العرب ولتعد إلي العرب ".

وقد استطاعت الحركة الإسلامية في تركيا أن تقدم نموذجا فريداً في التعامل مع الواقع السياسي والاجتماعي المفروض عليها والتكيف معه والاستفادة منه دون أن تضطر إلي اللجوء إلي احد النقيضين.. إما الاستسلام والتخلي عن العقيدة والدين وإما اللجوء إلي العمل المسلح والثورة علي مجتمع العلمانيين . فاستطاعت أن تستغل كل فرصة لترسيخ أقدامها والتعبير عن نفسها ، وكان منهجها أن تأخذ ما يتاح لها حتى تتهيأ الظروف لتأخذ غيره وهكذا حتى يتم التغيير الذي تنشده .

ومنذ انشأ (أتاتورك) الجمهورية عام (1923م) أسس (حزب الشعب) ليكون حزبا واحداً محتكرا للسلطة في تركيا جاعلاً هدفه الوحيد استكمال المخطط الاتاتوركي لاستئصال شأفه الإسلام من هذه الدولة وطوال تلك الفترة انعدم كل صوت مسلم أو مظهر إسلامي في أنحاء الجمهورية علي الإطلاق وبعد وفاه (أتاتورك) عام (1938م) خلفه (عصمت اينونو) حتى عام (1950م) (وكانت بداية الانفراج في عهده وبالتحديد في عام (1945م) عندما سمح النظام بتعدد الأحزاب إذ شكل ذلك علامة فارقة علي بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين الدين والدولة في اتجاه يمكن ان نقول عنه انه تصالحي ولكن هذا الظهور دفع قيادة الجيش إلي القيام بانقلاب عسكري في عام (1960م) بقيادة الجنرال (جمال جورسيل) وتم إعدام (عدنان مندريس) بعد أن تولي رئاسة الوزراء عقابا له علي سماحة بعودة المظاهر الإسلامية وتهديد العلمانية الاتاتوركية .

وفي فترة الستينيات شهدت تركيا تحولات كبيرة في شتي مجالات الحياة وعلي رأسها المجال السياسي وكانت البداية المعلنة للحركة الإسلامية هي ظهور المهندس (نجم الدين اربكان) الذي حقق فوزا كاسحاً في انتخابات عام (1969م) كمرشح مستقل عن دائرة (قونية) معقل الإسلاميين في تركيا .. وفي عام (1970م) كانت بداية الظهور المعلن للأحزاب ذات التوجه والمرجعية الإسلامية لأول مرة في تركيا .

ازداد الاهتمام بالحركة الإسلامية في تركيا لما يلي :

1- الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي الذي أصاب العالم بالذهول عام (1991م) وغياب الإمبراطورية العظمي التي ظلت تمثل العدو الأول والأكبر للتحالف اليهودي الصليبي العالمي طوال ما يزيد علي سبعين عاما.

2- انفجار الثورة الإسلامية في إيران عام (1979م) التي مثلت زلزالا أصاب التحالف اليهودي الصليبي بالصدمة والذهول .

تتميز الحركة الإسلامية في تركيا بما يلي :

1- أنها نشأت وتعمل في دولة ظلت لقرون طويلة دولة الخلافة الإسلامية .

2- أنها اصطدمت بأشرس تيار معاد من الممكن أن تتعرض له حركة إسلامية وهو التيار العلماني الاتاتوركي .

3- وفي المقابل فإنها تتمتع بميزة خطيرة يندر أن تتمتع بها حركة إسلامية في بلد إسلامي أخر وهي أنها تعمل في ظل ديمقراطية محترمة من جميع الأطراف.

تتكون الحركة الإسلامية في تركيا من ثلاثة تيارات :

1- الطرق الصوفية: ولها جذور تاريخية متشعبة تمتد لمئات السنين بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته.

2- الجماعات التربوية : وهي جماعات تأسست كرد فعل علي الإصلاحات العلمانية الاتاتوركية التي هدفت إلي علمنة المجتمع وتغريبه .. وقد ظهرت هذه الجماعات في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات ومنها علي وجه الخصوص : جماعة النور : وتنتسب إلي مؤسسيها (بديع الزمان سعيد النورسي) ، الجماعة السليمانية : وتنتشر داخل تركيا وخارجها في أوروبا الغربية ولاسيما ألمانيا .. وتولي هذه الجماعة أهمية للمجال الثقافي ، الجماعة الاشيكشيكية : ظهرت في أواخر السبعينيات وأسسها ضابط متقاعد في الجيش وتعرف باسم (جماعة تركيا) نسبة إلي صحيفة (تركيا) التي تصدرها الجماعة .

3- الجماعة الحركية والإسلام السياسي : في الوقت الذي اهتمت فيه بعض التيارات الإسلامية بالمداخل التربوية والفكرية والثقافية كمداخل للتغيير واعتبرتها اللبنات الأولي لإصلاح المجتمع والتي يتأسس عليها المدخل السياسي فإن الجماعات الحركية اعتبرت المدخل السياسي بداية الدخول للمداخل الاخري .

ويمكن تلخيص تجربة الإسلام السياسي في تركيا منذ إلغاء الخلافة وإعلان الجمهورية وحتى الآن في ثلاث مراحل :

المرحلة الأولي : وبدأت بعد الانفراج والذي حدث في عام (1945م) وتمثلت في محاولات لتكوين أحزاب تتبني المشاعر والمظاهر الإسلامية عي النحو التالي :

1- في 19 يوليو (1946م) قام كل من (نجمي كوناش) و(مصطفي اوزبك) بتشكيل (حزب حماية الإسلام) فقامت قيادة الأحكام العرفية باغلاقة في العام نفسه بحجة اتخاذه الدين أداة للسياسة .

2- في 8 يوليو (1947م) : قام (جواد رفعت اتيل خان) وهو جنرال سابق بالجيش التركي معروف بعدائه لليهود والصهيونية ومعه مجموعة من زملائه بإنشاء (حزب المحافظين) وذكر في لائحته انه يعتمد علي الأسس الإسلامية فأغلقته السلطات قبل أن يبدأ نشاطه .

3- في 20 يوليو (1948م) : قام المارشال فوزي جاقماق) وكان أحد أعوان أتاتورك المقربين بإنشاء حزب يميني بروح إسلامية سماه (حزب الأمة) ونصت لائحته علي احترام الدين فألغته الدولة بحجة أنه يعمل ضد النظام الجمهوري الذي أسسه أتاتورك .

وفي هذه المرحلة لم تنجح الحركة الإسلامية في إنشاء أي حزب سياسي معترف به من الدولة.

المرحلة الثانية : اتجهت الحركة الإسلامية في هذه المرحلة إلي انتهاج نهج جديد بدلاً من محاولة إنشاء أحزاب خاصة بها . وذلك بالانخراط والمشاركة في الأحزاب القائمة لعلها تستطيع من خلالها التعبير عن أفكارها وطموحاتها .

المرحلة الثالثة : عقب الانقلاب العسكري عام (1960م) سمح قادته بتكوين عده أحزاب منها حزب (العدالة) الذي مثل امتداداً لسفلة (الحزب الديمقراطي) .. برئاسة (سليمان ديميريل) .

وقد قدم (نجم الدين اربكان) أحد أهم رموز وأعمدة الحركة الإسلامية طلباً لذلك الحزب ليترشح باسمه في مسقط رأسه بمدينه (قونية) في انتخابات عام (1969م) لكن طلبه رفض .. فخاض الانتخابات مستقلاً حيث فاز بها فوزاً كاسحا كما فاز عدد أخر من رفاقه من رموز الحركة الإسلامية في محافظات أخري فكونوا جميعا داخل البرلمان كتلة موحدة سميت باسم (حركة المستقلين المسلمين)

وفي عام (1974م) اصدر (اربكان) أوامره للجيش التركي باجتياح شمال جزيرة (قبرص) واحتلالها لحماية القبارصة الأتراك فيها بعد أن قام القبارصة اليونانيون بانقلاب في جنوبي الجزيرة وحصلت الوزارة بعد هذا القرار علي تأييد شعبي جارف . ولمع نجم (اربكان) في سماء السياسة التركية ولمع معه الاتجاه الإسلامي المتمثل في حزب (السلامة الوطني) في ذلك الوقت .

وفي السادس من سبتمبر عام (1980م) نظم (اربكان) مظاهرة باسم الحزب في مدينه (قونية) شارك فيها أكثر من نصف مليون تركي بمناسبة يوم القدس العالمي فرفعوا الأعلام الخضراء ، ونادوا بإقامة دولة إسلامية في تركيا وهتفوا بشعارات معادية لإسرائيل ..وبعد ذلك بيوم واحد فقط وكما توقع الجميع وقع انقلاب عسكري بزعامة الجنرال (كنعان ايفرين) الذي صرح بأنه جاء ليوقف المد الإسلامي وليقضي علي روح التعصب التي ظهرت في المظاهرة .. وعلي الفور تم اقتياد (اربكان) وعدد من رفاقه إلي السجن حيث حكم عليه بأربع سنوات في الحبس .

وتم حل الأحزاب ومن بينها حزب (السلامة الوطني) وتركزت السلطة في يد (مجلس الأمن القومي) وفي عام (1983م) لم يسمح بدخول الانتخابات إلا لثلاثة أحزاب فقط هي : حزب (الديمقراطية) ويتكون من جنرالات الجيش المتقاعدين وحزب (الشعب) الأتاتوركي وحزب (الوطن الأم) بقيادة (تورجوت اوزال) الذي فاز في تلك الانتخابات وكانت له ميول إسلامية فشهدت الحركة الإسلامية في عهده انفراجه اكبر واحتلت مساحة أوسع في الشارع التركي.

الـفـصل الخـامـس

البحث عن الذات علي القمة أو قريباً منها

يقول عالم الحضارات " وليم سميث" إن الحضارات تتعرض لأربعة مراحل من الصراع خلال دورة الحياة والأولي عند بداية الصعود والثانية قبل اعتلاء القمة والثالثة قبل السقوط والرابعة عند محاولة الصعود مرة أخري وفيما قرأت وعلي الأقل حتى الآن لم أري عودة إلي القمة في صراع الحضارات " ويدرك ذلك تماماً علماء الاستراتيجية في تركيا " ولكن ربما يكون ما يحدث من محاولات تطبيقاً لمثل لبناني يقول " نشن علي النجم فقد تصيب ما علي المئذنة ؟! " وإن لم تفلح محاولة الصعود إلي القمة فليكن قريباً منها وتحت الضوء والامتياز أيضاً والمحاولة لا بأس فيها ولا ضرار في رحلة البحث عن الذات والبداية وإن بدت سريعة في الاتجاه نحو الاتحاد الأوروبي ولها إفراد خاص وبدأت في الحيرة بين العمامة والبرنيطة والميل نحو البرنيطة فيما يشبه الحب العذري من طرف واحد ولحساسية بعض الشئ من الاتجاه نحو العمامة وعندما بدأت تظهر علامات الحب الضائع مالت إلي التجميد مؤقتاً ولم تسعي إلي نهاية العلاقة وبدأت في الاتجاه في وضع قدم في وضع جيوبو ليتيكي في "بحر قزوين" فمنذ عام 1991 صارت سياسة تركيا في بحر قزوين مدفوعة بمصالح ذات شقين تاريخي واقتصادي فالمنطقة يسود فيها في حقيقة الأمر ميراثان تقليديان هما الميراث التركي والميراث الفارسي وعلي أية حال فإن خمسين سنة من الحكم الروسي تبعتها سبعون سنه من السيطرة الروسية كانت كفيلة بعزل دول آسيا الوسطي عن كل من تركيا وإيران علي حد سواء وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بذلت أنقره جهوداً كبيرة لتجديد وتنشيط الروابط التاريخية بينها وبين دول المنطقة .. ونظراً لأن الصفوة السياسية التركية لم تجد لها سوي القليل جداً من الحلفاء في العالم الإسلامي أو الاتحاد الأوروبي فإن البعض من هذه الصفوة اتجهوا بأبصارهم شطر آسيا الوسطي علي اعتبار أنها العمق الاستراتيجي ولذلك فإن انقره بادرت بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع غالبية هذه الدولة بمجرد انهيار الاتحاد السوفيتي وحصول هذه الجمهوريات علي استقلالها .. وهذا التبادل الدبلوماسي يعكس في حقيقة الأمر الإهتمام التركي بمصادر الطاقة فيها..

ولا تكفى مصادر الطاقة المحلية في تركيا من النفط والغاز سوي القدر اليسير من احتياجات البلاد و بالإضافة إلي ذلك فإن استهلاك تركيا من الطاقة يتزايد بمعدل أسرع من إنتاجها منها. وفي النهاية فإن الموقع الاستراتيجي لتركيا يجعل منها جسراً لعبور الطاقة بين أكبر مصادر التزويد من الخليج وبحر قزوين في جانب ومن الأسواق المستهلكة في أوروبا في الجانب الآخر ولقد سعت تركيا إلي طرح نفسها علي أنها أنسب الطرق لنقل نفط الخليج وغازه إلي الأسواق الأوروبية . وفضلاً عن ذلك فإن الشركات التركية صارت تشارك بنشاط في عمليات الاستكشاف في منطقة بحر قزوين.

ومن بين التحالفات السياسية والاقتصادية هناك تحالف لم يتبلور تماماً ولم يتخذ طابعه الرسمي بعد بين كل من تركيا والولايات المتحدة وأذربيجان ودور هذا التحالف وخاصة الولايات المتحدة يهدف في المقام الأول إلي إضعاف النفوذ الروسي في المنطقة وإلي إعادة وجهة المصالح الاقتصادية للدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي السابق باتجاه الاستثمارات الأمريكية والغربية .. علي أن تركيا تشعر بالحساسية بالدرجة الأولي من التطورات التي تحدث جنوبي القوقاز. وفي حين أن علاقاتها مع أذربيجان وجورجيا قد تطورت كثيراً في التسعينيات فإن علاقاتها مع أرمينيا قد توقفت نتيجة للصراع حول إقليم ناجورنو- كاراباخ . ولقد كانت توقعات تركيا في عام 1991 أن ثقافتها ولغتها مع دول المنطقة سوف تمكنها من تثبيت أقدامها وتتولى القيادة في عالم تركي وأن ذلك سوف يمهد الطريق لدور عالمي لتركيا لكن ذلك لم يتحقق علي أرض الواقع وكان علي تركيا نتيجة لذلك أن تحتل مكانة أقل كبرياء وإن كان تواجدها الاقتصادي مع ذلك قد اتسع مداه عن ذي قبل ...

وعلي أنه إذا قدر بناء خط الأنابيب تحت المياه والمسمي بالتيار الأزرق لنقل الغاز الروسي عبر البحر الأسود حتى تركيا فإن خط أنابيب الغاز عبر قزوين إلي تركمانستان إلي باكو ثم إلي ميناء جيهان علي البحر المتوسط سوف يجعل تركيا شريكاً أساسياً في مشروعين أثنين متنافسين لنقل الغاز وكذلك فإن الخطط الرامية إلي حد خط أنابيب من باكو إلي جيهان يوفر لتركيا دوراً مركزياً هاماً فيما يتعلق بنفط قزوين وباعتبار أن تركيا عضو في حلف الناتو فإنها كثفت تعاونها العسكري والأمني مع دول المنطقة وبالدرجة الأولي مع أذربيجان وجورجيا لكن ومع كل هذا بقي نفوذ تركيا المستقل بمفردها محدوداً ويبقي علي ما يبدو هذا الدور تابعاً وإلي حد ما بل ومرتبط بالدور الأمريكي رغم طموحات الساسة الأتراك ... وتركيا

ليست ماليزيا مثلاً أو سنغافورة أو حتي اندونيسيا فهي ساعية لدور نحو القمة في الأحيان الأغلب قريباً منها ومن هنا فالأولوية لوضع اليد والتواجد ثم يأتي في المرتبة الثانية المصالح الاقتصادية وفي الدائرة الأولي للأمن القومي التركي يكون وضع اليد مع الميل قليلاً للخشونة أو إظهارها وبدت تلوح في الأفق ملامح الإخفاق يكون التجميد عند حد التلاقي وانتظاراً لتغير المواقف والأحداث ولا داعي لأن يضيع الوقت والاتجاه نحو الجبهة التالية في سباق مع الزمن نحو القمة أو قريباً منها ونحو العمق أكثر نجد أن السياسة الخارجية لتركيا في المرحلة الراهنة ذات مجموعة من الأبعاد والضوابط التي لا ترتبط فحسب بالمصالح التركية الاقتصادية والسياسية وإنما تتعلق أيضاً بالطموح التركي في ممارسة دور فاعل علي الساحة الدولية يعيد إلي الأذهان أمجاد الماضي في مصاف الدول الكبري ويكون السبيل الأمثل إلي ذلك تهيئة البيئة المواتية التي تسمح بإظهار تركيا كقوة إقليمية قادرة علي التأثير ومسيطرة علي الأحداث التي تواجهها في نطاقها الجغرافي وهي السياسة الجديدة التي بات ينتهجها حزب العدالة والتنمية وهي السياسة القائمة علي منهج إسدال الستار علي الأزمات في حال استحالة الحل في القريب العاجل وخاصة في المناطق التي كانت تتمتع فيها تركيا بنفوذ قوي والتي تنظر إليها تركيا علي أنها علاقات إستراتيجية لا يمكن المساس بها والتي قد تؤثر علي تصاعد الدور التركي علي المستويين الإقليمي والدولي مع مراعاة أن الناتج المحلي لتركيا يحتل المركز 15 علي الصعيد العالمي وفقاً لتقديرات البنك الدولي عام 2009 ومن المتوقع أن يرتفع ترتيبها إلي رقم 12 عالمياً خلال العقد القادم مما يجعلها قادرة علي لعب دور أكبر علي الصعيدين الاقتصادي والسياسي في مناطق النفوذ التركي التقليدية وبما ينعكس علي مصالحها القومية في دوائرها العديدة .. ومن هنا اتجهت السياسة التركية للانفتاح علي جيرانها في عملية التطبيع مع أرمينيا والتي تطورت حينما وقع وزيراً خارجية كل من أرمينيا وتركيا يوم 10 أكتوبر 2009 البروتوكولين الخاصين بتطبيع العلاقات وفتح الحدود بين الدولتين بمدينة زيورخ بسويسرا وبحضور وزراء خارجية أمريكا وروسيا وفرنسا والتي تترأس دولهم مجموعة منسك الخاصة بمحاولة إيجاد تسوية للنزاع الراهن بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم "ناجورنوكاراباخ" بالإضافة إلي مسئول الشئون الخارجية بالاتحاد الأوروبي آنذاك " خافيير سولانا" ووزير الخارجية السويسري .. وعلي الرغم من أهمية هذا التاريخ في مسار عملية التطبيع بين البلدين فإنه يجب عدم إغفال أيضاً أن عملية التوقيع جاءت تتويجاً لمشاورات سياسية طويلة

بين البلدين بوساطة سويسرية كانت أولي نتائجها البيان الثلاثي المشترك الذي صدر عن وزراء خارجية تركيا وأرمينيا وسويسرا يوم 22 ابريل 2009 والذي أشار إلي اتفاق البلدين علي اتفاق عام وإطاري تهدف إلي تطبيع العلاقات الأرمينية التركية وفتح الحدود بينهما وعقب ذلك توقف قصير لجهود المصالحة التركية – الأرمينية والتي بدأت عقب صدور البيان المشار إليه استؤنفت يوم 31 أغسطس 2009 تلك الجهود بصدور بيان مشترك آخر أشار إلي اتفاق الجانبين علي بدء مشاورات سياسية بينهما بهدف التوصل إلي بروتوكولين الأول يقضي بإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين والثاني يقضي بتنمية العلاقات الثنائية بينهما وقد حدد البيان الثاني مهلة ستة أسابيع للانتهاء من المشاورات السياسية بين البلدين يتم خلالها التطرق لكافة القضايا المعلقة فيما بينهما وانتهت بقيام الدولتين بتوقيع بروتوكولين يوم 10 أكتوبر 2009 وينص البروتوكول الأول علي إقامة علاقات دبلوماسية في مطلع الشهر الذي سيلي التصديق علي البروتوكول وإعادة فتح الحدود التي تم إغلاقها منذ عام 1993 خلال شهرين من بدء سريان الاتفاق والاعتراف بالحدود القائمة بين البلدين بينما يتمحور البروتوكول الثاني حول سبل تنمية العلاقات والتي تضم الطاقة والسياحة والبنية التحتية علاوة علي العمل من أجل الحفاظ علي الإرث الثقافي للبلدين والتعاون القنصلي وإنشاء سبع لجان فرعية وحوار حول البعد التاريخي للمزاعم الأرمينية بارتكابات الأتراك ولكن رغم كل المجهودات المضنية من السياسيين في كلا البلدين والوسطاء أيضاً إلا أنه ظهرت خلافات حادة صاحبت التوقيع بشأن إمكانية التصديق علي هذين البروتوكولين لاسيما في ضوء التعقيدات المرتبطة بهما وذلك علي الرغم من السهولة النسبية التي صاحبت عملية التوقيع ففي أرمينيا تعرض الكثير من القوي السياسية الرئيسية علي الاتفاق المشار إليه وذلك علي الرغم من المكاسب العديدة المنتظر أن تجنيها أرمينيا من التطبيع وبالأخص المكاسب الاقتصادية فقد قام الحزب الاتحادي الثوري الأرميني بالانسحاب من الائتلاف الحاكم عقب الإعلان عن الاتفاق ويكمن السبب الرئيسي وراء رفض العديد من التيارات السياسية في عدم الاعتراف التركي المسبق بارتكاب جرائم إبادة جماعية ضد الشعب الأرميني خلال أحداث عام 1915 أثناء الحرب العالمية الأولي وذلك قبل إقامة علاقات سياسية بين البلدين حيث يعد هذا الموضوع أحد أهم مكونات الهوية الوطنية الأرمينية كما يمثل أرض المهجر عقبه أخري أمام تصديق البرلمان في أرمينيا علي البروتوكولين ومن ناحية أخري وعلي الجانب التركي تعارض الأحزاب

المعارضة الرئيسية في تركيا الاتفاق وعلي رأسها حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري وذلك بالإضافة إلي ما يجب أن تبذله الحكومة التركية في عملية إقناع داخل حزب العدالة والتنمية التركي ذاته .. خاصة في عملية التسوية الخاصة بإقليم "ناجورنوكاراباخ" مما جعل وزير الخارجية التركي يصرح بأنه بالرغم من حرص الحكومة تمرير البروتوكولين فإن البرلمان التركي سيكون له الفصل في هذا الشأن وهو ما يطرح إمكانية صعوبة تصديق البرلمان علي البروتوكول.. وعلي جانب ثالث نجد الموقف الاذري الرافض بشكل صريح للبروتوكولين العائق الأبرز أمام تركيا لتطبيع علاقاتها مع أرمينيا حيث تتحفظ باكو علي الخطوات التركية للتطبيع مع أرمينيا دون أن يتزامن ذلك مع إحراز أي تقدم علي صعيد قضية إقليم " ناجونوكاراباخ" المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان وهو الأمر الذي يعتبر احد أهم الأسباب وراء تعطيل جهود المصالحة بين الدولتين حتى الآن ... وعلي الرغم من الجهود التركية الحثيثة لعدم إثارة غضب الجانب الاذري حيال التقارب التركي – الأرميني فإن فترة ما بعد توقيع البروتوكولين إلا أن الجانب الأذري بدأ في عملية التصعيد وانتقدت وزارة الخارجية الأذرية بشدة في بيانها الصادر في 11 أكتوبر 2009 أي بعد التوقيع بيوم واحد القرار التركي ثم صعدت من الحدة حينما أعلن الرئيس الأذري " عالييف" أن تركيا لن يكون بوسعها الحصول في المرحلة المقبلة علي غاز مدعم من أذربيجان عقب التوقيع علماً بأن تركيا كانت تستورد 6.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً من أذربيجان بأسعار تفضيلية تبلغ نحو 120 دولار لكل ألف متر مكعب من الغاز مما يوفر ما قيمته 1.1 مليار دولار سنوياً لتركيا كما المح عالييف أيضاً إلي إمكانية الانسحاب من مشروع خط أنابيب " نابكو " مضيفاً أن لديه عروضاً بديلة من روسيا وإيران لشراء الغاز الأذري وهو مشروع يؤثر إلي حد كبير علي موقف الاتحاد الأوروبي وهو ما تخشاه تركيا إلي حد بعيد مما دعا إلي تعقيب وزير خارجية تركيا داوود أغلو بأن انقره لن تغير من موقفها إزاء الاحتلال الأرميني لإقليم " ناجورنوكاراباخ" مركزاً علي الموقف التركي التقليدي الذي يرتكز علي التوصل إلي تسوية سياسية في الإقليم قبل فتح الحدود مع أرمينيا وعودة علي الجانب الأرميني فقد أجرت وزارة التجارة والصناعة الأرمينية بحثاً أكدت فيه أن رفع الحصار المفروض علي أرمينيا من قبل تركيا وأذربيجان وإعادة إندماجها في المنظومة الاقتصادية الإقليمية سيؤديان إلي مضاعفة حجم الصادرات الأرمينية مع العالم الخارجي بأكثر من 300 مليون دولار سنوياً ويقول

البنك الدولي بأن رفع الحصار سيؤدي إلي ارتفاع في معدل النمو في أرمينيا بما يقدر 30% .. كل هذا التشابك وهذه المصاعب التي تواجهها تركيا جعلتها تبقي الأوضاع في معدل التهدئة و لو مؤقتاً في رحلة البحث عن الذات في مرحلة التجميد المؤقت مع المحافظة عليها و الاتجاه في الجانب الآخر مع الاتحاد الأوروبي والنظر من بعيد نحو الشرق الأوسط في رحلة البحث عن الذات قرباً من القمة وإعادة استنشاق عبير الشرق ونسيم الماضي والتاريخ وحلم الإمبراطورية العثمانية وعمامتها المميزة البيضاء وإن كان في الخيال إبهار التقدم السريع وغواية البرنيطة والقبعة الأوروبية الذي ينادي به العديد من التيارات والأطياف في بحر تركيا الزاخر بالمواقف المتباينة نحو الحيرة بين العمامة و البرنيطة في رحلة البحث

عن الذات من جديد حلماً بالقمة أو قريباً منها كدولة من الدرجة الأولي علي ساحة الأحداث في عالم ملئ بالمتناقضات ويحتاج إلي مهارة في السباحة السياسية ومجهود مضني وبحذر أيضا حتى لا تغوص الأقدام التركية فيما لا يحمد عقباه وما نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلاباً ايضاً ..

الـفـصل الـسـادس

بناء تركيا بين أتاتورك وأردوغان

عند انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، أنشأ مصطفى كمال أتاتورك تركيا الحديثة على الطراز الأوروبي. وبالنظر إلى سيطرته على كافة مراكز القوى والنفوذ وحتى الجيش، قام أتاتورك بتنفيذ رؤيته في الفصل بين الدين والسياسة العامة والحكومة، وأفهم زملاءه بأن عليهم أن يعتبروا أنفسهم غربيين بالفطرة.

استغرق الأمر قرنا من الزمن ثم جاءت ثورة ديمقراطية قام بها حزب العدالة والتنمية التركي –وهو ائتلاف من المحافظين والإصلاحيين الإسلاميين والإسلاميين وصل إلى السلطة عام 2002- لإنهاء ارتماء تركيا في أحضان الغرب.

ومع الاستقالات الجماعية للقيادات العسكرية التركية الشهر الماضي، يكون الجيش التركي الذي يعتبر آخر قلاع الكمالية "الأتاتوركية" قد رفع الراية البيضاء واستسلم للإعصار السياسي الذي غربل تركيا وأعاد تشكيلها من جديد على يد حزب العدالة والتنمية.

إن النهاية السياسية للكمالية في تركيا تفيد أن زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان هو أتاتورك تركيا "الجديد". ربما لا يتمتع أردوغان بصفة المحرر التي تمتع بها أتاتورك ولكنه يتمتع بنفس النفوذ الذي تمتع به أتاتورك في حقبة ما.

عندما أصبحت تركيا ديمقراطية متعددة الأحزاب عام 1950، حاول العديد من الأحزاب وعلى مدى عقود الحفاظ على إرث أتاتورك، في الوقت الذي تولى الجيش حماية النظام.

لكن الرتابة والجمود سيطرا في النهاية. ابتعد التيار الكمالي عن التطلع إلى المستقبل وقيادة عجلة التطور كما كان في بداية عقد العشرينيات من القرن العشرين، وأصابه الجمود ومن ثم تحول إلى فكر لحماية الماضي وحسب. بالنسبة للجيل الذي نشأ في تركيا في العقود الأخيرة، يعتبر انتشار تماثيل أتاتورك بشكل لافت في كل ميدان تقريبا، مؤشرا على تحول الكمالية إلى عقيدة لحماية إرث معين. حدث ذلك بعد انقلاب عام 1980 الذي أنهى الفوضى في الشوارع، ولكنه أتى أيضا بدستور مقيِّد كتبه العسكر.

وبتحويل أتاتورك إلى طائفة، قام الجنرالات بقتل الكمالية من حيث لا يعلمون.

وحتى بعد أن أصبحت تركيا ديمقراطية عام 1982 لم تجر مراجعة تلك الحالة، والأحزاب الحاكمة التي أتى أغلبها من يمين الوسط فشلت في تقديم أفكار لتحقيق التغيير.

الأحزاب الإسلامية الوليدة اغتنمت الفرصة وبدأت في تقديم أفكار تقدمية مبنية على فصل مرن بين الدين والسياسة العامة والحكومة، وهي أفكار من شأنها الحفاظ على الهوية الإسلامية للدولة في السياسة الخارجية.

عندما انهارت أحزاب يمين الوسط بعد الأزمة الاقتصادية عام 2000، استخدم الإسلاميون شعار التحديث لجذب الناخبين. وحالما تبوأ حزب

العدالة والتنمية السلطة بدأ بحشد الدعم الشعبي للتغيير، وقد ساعده إلى حد كبير في ذلك عقد من الاستقرار الاقتصادي، وهو إنجاز نسب إلى الحزب.

الحزب الصاعد بدأ تدريجيا يحل محل الكمالية في مراكز القوى والإعلام والأعمال والمجتمع المدني وحتى المحكمة العليا بعد التعديل الدستوري الذي أقر العام الماضي.

كان الجيش آخر معاقل الكمالية. ومنذ عام 2007 تسببت قضية منظورة أمام المحاكم تتهم الجيش بالتخطيط لانقلاب على الحكومة بشل قدرات الجيش على الأخذ بزمام المبادرة. وتعرض الجيش لانتقادات شديدة لاتهامه بالتخطيط للاستيلاء على السلطة بشكل عنيف، والتخطيط لتفجير مساجد إسطنبول التاريخية لخلق حالة من البلبلة وإثارة أزمة سياسية.

ورغم أن تلك الادعاءات لم تثبت بعد، فإن أثرها يمكن أن يرى بوضوح، حيث إن صورة الجيش باعتباره مؤسسة موثوقا بها في اضمحلال مستمر. في عام 1996 أفاد 94% من الذين شاركوا في استفتاء وورلد فاليوز بأنهم يثقون في الجيش، بينما انخفضت النسبة في الاستفتاء نفسه لعام 2011 إلى 75% فقط.

واعترافا بذلك وإدراكا لسطوة حزب العدالة والتنمية، رفع الجيش الراية البيضاء في 28 يوليو. اليوم، وبعد أن أصبح الحزب مركزا للنخبة التركية، يمكنه أن يقود عملية تغيير البلاد.

ومثلما استغل أتاتورك قدرته على تغيير تركيا إلى العلمانية التي آمن بها وفعل ذلك، سيفعل أردوغان الشيء نفسه وسيستغل الفرصة لتغيير تركيا إلى مجتمع محافظ يعتنق الهوية الإسلامية.

في تركيا الأردوغانية، سوف يتخذ الخط الفاصل بين القيم العامة والقيم الدينية شكلا ضبابيا لا يكاد يميزه المرء، وبهذا سيصبح القيام بعمل معارض أمرا مستحيلا.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، فإن تركيا السعيدة والمتقبلة لهويتها الإسلامية سوف تتوقف عن اعتبار نفسها غربية بالفطرة، خاصة مع عودة استخدام العبارة الرنانة "العالم الإسلامي" منذ اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001.

وهذا يعني بالنتيجة توترا مستمرا في العلاقة بين تركيا والناتو (تركيا عضو في حلف الناتو وصاحبة ثاني أكبر جيش فيه بعد الولايات المتحدة) رمز المؤسسة الغربية. كما يعني ذلك أن تركيا ستكون منفتحة على كافة الأحلاف غير الغربية. قرار الحزب شراء أسلحة روسية، ودعوة البحرية الصينية إلى إجراء مناورات مشتركة في البحر الأبيض المتوسط ستحظى بتأييد شعبي حتى في أوساط العسكر.

طوال قرن كامل، كان الأتراك يتبعون ويقلدون أصحاب وورثة أتاتورك لأنهم كانوا يمثلون السلطة، اليوم جاء دور أردوغان. فلديه رؤية ويتحكم في مقاليد السلطة. وستحدثنا الأيام إلى أي مدى سيتمكن من إعادة صياغة تركيا وفق رؤيته المحافظة.

الفصل السابع

هل تعود تركيا إلى العمامة والجذور.

يقع الجزء الأكبر من تركيا في قارة أسيا وجزء أخر صغير في قارة أوروبا ويقع مضيق البوسفور والدردنيل في أراضيها مما يجعل موقعها استراتيجيا ومؤثرا علي الدول المطلة علي البحر الأسود، ويحدها جورجيا وإيران وأرمينيا وأذربيجان شرقا والعراق وسوريا والبحر المتوسط جنوبا وبحر ايجة واليونان وبلغاريا غربا والبحر الأسود شمالا .. أليس كل ذلك يجعلها مؤثرة في الأحداث الدولية لتشابك العلاقات وتعدد الحدود والمصالح من الجذور إلي البذور خاصة أنها كانت حتى عام 1922 مركزا للحكم العثماني إلي أن تم إنشاء الجمهورية التركية عام 1923 علي يد مصطفي كمال أتاتورك وحتى وفاته عام 1938 وخلفه " عصمت أنينو" حتى عام 1950 وسيطر الحكم المدني حتى عام 1973 وحكم العسكر حتى أحداث العنف عام 1980 وإن كان يقع 97% من أراضي تركيا في آسيا و 3% في أوروبا إلا أنها ومنذ مصطفي كمال أتاتورك وهي تعاني الحب العذري لأوروبا ويراودها حلم الانضمام للاتحاد الأوروبي منذ ذلك التاريخ ويبلغ عدد سكان تركيا 70 مليون نسمة ، مايزال يتكلم 2% من أبناء تركيا اللغة العربية حتى الآن ! ويدين 99.8% من سكان تركيا بالديانة

الإسلامية .. وذلك علي الرغم من أن المادة 24 من الدستور التركي عام 1982 تشير إلي مسألة العبادة علي أنها مسألة شخصية فردية..
ولذلك لا تتمتع أي منظمات دينية بأية مزايا دستورية ويوجد بتركيا ما يقرب من مائة ألف إمام ومؤذن وشيخ دعوة، ومجلس النواب يتكون من 550 نائباً يتم انتخابهم كل خمس سنوات بانتخاب مباشر من الشعب ويشترط أن يكون مقيما بالبلاد، لذا لا يتمكن ملايين الأتراك المقيمين بالخارج من المشاركة في الانتخابات، وأعلي سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة الذي يتم انتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان ولا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور، والمحكمة الدستورية هي أعلي سلطة قضائية في تركيا ويوجد بتركيا تسعة أحزاب أقواها طبقاً للشعبية والعضوية حزب العدالة والتنمية وآخرها حزب اليسار الديمقراطي، وإن تمتع كل من حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري ببعض الشعبية المؤثرة إلي حد ما .. ويوجد بتركيا 81 محافظة وأهم مدنها اسطنبول (عدد سكانها عشرة ملايين نسمة) تليها العاصمة انقره 3.5 مليون نسمة وعلي الرغم من أن 51.6% من صادرات تركيا تذهب إلي أوروبا فإن تركيا تقوم بحماية الشركات المحلية من خلال فرض القيود علي الشركات والواردات الأجنبية ومن المحير الذي يستحق التأمل هو كيف تحول التضخم من 150% في عام 1994 إلي 9.4% في عام 2004 ويبلغ الناتج القومي التركي حوالي 410 مليار دولار أمريكي طبقاً لإحصائيات عام 2007 .. وأريد أن أقول عزيزي القارئ أن تلك المقدمة وأن طالت عليك فإنني أجدها لأزمة لأصول البحث والتأني أو كما قلت قبل ذلك فهي عودة إلي القراءة الرشيدة التي يجب أن نطل منها علي أحداث دولة قريبة ومؤثرة وربما تكون مؤثرة أكثر وأعمق في المستقبل القريب فهي دول يطل منها 2مليون طالب جامعي و93% من مجمل عدد السكان مسجلون مدرسيا. ألا يدعونا ذلك إلي التأمل والتدبر لتفهم طبيعة الأحداث والعلاقات سواء الداخلية والتي بدورها هي الأساس للعلاقات الخارجية والسلوك الإنساني ومن أول السطر.
وعلي الرغم من أن الإمبراطوريات لا تتكرر في حياة الشعوب ولكون طبيعتي لا تقبل بالمطلق إلا لله وحده . فأقول: نادرا ما تتكرر و التاريخ والآثار دليل إلي ذلك. ومن هنا كانت حيرتي في تفهم تركيا، فكيف لهذه الدولة التي كانت إمبراطورية وفي اعتقادي أنها آخر الإمبراطوريات الشرقية وأحدثها أيضاً وكل دولة دان لها صولجان الإمبراطورية أجدها

تعتز وتفخر به وتريد بالزمان أن يعود إلي الوراء أو تقول " ليت الشباب يعود يوما" ، فكيف لهذه الدولة أن تتنازل عن الإمبراطورية والمائة سنة ليست بالكثير في التاريخ، وكيف تصر علي النسيان و تتخلي عن الرمز وقد كانت حاملة له داعية لمبادئه ؟كيف يكون لها أن تتخلي عن كل ذلك رغم كونه مرتبط ارتباط وثيق بالعقيدة و الديانة أي أن الإمبراطورية و العقيدة شيء واحد بالنسبة لها علي الأقل لأنها كانت حامل لواء الدعوة و رايات الجهاد ؟ و في اعتقادي فان هذا الفهم الخطأ بالنسبة لي هو وليد قراءة غير متأنية وفي أحيان كثيرة غير عادلة لكونها أتية من كتاب أو وجهه نظر غربية أو صاحبت أهواء أو أغراض سياسيه وفي اعتقادي أيضا فان الغرب علي وجه العموم و نتيجة لما روج له وكتبة وقع في نفس الخطأ في تعامله مع تركية و عدم موافقته علي انضمامها للاتحاد الأوروبي وان كنت اعتقد أن هناك خطأ تركي أيضا وقع فيه الأتراك فكيف يسمح لتركيا بأن تكون أوروبية وهي حاملة الهلال في علمها حتى الآن! وأغلب دول أوروبا لازالت تضع الصليب رمزا وعلامة في أعلامها ! والخطأ الأوروبي هو خسارة تركيا علي الأقل لربع قرن قادم من الزمان وبعد الفهم والإدراك وجدت بعض الحقائق أو قل وجهات نظر من زوايا أخري.

تركيا والعلمانية : (كمال أتاتورك)

وبعد إعادة القراءة وبمزيد من التأمل والتروي فإنني أري أن مصطفي كمال أتاتورك صاحب العلمانية في تركيا لم يكن ملحدا أو ناكراً للدين ولم يكن متخلياً أيضاً عن أحلام الإمبراطورية التركية العثمانية والتي لم تكن أثارها قد زالت بعد من الجسد التركي وآلام الضغوط لكي تتخلي عن زعامتها وإمبراطوريتها لازالت أمام الأعين وملء الصدور من لحظة السقوط عام 1911 إلي إعلان العلمانية عام 1923، ولكن وعلي ما يبدو إنه الإبهار حتى العشق للتقدم العلمي والتكنولوجي الغربي الذي وصل إلي حد التشبع بركب الحضارة فسارع إليه بكل قوة ولو بخلع العمامة إلي البرنيطة ولو مؤقتا. ومن هنا أجد أن الهدف التركي الحقيقي ربما يكون الانضمام إلي قطار التقدم السريع والرفاهية التي هي أشد ما يبتغيه حاكم لدولته، وأريد أن أقول إن الانضمام للاتحاد الأوروبي كان الهدف ولو بالعلمانية ولكن بعد تحطم الآمال وظهور الرؤية وربما باليقين تحول الحلم التركي بالانضمام للركب أو العائلة الأوروبية في حكم الحب العذري من طرف واحد ولم يعد أمامها إلا العودة إلي العمامة عقابا لأوروبا التي رفضت الانضمام فربما تجد نفسها في

الأصول والجذور، وسادت الحسرة مدعي العلمانية وتقدم أصحاب العمامة ولم يملك أصحاب العلمانية غير السكوت والسكون غير تصريحات لرئيس الأركان التي كانت وعلي ما يبدو نثرا للرماد في العيون كما يقول المثل أو غطاء للوجه من الخجل وهو متيقن من عدم إمكانية المواجهة مع التيار الشعبي الجارف، ولايمكن تكرار أحداث عام 1980، ولكن بقي شئ جديد وهو إغفال الطريق الوحيد الذي لم يعد غيره باقيا أمام تركيا وهو طريق الجذور .. ولكن هذا الطريق أهمل أو أغفل طيلة قرن من الزمان وربما يحتاج إلي تمهيد جديد وإعادة إعمار وليس ذلك بمستحيل ولم يعد يتبقي إلا نقطتان أساسيتان وهامتان أيضاً هما :

- هل ستسمح أوروبا بدولة إسلامية أو حتى ذات توجه إسلامي ملاصقة لها وبجوارها إيران ذات التوجه الإسلامي أيضا؟! أم تتفهم أوروبا الموقف وتسهل انضمام تركيا لتكون حصنا وأمانا بدلا من القلق والغليان ؟! وهل ستعود تركيا بعد رحلة البحث عن الذات والتي طالت كثيراً منذ عام 1923 ويقول الشاعر الانجليزي "كلينج" في هذا الصدد : "الشرق شرق .. والغرب غرب فمتي التقي الشرق الغرب .. لن يلتقيا ؟! .
- القوات المسلحة التركية وهي حاملة لواء العلمانية وحمايتها تشعر بمزيد من الضيق الذي وضعته أوروبا لها بشروطها التعسفية لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ولم يعد لديها ما تضيفه أو تفعله ولن تستطيع أن تذهب إلي الانقلاب الخامس بعد أربعة انقلابات عسكرية سابقة ضد رغبة شعبية وصلت إلي حد 68.4% مؤيدة لحزب العدالة وانتخاب عبد الله جول، ثم إن القوات المسلحة ليس لديها الدافع الكافي والرغبة الحقيقية ضد رغبة شعبية عارمة خاصة أنه من المنتظر في التعديل الدستوري الجديد أن تلغي فقرة تحظر محاكمة جنرالات انقلاب عام 1980 .. وتشير بعض المصادر التركية الهامة إلي أن الدستور الجديد والذي يشمل 140 مادة يهدف إلي التخلص من الصبغة العسكرية التي تسيطر علي الدستور الحالي.. وان أكد المحللون أن جول سيقدم نموذجاً مختلفاً من الحداثة ونموذج الجمهورية العلمانية التي أنشأها أتاتورك . ويشير المحللون إلي أن جول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان نجحا خلال أقل من خمس سنوات في إحداث نقلة كبيرة في مستوي معيشة القطاع الأكبر من الأتراك وهو ما جعل حزب العدالة يحظي بشعبية جارفة

وهو ما سيسعي جول إلي تعزيزه خلال فترة ولايته .. وإن كان البعض يري أن منصب رئيس الجمهورية في تركيا منصب شرفي فهو خاطئ فهو يتمتع بصلاحيات تسمح له بالتأثير علي مصير القوانين الجديدة التي يصوت عليها البرلمان وهو يصدق علي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته ويوافق علي تشكيل الحكومة ويعين أعضاء المحكمة الدستورية ومجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للقضاءو المدعين العامين وعمداء الكليات وربع أعضاء مجلس الدولة والسفراء .. ثم من سلطاته إعلان تعبئة القوات المسلحة وحالة الطوارئ وكذلك الدعوة لإجراء استفتاء علي أي تعديل دستوري .. ثم الدعوة إلي انتخابات تشريعية مبكرة في حالة فشل تعيين الحكومة خلال المهلة المحددة بعد الانتخابات.

- ومن هنا فإنني لم ألتفت إلي أقوال وإنذارات رئيس الأركان التركي الجنرال ياسر يويو كانيت بأن العلمانية تتعرض لهجوم من " مراكز الشر" علي حد وصفه ، وأضاف في رسالة علي الإنترنت الخاص بالجيش أن تركيا تراقب سلوك " مراكز الشر" ، التي تحاول بانتظام استئصال الطبيعة العلمانية للجمهورية التركية، وأضاف كذلك بأن الجيش يحتفظ بإصراره علي حماية تركيا الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية ! وأنني أري هنا خطأ أيضاً في فهم واستيعاب دور القوات المسلحة التي هي بحكم الدستور سلاح ودرع لحماية صاحبها وهو الشعب التركي ذاته فكيف يتحول الدرع إلي حربة في صدر صاحبه والمسئول عن حمايته ؟! .

والموقف الأوروبي أراه لا يعبر عن الحقيقة والواقع والمضمون أيضاً فقد أكدت ميركل عمق العلاقة والشراكة والصداقة بين ألمانيا وتركيا " تري فمن أين كانت المعاناة في الانضمام للاتحاد الأوروبي" . وأعرب بوتين في رسالة إلي جول " أتذكر بحماس لقاءاتنا وأنا علي يقين من أن مناخ التفاهم المتبادل بيننا سيوصلنا إلي مستوي أعلي من شراكة متقدمة " وإن كنت أري ذلك لجذور العلاقات والتي من المنتظر أن تقوي وتشتد في تلك الظروف الحالية بين تركيا والجمهوريات الإسلامية الملاصقة لروسيا والتي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق وحاجة روسيا إلي علاقات طيبة مع تركيا لتحسن الأوضاع مع تلك الجمهوريات الإسلامية الملاصقة لروسيا والتي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق وحاجة روسيا إلي علاقات طيبة مع تركيا لتحسن الأوضاع مع تلك الجمهورية

لمواجهة الدرع الصاروخي الأمريكي الموجه نحو روسيا .. ! وأيضاً اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية أن استكمال الانتخابات بنجاح ونتائجها هو شهادة لنجاح التجربة الديمقراطية، وتصريح بوش بأن أمريكا ملتزمة بالحفاظ علي علاقات قوية مع تركيا الحليف والشريك وهي بلا شك كذلك لأحوال أمريكا في العراق.. وفي النهاية وإن كنت أميل إلي قول الشاعر الانجليزي بأن الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا إلا أنني في تساؤل : فهل تسمح الظروف الحالية بانحناءة نحو صيغة تعيد بها أوروبا تركيا ولو بالانتساب مثلا للاتحاد الأوروبي أو الحصول علي امتيازات الاتحاد دون الدخول عضوا كاملا فيه ! وهل ستقبل تركيا بذلك؟! خاصة أن إيران في الجوار وغزة عن قرب والعراق ملئ بالأشواك والدمار، والأمور تسير علي غير الهوى والمراد الأوروبي والأمريكي فهل تترك أوروبا تركيا لتسير علي غير الهوى والمراد الأوروبي والأمريكي فهل تترك أوروبا تركيا لتسير نحو البحث عن الذات والجذور والعمامة؟ وإن تركتها فهل ستكون جاذبية الجذور أقوي أم عشق اليورو ؟! ... لست أدري.

الـفـصل الـثـامـن

الأكراد – قضيه تبحث عن حل

لم يكن لدي رغبه داخلية في الخوض في المسألة الكردية أو لواء الاسكندرونه او حتى مشاكل الحياة بين تركيا وسوريا والعراق لضيق في النفس لوجود صراع بهذا الحجم داخل إطار الدول الإسلامية والتي كانت دوماً رافعة لشعار واحد وهدف واحد هو نشر الدعوة بما يفوق أو يتعدي الحدود أو الأنظمة أو حتى المواطنة بالإضافة إلي أن هذه الأزمات قتلت بحثاً وأوراق فاض بها المواطن في هذه المنطقة ضيقاً وألماً وتقاذفتها الأيادي الخارجية بحثاً عن أوراق جديدة للضغط وتحقيق أهداف سياسية ومصالح خاصة تساعد في السيطرة علي المنطقة أو تلبية طلبات قد يعجز أو يرفض اللاعبون الثانويون في المنطقة تلبيتها للقوي العظمي أو المؤثرة في المنطقة ولكن في النهاية كان الدافع للكتابة أقوي وأعمق ويزداد إلحاحا للرغبة في إكمال البحث من زواياه المختلفة وأمانه القلم التي تفوق رغبه الكاتب وإكمال الرؤية واجب لا محيص عنه ومن ناحية أخري وجدت أن عدم الإشارة إليها هو نوع من إنكار الموجود وهي أفة لمن يكتب أو يخطط لسياسة إقليمية وقصور لدي من يريد الفهم أو البحث عن الحقيقة ..

وبداية وجدت من الأمانة قبل التعمق في البحث النظر لرؤية مختلف الأطراف وبالتالي بالأهمية.. وهي وجهة النظر التركية .. حيث يقول ويري أيضاً مهندس السياسة التركية الحديثة أحمد داود أغلو أنه سيكون من المتعذر للغاية وضع تصورات صحيحة لمستقبل المسألة الكردية ما لم يتم تحديد أسس التعامل مع هذه المسألة من الناحية الجيوسياسية و الجيو اقتصادية والجيو إثنية والجيو ثقافية وتحديداً هادئاً ومتروياً ثم طار بالفكر إلي المؤثرات واللاعبون الأساسيون في المنطقة حيث يري أن المسألة الكردية في نظر الولايات المتحدة هي مشكلة عراقية بينما كانت أوروبا تنظر إليها باعتبارها مشكلة تركية في الأساس .. والواقع أن تناول المسألة الكردية يحصرها داخل الحدود العراقية أو الحدود التركية لا يمكن أن يساعد في تحديد المصالح الأوروبية والأمريكية في هذه المسألة تحديداً كاملاً... فتركيا تشعر بانزعاج خطير من كلا الموقفين فالنظرة الأوروبية إلي المسألة الكردية تؤثر علي علاقات تركيا الثنائية مع بعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها اليونان وألمانيا .. فضلاً علي أن هذه النظرة تمثل أحد عناصر المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وهو ما أدي بدوره إلي إثارة ردود أفعال فورية ومباشرة في تركيا .. أما توجه الولايات

المتحدة نحو المسألة الكردية الذي يحصرها داخل المحور العراقي فبالرغم من أنه لم يتسبب في صدام مباشر في الجولة الأولي إلا أنه يجعل تركيا تنظر بحذر وارتياب للموقف الأمريكي بفعل ما قد يتركه الكيان الكردي من مؤثرات داخل تركيا ذاتها .. كما أن مخاوف وهواجس تركيا في هذا المجال قد تزايدت بعد قيام الولايات المتحدة بجمع زعماء شمال العراق في واشنطن دون إطلاع تركيا وتلتقي هذه الهواجس بعدد من التطورات الأخرى مثل رفض تركيا استخدام قاعدة إنجرليك العسكرية استخداماً مكثفاً ضد العراق ويدفع تخوف تركيا بشأن المبادرات المتعلقة بشمال العراق إلي البحث عن اتزان جديد في سياستها العراقية كما أن ثمة إحتمالاً قوياً بأن يكون للولايات المتحدة دور مباشر أو حتى غير مباشر في إقناع اليونان بموقفها من تركيا (الخاصة بعملية كينيا وإحضار أوجلان إلي تركيا) دون علمها مسبقاً .. و من المحتمل أيضاً أن يستمر الدعم الأمريكي في هذا المجال إلي أن يتبدد الغموض الذي يحيط بمسألتي العراق و فلسطين.. وقد وجهت الولايات المتحدة إلي تركيا في هذا رسالة مضمونها أنه بالقبض علي أوجلان فقد أضحت المسألة الكردية تتعلق بالداخل التركي وإدارته و نتيجة لذلك إنخفضت إلي نحو كبير مخاوف تركيا من الوضع العراقي والتطورات في شماله .. وهو اعتقاد أمريكي بأن هذا الموقف وضع حداً لمخاوف تركيا ولكن كان لها هدف أخر هو تجنب التأثيرات التي قد يجرها توجه تركيا للتعامل مع العراق.. أما أوروبا فتري أن الأرتباط المباشر بين علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي وبين المسألة الكردية يجعل من المسألة التركية مسألة أوروبية وتدرك أن أي حل سيتم التوصل إليه بشأن العراق لن يمكنه من القضاء علي المشكلات النابعة من هذه المسألة في أوروبا.. وقد خاضت أوروبا عامة واليونان خاصة امتحاناً بالغ السوء من الناحية الدبلوماسية في عملية القبض علي أوجلان ويعد المأزق الذي سقطت فيه اليونان باستخدامها ورق حزب العمال الكروستاني ضد تركيا واحداً من أبرز الأمثلة علي ذلك وعلي عجز اليونان علي إقامة توازن في النطاقات التي تشهد تضارباً بين الوسائل الدبلوماسية المباشرة وبين الوسائل العملية الغير مباشرة.. وفي إطار أخر تجد تركيا أنه بدأت لعبة جديدة ربما تكون أكثر خطورة ويجب التحلي بقدر كبير من الدقة عن المشاركة فيها فالولايات المتحدة التي تعلن في كل مناسبة أنها تقدم الدعم لتركيا في موضوع حزب العمال الكردستاني سوف تطلب من تركيا تبني سياسة تقترب من الخيارات الأمريكية عن قيام الولايات المتحدة بحملات جديدة في الشرق الأوسط وهذا أقصي ما تخشاه تركيا لتأثير ذلك علي البعد الجديد

الذي تنظر إليه في الشرق الأوسط ورد الفعل المحتمل من دولة وخاصة الدول العربية وتعتقد تركيا أيضا أن هذه المخاوف قريبه وان المطالب سوف تزداد عندما يتعلق الموقف بحل مشكلتي العراق وفلسطين وربما إيران أيضاً ؟.! وبدت تظهر في الأفق أيضاً تعاظم المطالب الأوروبية من تركيا بعد أن كانت الدول الأوروبية مضطرة لتوخي الحذر عند الضغط علي تركيا تخوفاً من أن تتهم بدعم تنظيم إرهابي وقد تأكد هذا الاحتمال بعد قمة هلسنكي .. ففي إطار معايير كوبنهاجن تعزز في أوروبا التوجه نحو النظر إلي المسألة الكردية في الشرق الأوسط باعتبارها مسألة تركية ..

وبين اختلاف الرؤى والمصالح والمخاوف التركية والقلق العربي من مؤثرات لا تزيده إلا ألماً فوق ألامه ووجعاً فوق أوجاعه ترى تركيا أن مصلحتها لا تتفق مع وجهة نظر أمريكا بان المشكلة الكردية ترجع في الأصل إلى العراق ولا تتفق مع وجهة النظر الأوروبية أيضا و التي ترى أن المشكلة الكردية هي تركية في الأصل و ترى تركيا أن المشكلة الكردية تتعلق بعدة دول يعيش على أراضيها أكراد و هي العراق و تركيا و سوريا و لبنان و إيران و كل دولة مسئولة عن من يعيش بداخلها و من هنا وجب البحث والعودة إلي العمق لعلنا نجد الطريق ونبدد القلق أو علي أقل تقدير نتجنب الأزمات والتبعات وإن كان لا يوجد شك في التوصل إلي حل دائم للمشكلة إلا بمدي القدرة علي إعادة تقييم الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية للمشكلة علي نحو متكامل.

أصول الأكراد وتاريخهم :

كردستان أو أرض الأكراد هي تلك المنطقة الجغرافية التي يقيم فيها الأكراد في الشرق الأوسط والموجودة أساساً في أربع دول هي تركيا والعراق وإيران وسوريا ثم بأعداد قليلة جداً في ثلاث دول أخري هي أرمينيا وأذربيجان ولبنان .. ومن الصعب تحديد تلك المنطقة بدقة لأن هذه الدول جميعها لا تعترف بذلك الكيان .. وقد عرفت تلك المنطقة منذ زمان بعيد في عصر حضارة بين النهرين باسم (أرض الكورد) وكان السومريون يسمونها (كورا) والاشوريون (كوراتي) والبابليون (قاردو) والأغريق (قارد وتشوي) والرومان (كوادرين) أما العرب فقد سموها (ارض الأكراد) ..

وقد شهد تاريخ الأكراد (كما يروون أنفسهم) أنهم أحفاد موجات متعاقبة من الشعوب التي استوطنت المنطقة منذ القدم عن طريق الغزو والهجرة وعند الغوص في التحليل الطبقي نجد أن الأكراد يتكونون من طبقتين من الشعوب والطبقة الأولي كانت تقطن كردستان منذ فجر التاريخ

وتسمي (شعوب جبال زاجروس) وهي الأصل القديم للشعب الكردي والطبقة الثانية هي طبقة الشعوب (الهندو – أوروبية) التي هاجرت من مناطق أسيا الوسطي وهضبة الأناضول واستوطنت كردستان مع شعوبها الأصلية وامتزجت بها ليكونا معاً أمة الكرد وتتكون هذه الطبقة من شعبي (الميديون) و (الكاردوخيون) ... وكان هناك شعب يسمي (شعب هوري) أو (الهوريون) يعيش في بلاد القوقاز وهي المناطق الاسيو اوروبية بين تركيا وإيران وبحر قزوين والبحر الأسود وقد انحدروا جنوبا منذ ما يقرب من 2500 سنه قبل الميلاد وسكنوا في مناطق الأكراد الحالية وشكلوا لأنفسهم ممالك صغيرة من أهمها مملكة (ميتاني) في شمال سوريا وقد سيطروا علي البابليين فترة من الزمن ثم كانت نهايتهم علي يد الأشوريين ومن شعب (هوري) انبثق شعب (ميتاني) ويعتبر هذان الشعبان من الجذور الأولي للشعب الكردي .. وفي عام 1500 قبل الميلاد هاجرت قبيلتان رئيسيتان من الآريين من نهر (الفولجا) شمال بحر قزوين واستقرتا في إيران هما قبيلتا (الفارسيون) و (الميديون) وقد استقر الميديون في الشمال الغربي لإيران وأسسوا مملكة (ميديا) وهي المناطق الكردية حاليا بينما استمر (الفارسيون) في الجنوب وأسسوا مملكة فارس وقد أطلق الشعبان علي بلادهما الجديدة اسم (إيران) والتي تعني أرض (الإيريين) .. وكان أول من أطلق كلمة (كردستان) وخاصة في مناطق سكناهم الأولي في إيران هو السلطان السلجوقي (سنجر) فقد قسم منطقة الجبال إلي قسمين وأطلق ذلك الأسم علي القسم الغربي وبالتحديد المناطق الخاضعة لإقليم (كرمنشاه) في إيران أما تسميه شمال العراق باسم (كردستان) فيرجع إلي الانجليز حين كانوا يخططون لتقسيم الإمبراطورية العثمانية ويرسمون خريطة المنطقة مع الحلفاء .. ويتكلم الأكراد اللغة الكردية وترجع في أصولها إلي اللغات الهندوأوروبية التي تضم الفارسية والكردية والأفغانية والطاجيكسيه ويستخدم الأكراد الحروف العربية للكتابة في العراق وإيران والحروف اللاتينية في تركيا وسوريا أما في أرمينيا وأذربيجان فيستخدمون الحروف الروسية ..

ولقرون طويلة عاش الأكراد في أمه واحدة هي كردستان أو بلاد الأكراد وبالرغم من أنهم كانوا قبائل متنافرة وعشائر متناحرة تفصل بينهم طبيعة جبلية قاسية فإنه لم يكن هناك حدود سياسية تقسم بلادهم أو تفرق جمعهم .. وقد تعرضت كردستان إلي التقسيم مرتين .

التقسيم الأول:

وقد تم في عام (1514م) حين استطاعت قوات الدولة العثمانية بقيادة السلطان (سليم الأول) أن تهزم الدولة الصفوية في إيران بقيادة الشاه (إسماعيل الصفوي) في موقعه (جالد يران) حيث نتج عن ذلك تقسيم كردستان بين الدولتين ففازت الدولة العثمانية بثلاثة أرباع المنطقة بينما سيطرت الدولة الصفوية علي الربع الباقي .

التقسيم الثاني :

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولي وبموجب اتفاقية (سايكس / بيكو) عام (1916)م تم الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا وروسيا علي تقسيم تركه الدولة العثمانية المهزومة ومن بينها كردستان وفي البداية كان التقسيم إلي ثلاثة أقسام علي النحو التالي :

(1) كردستان الجنوبية في العراق وكردستان الغربية في سوريا وتلحقان بفرنسا ..
(2) كردستان الشمالية في تركيا تلحق بروسيا .
(3) كردستان الشرقية في إيران وتظل تابعة للدولة الإيرانية .

ثم إتفقت بريطانيا وفرنسا علي أن تحصل الأولي علي كردستان الجنوبية في العراق مقابل تقديم نسبة 10% من عوائد النفط لفرنسا – كذلك تخلت روسيا عن حقها في كردستان الشمالية لتركيا بعد قيام الثورة البلشفية وتخليها عن الفكر الاستعماري .. وأخيراً استقر التقسيم إلي أربعة أجزاء بين أربع دول هي إيران وتركيا والعراق وسوريا ..

ومن الملاحظ أنه علي الرغم من الخلافات والصراعات بين الدول الأربع التي يقع فيها موطن الأكراد فإنها أتفقت جميعاً علي هدف واحد مشترك هو عدم السماح للأكراد في أي منها بإنشاء دولة مستقلة لأن الجميع يعلم أن مثل تلك الدولة ستكون نواه إقامة دوله كردستان ألكبري وستنتقل عدوي الاستقلال سريعاً إلي الدول الأخرى .. وهذا ما جعل الأكراد يركنون أحياناً إلي القبول بالحكم الذاتي انتظاراً للجديد ..

علاقة الاكراد بالإسلام :

وتجدر الإشارة هنا إلي أن الأكراد كان لهم دور كبير في كتابه تاريخ الأمة الإسلامية وصل في بعض المراحل أن كانوا السبب في نصرتها وإرتفاع رايتها وكذلك فقد كان لعلمائهم ورجالهم شأن كبير في علوم الشريعة والدين وفنون إدارة الدولة ..

وفي صدر الإسلام جاء في (أسد الغابة) لأبن الأثير اسم صحابي كردي يدعي (جابان أبو ميمون) إتصف بشدة الورع وفي بعض المراجع

ذكر باسم (ميمون الكردي) .. وفي العهد الأموي الذي قام علي العصبية العربية لا تجد كثيراً منهم في المصادر الإسلامية سوي ما ورد علي انضمام بعض إلي عبد الرحمن بن الأشعث في ثورته علي الخلافة الأموية وإرسال الحجاج جيشاً لإخضاعهم ووقوف بعض الأكراد مع مروان (الشجاع) أخر الخلفاء الأمويين الذي يقال أن أمة كانت كردية .. وفي العهد العباسي كان للبرامكة وهم من الأكراد دور كبير في إقامة دعائم ألدوله العباسية وفي المقابل فقد شارك الأكراد في ثورات علي الخلفاء مثل ثورة (الفضل بن سعيد) ضد هارون الرشيد وثورة (علي بن داوود) الكردي علي (المعتمد علي الله) .. وفي العصر الأيوبي دافع الأكراد عن ديار الإسلام ضد دولة الروم البيزنطية في العهد الحمداني ثم في العهد (الزنكي) ثم سادوا الدولة الإسلامية في العهد الأيوبي وأبرز قادتهم وفرسانهم (صلاح الدين الأيوبي) و (نور الدين محمود) و (شمس الدولة توران شاه) و(أسد الدين شيركوه) والملك العادل (سيف الدين بن أيوب) ... وفي الدولة المملوكية استمر الكرد في عهد المماليك يجاهدون ضد الغزاة الفرنجة وأشهر قوادهم في ذلك العهد (حسين الكردي) الساعد الأيمن للسلطان المملوكي (قنصوه الغوري) وفي الدولة العثمانية السنية وقف الأكراد ضد الدولة الصفوية الشيعية وأكتفي العثمانيون بالسيادة الاسمية علي كردستان وفي أزمان لاحقة قامت ثورات ضد الدولة العثمانية منها ثورة الأمير (بدرخان) وثورة عبد الله النهري .. وبعد عدة حروب تولاها الانجليز في محاولات لعدم قيام دوله كردستان إنتهت بضم كردستان (العراق) إلي العراق وبعد عدة ثورات ثم في 11 مارس عام سنه 1970 التوقيع علي إتفاقية للحكم الذاتي للأكراد وفيها إعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للأكراد وتم تقديم ضمانات لمشاركتهم في الحكم ..

وفي عام سنة 1975 تلقت الحركة الكردية في العراق ضربه قاصمة ففي ذلك العام وقعت العراق وإيران اتفاقية (أطلق عليها إتفاقية الجزائر) وفيها وافق العراق علي إقتسام السيطرة علي منطقة شط العرب المتنازع عليها بين العراق وإيران وكان السبب في ذلك إزدياد قوة المقاومة العراقية وتصاعدها ضد الجيش العراقي خاصة بعد دعم أمريكا وإسرائيل للأكراد لإضعاف الجيش العراقي في مساندته سوريا في مواجهة إسرائيل وبعد إنتهاء المشكلة تخلت أمريكا وإسرائيل عن الأكراد وأدرك الأكراد أن الولايات المتحدة وإيران وإسرائيل لم يقصدوا نصره القضية الكردية ولكن كانت لهم أهداف أخري ؟! وفي عام 1979 قامت الثورة الإسلامية في إيران واشتعلت حرب السنوات الثماني بين العراق وإيران وشارك الأكراد

الجيش العراقى في حربه مع إيران وبعد غزو الكويت من العراق وإنتهاء حرب عاصفة الصحراء تخلي الأمريكيون عن الأكراد للمرة الثانية أمام الجيش العراقي ولكن بعد احتلال أمريكا للعراق عام 2003 حدث متغيران خطيران قلبا جميع الموازين رأساً علي عقب الأول هو سقوط دولة العراق وإنعدام سيطرة الحكومة المركزية علي شمال العراق والثاني عودة حزب العمال الكردستاني التركي إلي أقوي مما كان عليه ولكن أيضاً لم تتحقق الدولة الكردية حتى ألان لأن موازين القوي العالمية لم تسمح بذلك ..

وعودة إلي وجهة النظر التركية التي لا ترغب في أن تكون المشكلة الكردية عراقية (كما تري الولايات المتحدة) ولا ترغب أيضا في جعلها مشكلة تركية بكاملها (كما يري الاتحاد الأوروبي) ولكنها تريد أن تظل في إطار داخلي ومشكلة داخلية في كل من العراق وإيران وتركيا (مقسمة) لأن أي ميل هنا أو هناك إنما يعني قيام ولم شمل لدولة كردية تؤثر بالطبع علي حدود الأمن القومي كما تخطط له تركيا ؟! حيث أوضح رئيس الوزراء التركي رجب طبيب اردوغان عن نفاذ صبره جراء التهديدات المتواصلة من أراضي العراق مشدداً علي ضرورة أن يسيطر العراق علي أراضيه وذلك في الاجتماع المغلق الذي عقد بين اردوغان ووزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في أنقره لبحث الوضع في شمال العراق علي ضوء إصرار أنقرة علي تطهير بؤرة الانفصاليين الأكراد من منطقة حزب العمال الكردستاني التي تشن ضربات ضد تركيا إنطلاقاً من الأراضي العراقية وأبلغ أردوغان رسالة للوزير العراقي لكي ينقلها إلي نظير العراقي نور المالكي قال فيها " هذه الأراضي هي أراضيكم ويجب تأمين السيطرة عليها وأنتم مضطرون لتطهيرها وإذا لم يحدث ذلك فسنطهرها نحن " وفي خطوة غير معتادة زار الرئيس التركي عبد الله جول يرافقه رئيس الأركان مدينة " يوكسا أوفا" الحدودية مع العراق جنوب شرق البلاد لتفقد وحدات القوات المسلحة التركية هناك مما يعني أمكانية تحويل الأقوال إلي أفعال أو بمعني أخر إمكانية فرض النظرية التركية علي المشكلة الكردية بموافقة بالطبع مع الموازين الدولية ..

الأحزاب الكردية

في السنة الثانية من بداية الألفية الثالثة وفي 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 تخوض تركيا انتخابات تشريعية مبكرة. ركزت المناورات الأخيرة لزعماء الأحزاب على كسب الأصوات الحائرة والتي تقدر بحوالي 25%،

وهي نسبة ليست بالقليلة. ولنا أن نتوقع خروج نتائج مفاجئة من صناديق الاقتراع إلى جانب ما أكدته استطلاعات الرأي.

فقد يتولى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان السلطة وحده حاصلا على ضعفي أصوات الحزب الثاني حزب الشعب الجمهوري، علما بأنه حزب لم يبلغ من العمر سوى سنة واحدة. ولا شك أنه من الغرابة بمكان أن يعلن حزب بهذه الحداثة انتصاره قبل الانتخاب بنسبة حوالي 30% كما تقول استطلاعات الرأي.

وقد لا نرى في البرلمان المقبل الأحزاب القديمة حيث يتم دفن كل من حزب اليسار الديمقراطي وحزب العمل القومي وحزب الوطن الأم في صندوق الاقتراع، وهي الأحزاب التي شكلت الائتلاف الحاكم بعد انتخابات 1999.

سيرسل الشعب إلى البرلمان الجديد أحزابا ووجوها جديدة على أمل أن تقوم بسياسات ومشروعات جديدة في سبيل نقل البلاد إلى حياة جديدة. والغريب أيضا أنه مع أننا أصبحنا على بعد خطوة من يوم الاقتراع، لكننا لا نعرف بعد الشخصية التي ستتولى منصب رئيس الوزراء في حال فوز حزب العدالة والتنمية بسبب الحظر المفروض على زعيمه، وما الحل الذي اتفق عليه أعضاء الحزب في ما بينهم حول هذا الشأن.

كما لا نعرف كيف تكون ردود أفعال القيادات الداخلية التي تعتبر نفسها حارسة ومراقبة للنظام منذ تأسيس الجمهورية، وكيف يكون رد فعلها إزاء انتصار حزب العدالة والتنمية الذي تعده امتدادا للحركة السياسية الإسلامية وإن أدخل الحزب بعض التعديلات في آرائه ومقولاته ومشروعاته وتصرفاته.

أضف إلى ذلك ردود الفعل الأميركية في ظل حملة عراقية حتمية أيا كانت صورتها، إلى جانب موقف الاتحاد الأوروبي الذي يراقب التحركات السياسية التركية عن كثب، بعد أن قام البرلمان التركي ببعض الإصلاحات الدستورية الهامة في الصيف الماضي وفقا للمعايير التي طلبها الاتحاد، أملا في تحديد موعد لبدء محادثات العضوية. صحيح أن الاتحاد اعتبر الإصلاحات الدستورية نجاحا كبيرا بالنسبة لتركيا، إلا أنه يطالبها بنقل هذه الإصلاحات إلى حيز التنفيذ.

قضية الأكراد

لا شك أن هناك تساؤلات عديدة لا يمكن حصرها في هذا الشأن. ولكن ما يهمنا في هذا المقال هو: إلى أين ستذهب أصوات المواطنين الأكراد.

كلمة الأكراد تحمل في طياتها حساسيات كثيرة في تركيا، إذ إن الرأي الحاكم والسائد في البلد هو أن القاسم المشترك بين المواطنين هو الجنسية التركية. فكلنا أتراك، وهذا يكفي. ومن ثم درجت الأحزاب السياسية والمؤسسات الرسمية في معالجتها وتناولها للقضية الكردية -بل وحرصت- على استخدام تعبير "مشكلة المنطقة الشرقية"، نظرا لحساسية التعبير الذي أشرنا إليه.

غير أن الواقع هو وجود عدد كبير من المواطنين الأكراد في تركيا منتشرين في جميع المدن والمحافظات ولا سيما في شرقي الأناضول، وجنوبي شرقي تركيا. ولا يقل عددهم عن ثمانية أو تسعة ملايين نسمة وهي تشكل 10%-11% من مجموع عدد السكان الذي يقترب من 80 مليونا. وقد اعتادت بعض الأوساط أن تطرح بين الحين والآخر أن عدد الأكراد الذين يعيشون داخل الحدود التركية يبلغ عشرين أو خمسة وعشرين مليون. غير أن الاعتقاد السائد هو أن هذه الأرقام مبالغ فيها، وقد طرحت لأغراض سياسية.

والجدير بالذكر أن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر المواطنين الأكراد ضمن الأقليات، وتطالب تركيا بأن تقوم بمنح هذه الأقلية حقوقها الثقافية. إن منح الحقوق الثقافية حق إنساني لا شك في ذلك. غير أن معايير تحديد مفهوم الأقلية يختلف في تركيا وفي البلاد الإسلامية الأخرى عن البلاد الأوروبية. فالمعيار في ذلك ليس هو اختلاف اللغة والعرق، إنما هو اختلاف الدين. فالأكراد ليسوا أقلية في تركيا ولم يعتبرها أحد في البلد أقلية، حتى الأكراد أنفسهم، لأنهم مسلمون ملتزمون بشعائرهم الدينية. نعم هناك أقليات، ولكنها غير مسلمة، مثل الروم والأرمن والسريانيين.

لقد عاش الأكراد مع إخوانهم من الأتراك والعرب في جغرافية واحدة في حب وتسامح وإخاء تحت مظلة الوحدة الإسلامية. حتى الثورة التي قام بها الشيخ سعيد (يحدث لبس في كثير من الأحيان، فيظن البعض أن الشيخ سعيد هو بديع الزمان سعيد النورسي، وهذا ليس صحيحا) في شرقي الأناضول في الثلاثينيات في عهد رئاسة مصطفى كمال أتاترك لم تستند

إلى مشاعر عرقية، إنما ثار الأكراد آنذاك بعواطف دينية رافعين شعار "ضاع الدين". وبالفعل حكمت الدولة عليهم بالإعدام بذريعة أنهم يريدون إقامة دولة دينية.

أما النداءات التي طالبت بالحقوق الكردية فقد ظهرت وانتشرت بعد الثمانينيات. وكان لظهورها عوامل مختلفة بعضها يمتد إلى خارج البلاد ويهدف إلى إثارة القلق والانشقاق وقطع مسيرة التطور التركية وإنشاء دولة كردية مستقلة في المنطقة. كما يعود بعضها الآخر لأسباب داخلية.

فالبلاد الشرقية كما يؤكد المؤرخون تم إهمالها منذ الدولة العثمانية واستمر هذا الإهمال بعد تأسيس تركيا الحديثة. فهناك فرق شاسع بين غربي البلاد وشرقيها. فمعظم المصانع والجامعات والنشاط الاقتصادي تجده في مدن غربي البلاد، بينما تعيش المحافظات الشرقية حالة من التأخر في جميع المجالات من التعليم إلى الاقتصاد إلى الإعمار إلى الأمن... الحياة نشيطة وحيوية في المدن الغربية، أما المنطقة الشرقية فشبه ميتة. لقد واصل هذا القسم من البلد حياته في جو خال من التعليم والمؤسسات الاقتصادية. وساد الجهل والفقر بين الشعب، بينما كانت المدن الغربية حافلة بالجامعات والمصانع.

ومع أن الحكومات التي تولت دفة الحكم أدركت هذ الفرق بين الصورتين إلا أنها لم تأخذ التدابير اللازمة. فأحدث ذلك غضبا دفينا وحقدا مكتوما في قلوب مواطني الشرق وجهلا شاملا استغلته بعض الأوساط في ما بعد لتلعب لعبتها التي تريدها. وهو الأمر الذي مهد السبيل لنمو تكتلات وتنظيمات أوجعت رأس البلاد حتى اليوم.

لقد نجح المرحوم تورغوط أوزال رئيس الجمهورية الثامن في قراءة هذا المشهد. فقد كان من مدينة ملاطيا، وهي محافظة شرقية، ويقال إنه كان يرجع إلى أصول كردية. وأدرك أن هذه المناطق أصبحت مثل قنبلة موقوتة انفجرت أو كادت. وبعد أن فاز أوزال بانتخابات عام 1983 حينما كان زعيما لحزب الوطن الأم اتجه نحو المناطق الشرقية. أنشأ أضخم سدود البلاد على نهري دجلة والفرات، وقام بمشروع كبير عرف بمشروع الجنوبي الشرقي (GAP)، وأنشأ سد أتاتورك، وأخذ يستصلح أراضي المحافظات الشرقية. فأخذت الأراضي القاحلة تخضر، وانطلقت حملة زراعية واسعة النطاق. وابتسمت وجوه أهل المنطقة ودبت الحياة فيهم وبدؤوا يزرعون ويكسبون. فقد أنشأ تورغوط أوزال لهم بحرا في أرض

قاحلة، هو سد أتاتورك. ولكن المنطقة كانت واسعة جدا، ولم يكن يملك أوزال عصا سحرية يغير بها وجه المنطقة بلمسة واحدة. كان الأمر يحتاج إلى سنوات وأجيال وعمل جاد متواصل.

حزب العمال الكردستاني

في هذه الأثناء بدأت تظهر عمليات إرهابية لحزب العمال الكردستاني الذي أسسه عبد الله أوجلان في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 1978. كان أعضاء الحزب يطالبون بحقوق الأكراد المسلوبة ويدعون إلى إنشاء دولة كردية في شرقي البلاد. وكانت الحركة تتشكل من طلاب جامعيين ينتمون إلى أفكار شيوعية ماركسية. ومارس حزب العمال الكردستاني عمليات مسلحة في المنطقة، فحشد الجيش التركي أعدادا كبيرة من الجنود والمعدات لقلع جذور عناصر الحزب ومؤيديه من شرقي الأناضول. وعاشت المنطقة حالة الطواري مدة 15 عاما... عاشت حربا حقيقية، وبقيت مشكلة الشرق عقبة أمام تركيا في حملتها التقدمية. ولم يتراجع حزب العمال الكردستاني عن عملياته المسلحة وأحلامه في تأسيس دولة كردية طوال 15 عاما.

حاولت الحكومات التركية المتعاقبة حل المشكلة بقوة السلاح، ولكن هذه السياسة التي انتهجتها لم تتمكن من حل القضية، إنما عمقت جذورها وساد المنطقة جو من عدم الثقة المتبادلة من كلا الطرفين الدولة والأكراد. وأصبحت كلمة الكردي تعني الإرهابي بسبب العمليات التي كان يقوم بها حزب العمال الكردستاني. ولم يكن ضحية الحزب الجنود والمواطنين الأتراك فقط بل قتل آلاف من المواطنين الأكراد ممن امتنع عن مساندة الحزب في عملياته.

وهكذا استمرت معاناة منطقة الشرق، إذ لم تتمكن الدولة من تقديم أي خدمات للمنطقة بسبب الحرب، فأغقلت المدارس والجامعات والمصانع، وهاجر ما يقارب من ثلاثة ملايين مواطن إلى المحافظات الغربية بحثا عن الأمان وتم تخريب 3500 قرية ومزرعة بسبب المواجهات. أما من بقي ولم يهاجر مسكنه فقد عاش في خوف مستمر.

وازداد السكان فقرا وجهلا، والمنطقة تراجعا وإهمالا. كما أضحت المنطقة بسبب فراغ السلطة إحدى الطرق الهامة في تجارة المخدرات وبيع الأسلحة. أصبحت المحافظات الشرقية شبه معزولة عن العالم، وبات

الذهاب إلى أي مدينة من مدنها مخاطرة تحتاج إلى شجاعة.

تكبدت الدولة التركية أضرارا كبيرة من جراء محاربة عناصر حزب العمال الكردستاني. فقد كانت المصاريف السنوية من أسلحة ومعدات عسكرية لوجستية تقدر بـ7- 8.5 مليارات دولار، فضلا عن الخسائر الناجمة من تعطل نشاطات المنطقة بالكامل. كما تم حشد ونشر 50 ألف كوماندوز من الفرق الخاصة في شتى أنحاء المحافظات والجبال، و220 ألف جندي من المشاة، بالإضافة إلى 45 ألف حارس ومحارب تم انتخابهم من بين أبناء المنطقة. أما حجم مصاريف العمليات العسكرية التي تجاوزت إلى الحدود العراقية والإيرانية فلا أحد يعرف مقدارها. أما الخسارة البشرية التي ظهرت بسبب المواجهات والعمليات الإرهابية التي قام بها حزب العمال الكردستاني في شتى أنحاء تركيا فقد كانت فادحة حيث راح ضحيتها ما يقارب 30 ألف شخص بينهم الجنود والمواطنون الأكراد والأطفال والنساء الذين قتلتهم عناصر الحزب بسبب عدم تقديم الدعم لها.

وفي فبراير/ شباط 1999 تم القبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في كينيا وحكم عليه بالإعدام بعد محاكمته في جزيرة إيمرلي. بيد أنه وبعد الإصلاحات الدستورية التي قام بها البرلمان التركي الصيف الماضي تم إلغاء عقوبة الإعدام وتحويلها إلى سجن مؤبد.

بعد القبض على عبد الله أوجلان أعلن حزب العمال الكردستاني أنه ألقى السلاح وتخلى عن المواجهة المسلحة. لقد غير الحزب أسلوب تعامله مع الدولة وقرر أن يواصل طريقه باستخدام أساليب سلمية وأراد أن يكون له وجود في الحياة السياسية التركية. ومن المؤكد أنه كان لأحداث 11 سبتمبر/ أيلول دور كبير في اتخاذ هذا القرار بعد أن أعلنت الولايات المتحدة حربا شاملة على كل ما أسمته إرهابا.

الأحزاب الكردية

لقد اعتبرت القيادات التركية الأحزاب التي شكلها الأكراد في أوقات مختلفة امتدادا سياسيا لحزب العمال الكردستاني، ومن ثم قامت محكمة الدستور بإغلاق هذه الأحزاب دائما. ولجأت الأحزاب اليسارية إلى عقد تحالفات مع الأحزاب الكردية لكسب مزيد من الأصوات والحصول على

مزيد من المقاعد في البرلمان. ولم يحبذ الشعب ولا القيادات العسكرية هذا العمل مهما كان الدافع. وفي عام 1988 طرد حزب الشعب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة أردال إينونو سبعة من أعضائه الذين يعودون إلى جذور كردية بسبب مشاركتهم في مؤتمر انعقد في باريس من قبل المنظمات الكردية وحزب العمال الكردستاني.

وقد تمكن حزب العمل الشعبي (HEP) الذي تشكل عام 1991 من إدخال بعض أعضائه إلى البرلمان في انتخابات 1991 من خلال التحالف التي تم بينه وبين حزب الشعب الديمقراطي الاشتراكي (SHP) بزعامة أردال إينونو. فأثارت ليلى زانا إحدى نائبات الحزب مشكلة حين أرادت أن تقوم بقسم اليمين في البرلمان باللغة الكردية، فكانت ضجة كبيرة أوجعت رأس حزب الشعب الديمقراطي الاشتراكي كثيرا. وانتقدت أوساط سياسية وشعبية حزب (SHP) واعتبروه مسؤولا عن إدخال ممثلي الحركة الإرهابية إلى البرلمان. ولكن بعد فترة أغلقت محكمة الدستور التركية الحزب بدعوى ثبوت لقاء أعضائه بعبد الله أوجلان وأن الحزب امتداد لحزب العمال الكردستاني ويدعو إلى أفكار انفصالية، وتم وضع بعض أعضائه في السجن.

وفي عام 1993 تم تشكيل حزب آخر تحت اسم حزب العمل الديمقراطي (DEP)، غير أن محكمة الدستور أغلقته أيضا بدعوى أنه امتداد للحزب السابق. وفي عام 1995 قام مراد بوزلاق بتأسيس حزب ديمقراطية الشعب (HADEP) وخاض انتخابات 1995 وانتخابات 1999. ومع أنه لم يتمكن من تجاوز الحاجز المطلوب لدخول البرلمان (10%) فإنه حصل على نسبة لا تقل من الأصوات في المحافظات الشرقية. ففي انتخابات 1995 حصل على 4.17%، أما في انتخابات 1999 فقد حصل على 4.76% من الأصوات، وهي تشكل مليونا و 481 ألفا و117 صوتا. ولكن السلطات والمحاكم نظرت إلى الحزب بشك على الدوام واعتبرته الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني. ومن ثم أقامت محكمة الدستور التركية دعوى لإغلاق الحزب، وأعلن رئيس المحكمة أن القرار قد يصدر قبل انتخابات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002. ويرجح الخبراء أن يصدر الحكم بالإغلاق.

لذا اتجهت قيادة حزب ديمقراطية الشعب إلى تفعيل حزب آخر تم تأسيسه عام 1997 ولكنه لم يشارك في انتخابات 1999 دعما لحزب ديمقراطية

الشعب آنذلك. هذا الحزب هو حزب الشعب الديمقراطي (DEHAP) الذي أنهى تشكيلاته في 63 محافظة. وقد أصدرت لجنة الانتخابات العليا بأهلية الحزب لخوض الانتخابات القادمة، غير أنها قررت بعدم أهلية مراد بوزلاق زعيم حزب ديمقراطية الشعب للترشيح لعضوية البرلمان. وكان من المتوقع أن يقود بوزلاق حزب الشعب الديمقراطي في هذه الانتخابات. كما أعلن حزبان يساريان آخران هما الحزب الديمقراطي الاشتراكي (SDP) وحزب العمل (EMEP) إلى جانب حزب ديمقراطية الشعب (HADEP) بأنهما يؤيدان حزب الشعب الديمقراطي (DEHAP) بزعامة محمد عباس أوغلو.

تشير استطلاعات الرأي إلى أن أصوات حزب الشعب الديمقراطي في ازدياد بالنسبة للانتخابات السابقة إلا أنه من الصعب أن يجتاز الحاجز الانتخابي، رغم تصريحات قياداته بأن الحاجز لن يشكل عقبة بالنسبة لهم. ففي انتخابات 1995 كان الحزب في المركز الثاني بالمنطقة الجنوبية الشرقية، وفي المركز الرابع بالمنطقة الشرقية، وفي المركز السابع عامة، بينما ارتفعت أصواته في انتخابات 1999 ففاز بالمركز الأول في المنطقة الجنوبية الشرقية، والمركز الثاني في المنطقة الشرقية، ولم يتغير موقعه العام فكان في المركز السابع.

إذا تمكن حزب الشعب الديمقراطي من اجتياز نسبة 10% في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 فلا شك أنه سوف يحصل على عدد جيد من المقاعد البرلمانية في المحافظات الشرقية. ولكن إن بقي تحت الحاجز فسوف يكسب المقاعد حزب آخر تجاوز الحاجز.

هناك انتقادات توجه إلى حزب الشعب الديمقراطي، أولها يجب عليه أن يتخلص من صفته كحزب يمثل الأكراد فقط، بل عليه أن يقدم نفسه كحزب يمثل جميع الشعب ويطلب أصوات الجميع. كما عليه أن يتخلص من أفكاره الشيوعية الأيديولوجية ويسعى إلى توسيع دائرة ناخبيه. وعليه أيضا أن يصرح بشدة بأنه لا يمثل الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني، أي عليه أن يزيل ظل الحركة الإرهابية من فوقه، لكي يحظى بثقة الشعب التركي.

ورغم أن بعض القيادات قد صرحوا بذلك وادعوا أنهم لا يريدون سوى المشاركة في النشاط السياسي إلا أن مظاهرات الحزب تنقلب في كثير من الأحيان إلى اجتماعات تعاد فيها شعارات وأعلام وأحلام حزب العمال الكردستاني. ولهذا السبب لم يجرؤ أي حزب من الأحزاب الكبيرة يمينيا أو

يساريا على عقد تحالف مع حزب الشعب الديمقراطي خشية أن يتعرض لانتقاده حادة.

يقول المراقبون إن سعي المواطنين الأكراد إلى تأييد حزب الشعب الديمقراطي إنما ينبع بالدرجة الأولى من شعور الغضب ورد الفعل للدولة بسبب الإهمال والضياع والسياسات الخاطئة التي انتهجتها في المنطقة طوال السنوات الماضية. ويؤكد الخبراء أن 20% فقط من الناخبين في المناطق الشرقية يؤيدون حزب الشعب الديمقراطي بإيمان، و20% يرفضونه، أما الـ60% الباقون فهم يدلون بآرائهم لهذا الحزب نقمة على إهمال الأحزاب الأخرى وسياسات الدولة.

ومن الخطأ بمكان الاعتقاد بأن جميع المواطنين الأكراد قد خرجوا على الحكومات التركية وشاركوا في العمليات الإرهابية أو أيدوها أو أرادوا إقامة دولة كردية مستقلة في شرقي الأناضول. فأهل المنطقة قد سئموا الحرب والدمار والهجرة ولا يريدون الآن سوى الاستقرار والحرية والاستثمار وتحسن الأوضاع الاقتصادية. وإذا تمكن أي حزب من الأحزاب من تقديم مطالبهم فسوف يميلون نحوه بالتأكيد، طبعا بعد أن تعود الأمور في المنطقة إلى وضعها الطبيعي من الاستقرار والهدوء التام والثقة المتبادلة، وذلك يحتاج إلى وقت.

فقد أدرك حتى الأكراد الذين خرجوا إلى الجبال من خلال التجارب القاسية أن المواجهة العسكرية ليست هي الحل، كما أنه ليس من الممكن مواجهة القوات المسلحة التركية المتدربة. إن أكثر الشباب ينتقدون آراء حزب الشعب الديمقراطي الأيديولوجية، ويطلبون تعليما وعملا وخلاصا من البطالة.

ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب السياسية الأخرى عندما ترشح أعضاءها في المنطقة تلجأ إلى اختيارهم من الأكراد، لأنها تعرف أنها لن تتمكن من الحصول على الأصوات إن لم تفعل ذلك. كما تقوم بترشيح بعض أعضائها الذين يعودون إلى جذور كردية من محافظات أخرى خارج المنطقة الشرقية، مثل أنطاليا وإستنبول وأنقرة. ومن ثم يمكننا القول إن نسبة أعضاء الأكراد الذين يتم ترشيحهم في جميع الأحزاب تبلغ 35%-40%، وهذا عدد ليس بالقليل. إذن يتم تمثيل الوجود الكردي في البرلمان عبر الأحزاب الأخرى أيضا ولا ينحصر على حزب العمل الديمقراطي. ويجب الإشارة أيضا إلى نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال قائما في المناطق

الشرقية. فالحزب الذي يرشح عضوه من العشائر الكبيرة يضمن كمية كبيرة من الأصوات. لذلك علينا ألا ننسى تأثير زعماء العشائر أيضا في العملية الانتخابية.

منذ ثلاث سنوات يسود المنطقة جو من السلام والهدوء والأمان. لقد انتهت المواجهات المسلحة وأخذت الحياة تدب في المنطقة. ورفعت الحكومة حالة الطوارئ وبدأت ترسل خدماتها المختلفة إلى هناك. أما الإصلاحات الدستورية التي قام بها البرلمان في الصيف الماضي بشأن منح حرية استخدام اللغات المحلية في الإذاعة والتلفزيون والتعليم والإعلام فذلك يعد خطوة جيدة في سبيل احتضان الدولة لمواطنيها الأكراد. علما بأن نقل هذه القوانين إلى حيز التطبيق لن يخلو من بعض المصاعب. ولكن لا بد أن تستمر الإصلاحات.

إن المشكلة العظمى الذي يواجهها المواطن الكردي في المنطقة هي الفقر والبطالة والأزمة الاقتصادية. الشباب يبحثون عن أعمال يقيتون بها عائلاتهم. ومن ثم عندما ترتفع عن رؤوسهم الضغوط التي تؤثر على إدلاء أصواتهم فسوف يلجؤون إلى الجهة التي تقدم لهم حرية ثقافية وحياة اقتصادية جيدة. فقد يفوز حزب الشعب الديمقراطي بأغلبية أصوات المنطقة في هذه الانتخابات أيضا كردود فعل أو بسبب ضغوط خارجية أو أشياء أخرى، إلا أن الصورة ستتغير في الانتخابات التالية حتما ويدلي الناخب بصوته للحزب الذي يقدم له مستقبلا أفضل.

لقد كان للقبض على عبد الله أوجلان الدور الرئيسي في تشكيل خارطة انتخابات 1999، أما في انتخابات 2002 فسوف يشكل الخارطة عنصران أساسيان: الاقتصاد والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أردوغان يعتذر عن مقتل آلاف الأكراد خلال حملة وقعت بين 1936 و1939

اعتذر رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان عن حملة أمنية قتل فيها آلاف الأكراد بأربعينياتِ القرن الماضي، في أول خطوة من نوعها يقدم عليها سياسي تركي بالحكم، وهو اعتذار يأتي في وقت تتوتر فيه علاقة أنقرة مع الأكراد بسبب حملة عسكرية أعقبت هجوما داميا شنه حزب

العمال الكردستاني.

وقال أردوغان في خطابه إلى حزب العدالة والتنمية الحاكم بأنقرة نقله التلفزيون الرسمي "إذا كانت هناك حاجة إلى الاعتذار أصالة عن الدولة، وإذا وجد مثل هذا العُرف، فإنني سأعتذر، وها أنا أعتذر".

وقد قتل بالحملة -التي كانت ردا على تمرد كردي وجرت بين 1936 و1939 واستهدفت بلدة كانت تعرف بدرسيم (وتسمى حاليا تونسلي)- 13800 شخص وفق وثيقة رسمية تعود إلى ذلك التاريخ.

الحزب الجمهوري

وطلب أردوغان من الحزب الرئيسي بالمعارضة "حزب الشعب الجمهوري" –الذي شكّله كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة- أن يتحمل مسؤوليته عن الحملة، لأنه كان في الحكم حينها.

وكان أردوغان يرد على تصريحات لنائب عن هذا الحزب يدعى كمال كيليكداروغلو، تحدث عن الحاجة إلى تسليط الضوء على "التمرد" الذي وقع حينها، والذي هلك فيه نحو عشرة من أفراد عائلته التي تنحدر من قرية تونسلي.

واعتذار أردوغان سابقة في تاريخ تركيا الحديثة، إذ تثير الدعوة إلى اعتذارات رسمية عن الحملات التي تقول بعض الأقليات (مثل الأرمن) إنها استهدفتها وألحقت بها أذى كبيرا، حساسية كبيرة لدى التيارات القومية التركية.

وجاء اعتذار أردوغان في وقت يشن فيه الجيش التركي حملة كبيرة ضد العمال الكردستاني الذي يطالب بحكم ذاتي لـالأكراد في جنوب شرق البلاد.

وجاءت الحملة الأمنية الحالية –التي تقول السلطات إنها انتهت بمقتل عشرات من أفراد حزب العمال- بعد هجومين عنيفين تبناهما التنظيم وقتل فيهما نحو ثلاثين جنديا تركيا.

أردوغان لا يستبعد مفاوضة الكردستاني

لم يستبعد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إعادة تحريك المحادثات مع حزب العمال الكردستاني في لهجة تختلف عن تصريحات سابقة حث فيها أكراد تركيا على الانتفاضة ضد هذا الحزب المحظور في البلاد باعتباره تنظيما إرهابيا.

فقد أكد أردوغان في الطائرة التي كانت تعيده من زيارة إلى مقدونيا أن محادثات سرية جرت مع العمال الكردستاني الذي يخوض حركة مسلحة ضد أنقرة منذ العام 1984.

وكشف للصحافيين أنه أرسل حقان فيدان رئيس جهاز الاستخبارات كموفد خاص له في المحادثات التي جرت في أوسلو ونشرت الصحافة تسريبات عنها وأثارت في حينه احتجاجات في صفوف المعارضة.

وقال رئيس الوزراء التركي إن الحوار مع حزب العمال الكردستاني -الذي انقطع بعدما كثف المتمردون هجماتهم مؤخرا- يمكن أن يستأنف إذا دعت الحاجة، مشيرا إلى أنه لم يصدم بالتسريب عن محادثات السابقة بقوله "إن جهاز المخابرات أنشأ لهذه المسائل".

يشار إلى أن الكشف عن إجراء اتصالات بين الحكومة والعمال الكردستاني أثار صدمة في تركيا نظرا لأن حكومة العدالة والتنمية كانت ترفض في مواقفها الرسمية المعلنة إمكانية التفاوض مع من تسميهم بالإرهابيين.

لهجة مختلفة

وتأتي تصريحات أردوغان مختلفة تماما عن دعوته السابقه أكراد تركيا إلى القيام بانتفاضة في وجه حزب العمال الكردستاني عندما وصف الأخير بأنه "وحشي" بسبب مهاجمته للمساجد وقتله لمدنيين.

وجاء ذلك في خطاب ألقاه أردوغان أمام حزب العدالة والتنمية ناشد فيه من دعاهم "أخوانه من أصل كردي" بالانتفاضة ضد العمال الكردستاني الذي اتهمه أردوغان بمهاجمة دور العبادة بالقذائف

الصاروخية.

وشدد رئيس الوزراء التركي في خطابه على ضرورة التعاون بين الشعب والحكومة لعزل عناصر العمال الكردستاني.

هجوم باتمان

يشار إلى أن خطاب أردوغان جاء بعد قتل عناصر الحزب الكردي - بحسب الرواية التركية الرسمية- سيدة حبلى وابنتها بمحافظة باتمان جنوبي شرقي البلاد كما أصابوا زوجها وابنتهما وثلاثة من أفراد الشرطة، بينما لقي ثلاثة من منفذي الهجوم حتفهم في الحادث.

وقالت مصادر إعلامية تركية إن حادث باتمان ليس الأول من نوعه الذي يستهدف فيه الحزب مدنيين مشيرة إلى أن 15 مدنيا لقوا حتفهم بانفجار سيارة ملغومة في أنقرة كما أصيب 58 آخرون في هجمات نفذها العمال الكردستاني

يشار إلى أن جماعة -تطلق على نفسها اسم "حركة صقور كردستان" ويعتقد بصلتها بحزب العمال الكردستاني- هي التي أعلنت مسؤوليتها عن تفجير السيارة الملغومة في أنقرة وهددت بشن المزيد من الهجمات.

الـفـصل الـتـاسع

تركيا الحائرة بين العمامة والبرنيطة
زيارة بابا الفاتيكان..
الأهداف المعلنة.. والخفية !

لو أن تصريحات بابا الفاتيكان حول الإسلام كانت دينية في أغراضها ومضمونها لكانت هينة وبسيطة وردود أفعالها ولا يحتاج حتى إلي اعتذار لأنها يمكن الرد عليها " قل تعالوا إلي كلمة سواء " .. أي الحوار بالكلمة الهادئة بل والوحدة أيضاً في الهدف وهي توحيد الإله الواحد الذي يؤمن به الجميع أي توحيد الله الواحد القهار ووفق إطار عام وشامل وهو " لكم دينكم ولي دين" ومن هنا كانت النصوص واضحة وصريحة في التحاور بالكلمة وليس الدعوة إلي القتل أو التدمير أو الإرهاب.. وهي نصوص صريحة لا تدخل في منظور الأفكار أو الابتكار وبعيدة أيضاً عن الأوهام أو الإلهام.. ولكن وكما آري فإنها تصريحات وإن كانت دينية في شكلها العام ولكنها في الحقيقة والمضمون لعبة سياسية! .

وطالما هي كذلك فتعال معي عزيزي القارئ لتبحر معنا وفق قواعد وأصول اللعبة السياسية أو النظر إليها بالمنظور السياسي، حيث تبع ذلك واستكمالاً له جاء دخول البابا للأراضي التركية وفي هذا التوقيت بالذات والذي أعتبره قمة في التخطيط السياسي الناجح والسليم.. بل وأعتبره أنجح عمل سياسي مخطط خلال عام 2006، وذلك لأنه بعد أحداث أزمة تصريحات الباب عن الإسلام كان لابد وأن يدخل أرض دولة إسلامية ويقابل بحفاوة وأمان أيضاً.. وكنوع من تثبيت النصر الذي تحقق برفض البابا الاعتذار أو الرجوع عن أقواله وهو ليس بالشخص العادي أو غير الدارس لأصول الأديان ولكنه الرمز والمرجعية ! وتم البحث في الكرة الأرضية عن أرض يعلن فيها عن تواجد البابا .. وسرعان ما وقفت عقارب الساعة علي الأرض التركية .. فهي الأنسب والأقرب إلي القمة وأعني قمة النجاح، فهي في حالة عشق دائم وراء (الحب الضائع) في أوروبا تلهث حول دعوي (اثبات النسب) للإتحاد الأوربي ، وهي مازالت في عمق النفس وقريباً من التاريخ كانت حامل لواء الإسلام ورمز الخلافة لدرجة أن الأستاذ " هيكل" ذكرنا بأننا كنا

ندفع مبلغا للخلافة وقدره عشرون ألف جنيه سنوياً رمزاً للتبعية وإيماناً بها ! وذلك حتى قامت ثورة يوليو عام 1952.

حائرة بين العمامة والبرنيطة

أري عزيزي القارئ أنه لكي نبحث وفق هذا المعني أو الإطار فيجب أن نعلم أنه يوجد أسلوب علي المستوي الشعبي في تركيا وأسلوب ثان علي مستوي المسئولين والعسكريين وأسلوب ثالث علي مستوي المفكرين أو واضعي الإستراتيجية التركية.. ولكن الهدف واحد وهو الانضمام للاتحاد الأوروبي وسوف أشمل بالتحليل تركيا بوجه عام قاصدا ومتعمداً وبوجه عام أيضاً فإن المجتمع التركي يقبل الحضارة الغربية " لا المجتمع الغربي" وهو مندمج حضارياً مختلف مجتمعيا ومن هنا كان الخلاف والاختلاف غير القابل لذوبان في البوتقة الأوروبية علي الأقل حتى الآن " لا يمكنهم هضمه كما لا يمكنه هضمهم" .. وواضعوا الإستراتيجية التركية يبحثون عن الممكن في الدخول إلي القلب الأوروبي معتبرين أن الممكن إنما هو ببساطة " الأفكار المجردة" التي لم تتحقق وتتجسد بعد في الواقع.. و هي قابلة لأن تتحقق وتتجسد علي أرض الواقع عند توافر الظروف المناسبة.. أما الواقع فهو يمثل الأفكار المجردة وتجسدت علي أرض الواقع وصارت بالفعل في الواقع العملي المحسوس.. وأما المستحيل فيري بعض الفلاسفة والكتاب بأنه لا يوجد شئ مستحيل فكل شئ ممكن لأن الواقع العملي الذي يحيط بنا ليس ثابتاً ولا نهائياً. وإنما هو في حالة تغير وتحول بصفة مستمرة وهذا هو ما يجعل كل شئ ممكنا و محتملا وقابلاً للتحقيق والتجسيد في الواقع .. وباختصار (المستحيل هو الممكن المضاد للواقع) .. والإرادة التركية هنا إنما تعني وتتضمن الأيمان الوجداني بالفكرة والهدف والحماسة العاطفية والعزيمة والتصميم علي تحقيق وبلوغ هذا الهدف.. إن كل ذلك إنما يمثل مراحل تحقيق وتجسيم "الفكرة" علي مستوي الأمة.. ويعتمد الفكر التركي ايضاً علي أن الأمر الواقع ليس قدراً وليس حتمية تاريخية .. فمن الممكن أن يتغير ويصير في صالحنا وليس ضدنا .. ومن الناحية الفسيولوجية فيري الفكر التركي أنه يجب أن يتحرك بالضرورة الحيوية في الاتجاه الذي يساعد علي التخلص من اختلال التوازن واستعادة وتحقيق التوازن الحيوي النسبي في مجال العقل علي مستوي الأمة .. حيث أن عالمنا اليوم هو عالم الممكنات والاحتمالات وليس عالم المستحيلات .. والذي ينقصنا فقط هو الاختيار في الوقت المناسب للانتقال من مرحلة الممكن والمحتمل

والمجرد إلي الواقع المجسد ليصبح واقعاً عملياً محسوساً.. وإلي هذا الحد و علي ما يبدو ويظهر من بواطن الأمور وظاهرها.. ولكنني أري أيضاً أن تركيا تقف حائرة بين سهمي الزمان وفقاً لنظرية " ستيفن هوكنج" الذي يشغل الكرسي الذي كان يشغله "نيوتن" ذات مرة في جامعة " كمبردج" ونظريته تعني أن اتجاه الزمان في الماضي يشير إلي اتجاه والمستقبل يشير إلي اتجاه عكسي .. وعندما ينظر الإنسان أو الأمة إلي الزمان الحقيقي يكون هناك فارق كبير جداً بين الاتجاهين الأمامي والخلفي ويبقي التساؤل : من أين يأتي هذا الفارق بين الماضي والمستقبل ؟ ثم يتبعه تساؤل آخر : ولماذا تذكر الماضي وليس المستقبل ..؟! و لكن هذا يتوقف علي منظور الآخرين لتركيا حيث تقف في نقطة التعادل بين السهمين الماضي والمستقبل.. حائرة بين العمامة والبرنيطة ووفق الجاذبية نحو " الحب الضائع" سائرة في دروب المحادثات والمباحثات في دعوي "إثبات النسب" وتتويج الحب بالزواج والاعتراف الشرعي بالاتحاد الأوروبي

النظرة الاوربية

ومازالت أوروبا كما أري و اعتقد تعاني أن القاعدة الأولي للاحتكاك كانت من خلال الشام الأموي أما القاعدة الثانية فكانت عبر الاناضول العثماني و الخطأ الاوروبي هنا هو انه بعد الاتجاه الوحدوي الاوروبي من خلال الاتحاد الاوروبي بعد صراعات رهيبة وذكريات مريرة بين أعضائه فإن الدور يجب وينبغي أن يأتي علي الشرق الأوسط ليكون التقارب الأوروبي الشرق أوسطي .. وربما يكون ذلك لمصلحة الطرفين .. و ربما يقول بعض الساسة الأوروبيين إن الإسلام وحضارة الغرب نقيضان لا يمكن أن يجتمعا .. ليكن ، ولكن يبقي الاثنان وقد جاء كل منهما ليبقي ولابد أن يتعايشا إلي الأبد علي الكرة الأرضية ، ولا يمكن نفي أحدهما، إذاً التعايش محتوم عليهما مقدور ومقرر.. أما الصراع فعبث لأنه لن ينتهي ولن ينهي وجود أي منهما ! وقد وقع الغرب في خطأ أخر أراه عميقا ولا يسير في الاتجاه الصحيح حيث كان الغرب يتحدث عن الخطر الأحمر فابتكر الآن الخطر الأخضر، وبعد عن أساس العلاقة السليمة وهو الاحترام المتبادل والإخاء المتبادل، بل والرخاء المتبادل بعيداً عن المظهر سواء كان عمامة أو برنيطة .. أو لونا أخضر إسلاميا أو أحمر شيوعيا .. وبقيت نظرة أوروبية خفية أراها بين السطور وفراغات الجمل والكلمات وبدون تصريحات صريحة.. وهي أن أوروبا مازالت تنظر إلي تركيا علي أنها حلقة

الوصل من ناحية التمييز العنصري أو بنظرة عنصرية علي اعتبار أن تركيا حلقة الوصل بين الجنس الأبيض والجنس الأصفر في عمق آسيا.

أنجح عملية سياسية

ومع الاعتذار لكتاب " العقد النفسية التي تحكم الشرق الأوسط " ولكاتبه الأستاذ هيكل .. فقد ظهرت عقد جديدة في الشرق الأوسط .. فمفتاح الحركة العربية يبدأ بالتلويح بحل " المشكلة الفلسطينية" وكأنها باب الدخول إلي أصعب أبواب الشرق الأوسط وفق نظرية " افتح يا سمسم" وكذلك أيضاً مفتاح الحركة التركية يبدأ مع الإسراع أو الإيقاف لمباحثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أيضاً .. ووفق متغيرات الأحداث الحالية والتي أظهرت خطأ التقدير لقواعد اللعبة السياسية الحالية في الشرق الأوسط فقد ظهر تحليل في مجلة " نيوزويك" الأمريكية بالتلميح أو التلويح بانقلاب عسكري في تركيا وهو تحليل جانبه التوفيق لأصول وقواعد اللعبة التي تقتضي العمل علي مرحلتين أساسيتين وهي أن يتكفل المعتدلون بقوي التطرف وفق مراقبة غربية لقواعد اللعبة وأصول التعامل ثم تأتي الخطوة التالية بالتعامل مع المعتدلين وهي أهون بكثير من التعامل مع التطرف والإرهاب وليتكفل أهل المنطقة ببعضهم البعض .. وقد أستند التحليل في " نيوزويك" علي أن الجيش التركي هو الحامي الوحدوي للديمقراطية العلمانية التركية ومبادئ " أتاتورك" وهذا علي الغرم من أن معظم الأتراك يتفقون علي أن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان هو أكثر اعتدالاً من سلفه الذي أطيح به " نجم الدين أربكان" وقد ردد هذا القول رئيس هيئة الأركان التركي وهو متشدد في علمانيته ويدعي الجنرال " يساربيوكانيت" الذي أعلن أن "أيديولوجيا" أتاتورك تتعرض للهجوم وأن تركيا مهددة بالأصولية الإسلامية وقد عبر أيضاً عن أن الجيش التركي قلق بشكل خاص إزاء كيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع مشكلته الإسلامية الخاصة، فالحكومات الأوروبية تحاول استرضاء الإسلاميين المعتدلين والهدف الظاهر هو تحويلهم إلي حلفاء يحاربون الإرهاب المحلي .. ويقول النقاد الأتراك أن هذا الأسلوب قد ينجح علي المدى القصير ولكن تلك الإستراتيجية قد تكون غير مقبولة من الأتراك الذين يخشون من أنه في اللحظة التي تفتح فيها الأبواب للإسلاميين المعتدلين فإن قوي راديكالية أخري سوف تدخل وتمسك بزمام الحكم! .

ويبقي ما تعانيه تركيا من علاقة أمريكا مع أكراد العراق وهو الخط الأحمر الأخير في علاقة تركيا مع العالم بأسره ؟! فهل تعني كتابة

حروف اللغة التركية باللاتيني يلغي هويتها ؟ .. وهل يمكن أن تعود إلي الحروف العربية؟

وعودة إلي زيارة البابا التي كانت الواجهة والمدخل للحديث في اختيار البلد الذي يزوره البابا الفاتيكاني بعد تصريحاته في ألمانيا وقد واصل البابا زيارته إلي تركيا وسط أجواء إيجابية غير متوقعة .. وتوجه في البداية إلي مدينة " أزمير" الواقعة غرب تركيا علي بحر ايجه للقيام بالطقوس الدينية في بيت " العذراء مريم" ببلدة أفسس التي دعي إليها 1500 مواطن مسيحي تركي علي أن يتوجه بعد ذلك إلي اسطنبول وقال البابا أنه توجه إلي بيت " العذراء مريم" في رحلة حج علي خطيي أسلافه.

ألست معي عزيزي القارئ في اعتبار أنها انجح عملية سياسية مخططة خلال عام 2006 ؟! وقد جاءت مع ذلك تصريحاته خلال اجتماع مع مدير الشئون الدينية في تركيا " علي بردق أوغلو" بصيغة تصالحيه بخلاف كلمته في " ريجينسبيرج" التي اقتبس فيها عن إمبراطور بيزنطي يقول عن الإسلام بأنه عنيف وغير منطقي واقتبس كلمة للبابا جريجوري السابع.. و " لكل مقام مقال" بل وهدف أيضاً وقد كان في استقبال البابا فور وصوله إلي مطار أنقرة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وهي المرة الأولي التي يخرج فيها لاستقبال أحد ضيوف تركيا وعقد جلسة ثنائية مع البابا في قاعة كبار الزوار وكان أردوغان قد قال في اجتماع للكتلة البرلمانية لحزبه " العدالة والتنمية" في انقره قبل استقبال البابا إن تركيا تولي أهمية كبري لزيارة البابا وأنها سوف تسهم في السلام العالمي وقد أتت الزيارة إلي تركيا وسط رفض شعبي واضح من جميع التيارات التركية بسبب عدم اعتذار البابا صراحة حتى الأن عن تصريحاته التي أطلقها في منتصف سبتمبر 2006 في محاضرة بإحدى الجامعات الألمانية وزاد من حدة الأجواء الاحتجاجية التركية موقف البابا الرافض قبل جلوسه علي كرسي البابوية لانضمام تركيا إلي الاتحاد الأوروبي فضلاً عن أن زيارته لتركيا تتضمن ذهابه إلي كنيسة أيا صوفيا التي تحولت إلي متحف منذ زمن بعيد ولا تمارس فيها أية طقوس دينية وهو ما يثير قلق قطاع عريض من الشارع التركي المتمثل في القوميين الأتراك الذين يخشون من أن يكون قصد البابا من هذه الزيارة هو إحياء التراث البيزنطي المسيحي.

بقي أن تعلم عزيزي القارئ أن تركيا قامت باستقبال حافل علي أرض الخلافة العثمانية.. وقام الاتحاد الأوروبي بإيقاف محادثات انضمام تركيا للاتحاد الأوربي! وهي ليست نكته بل حقيقة..
فقد أعلنت فنلندا فشل المباحثات بين الاتحاد الأوربي وتركيا بشأن قبرص وذلك بينما تسابق تركيا الزمن لإنقاذ مستقبل مفاوضات انضمامها للاتحاد قبل انتهاء المهلة التي حددتها لها فنلندا رئيسة الاتحاد حالياً والتي مدتها حتى يوم 11 ديسمبر 2006 وفشل الاتحاد الأوربي في إقناع تركيا بتغيير موقفها تجاه قبرص فيما يعرض محاولات أنقرة للحصول علي عضوية الاتحاد إلي الخطر وقد أمهلت فنلندا أنقرة حتى يوم السادس من ديسمبر لتفح موانيها ومطاراتها أمام قبرص دون شروط مسبقة ورفع الحظ المفروض علي جمهورية شمال قبرص التركية وإلا بحث الاتحاد إمكانية تجميد مفاوضات تركيا إليه وقد تم مد المدة خمسة أيام أخري تنتهي في الحادي عشر من ديسمبر 2006 وسوف يصدر زعماء الاتحاد الذين سيلتقون في بروكسل يومي 14 و 15 من ديسمبر ويتخذون قراراً نهائياً حول مستقبل انضمام تركيا للاتحاد ويقول المثل الشعبي المصري " آخر خدمة الغز ... عدم الانضمام!.
ملحوظة: رأيت البابا يقف بجوار مفتي تركيا وكأنه يصلي معه في اتجاه القبلة!
و أقول للبابا فهل تعتذر عما قلته في حقي وعفا الله عما سلف وشأني وشأنك أفضل وأحسن (فهنا تتساوي الرءوس والأكتاف).. أم أن ترفض الاعتذار وهذا إقرار منك بما قلته.. وعندما تبدو متسامحاً معي وودوداً رغم ذلك فهو علو في شأنك وخفض في شأني أكثر ..
وهنا لا تتساوي الرؤوس .. بل إمعان في الظلم ألست معي في ذلك ؟! .

الـفـصل الـعـاشر

العالم في عيون تركيا

لم أسمع أو أعرف أن أحداً وقف أمام ألمرآه ورسم شخصية (بورتريه) لأنها تعني نقل القشرة فقط وسط انعكاسات ضوئية دون الدخول أو إدراك المضمون لتلك الشخصية ولم يفلح أن رسم أحد الشخصية أيضا من خلال نقل صوره فوتوغرافية لأنها تحوي نقل القشرة الخارجية ويعطي المضمون أو المحتوي في فترة زمنية بسيطة جداً لا تعبر عن الواقع الدائم والملامح الثابتة وواقعة تحت ضغط ورؤية ورغبه المصور ذاته وفي مده صغيرة جدا هي زمن ومضة الكاميرا في يد المصور نحو تلك الشخصية وما تعنيه صوره البورترية الزيتية مثلاً هو دوام الشخصية لأنها لا تعني حاله الشخصية وقت وميض الكاميرا فقط ولا تكون بذلك نقلاً للشكل الخارجي دون المضمون الدائم والمعبر وهي تعني التعبير عن الشخصية من خلال الفهم وربط الشكل بالمضمون كما درسه واستوعب تبعاته الرسام نفسه مستعيناً بأدوات وألوان مختلفة لزوم دقة التعبير وإيصال القشرة الخارجية بالمضمون والمحتوي فتجعلها خالدة بقدر الدقة والتعبير لنظرة دائمة وواعية ومتقبلة أيضاً .. وهذا ما فعله الدكتور أحمد داود اوغلو مهندس وراسم الشخصية التركية ليوضحها فكيف تري تركيا العالم أو بمعنى أخر هو العالم في عيون تركيا .

حيث يقول أنه توفر لصانعي السياسة التركية إمكانية الوصول إلي جذور الميراث التاريخي مره أخري نتيجة ظهور تأثير الديناميكية الاجتماعية الثقافية علي النظام السياسي وبنائه بشكل كبير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وبدأ ذلك في الأرضيات الثقافية التي تستند إليها التيارات السياسية المتراوحة بين الصعود والهبوط بإيقاعات سريعة .. إن التيارات التي برزت في الرؤية السياسية التركية الداخلية والخارجية والمناخ

الاجتماعي الثقافي الذي شكلته هذه التيارات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كل هذا وفر إمكانية الوصول إلي جذور الميراث التاريخي مره أخري .. مما عاشته تركيا في الحقبة الماضية من جهة ووضعها الدولي ومن جهة المناخ الثقافي السياسي علي المستوي الداخلي هو موجز مصغر لما ظهر خلال قرن كامل طوال المرحلة التي تمتد منذ القرن التاسع عشر والذي يعتبر أطول قرن وطأة علي الدولة العثمانية وحتى القرن العشرين .. وشهدت المعايير الخارجية التي تحدد الوضع الدولي (المكانة والموقع) بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية كذلك تغيرات هامة مع إنهيار البنية السياسية ثنائية القطب والتي شكلت الخاصية الأساسية للنظام الدولي خلال الحرب الباردة وأفرزت العناصر الجديدة التي ظهرت في النظام والقانون الدوليين والتي تعكس التأرجح بين مراكز القوة العالمية وضعاً سياسياً دولياً جديداً يفرض إعادة قراءة وضع تركيا في الساحة الدولية – وتنقسم الدول من جهة وضعها في النظام الدولي حسب قدرتها الإستراتيجية وقدرتها علي المناورة السياسية إلي أربعة أصناف هي الدول العظمي ، والدول ألكبري ، والقوي الإقليمية والدول الصغيرة ، ويرتبط تحديد العلاقات الثنائية أو العلاقات متعددة الأطراف في النظام الدولي بشكل مباشر مع الوضع في هذه الصورة البيانية .. وظهرت هذه الصورة البيانية بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص حيث ساد فيها نموذج العلاقات الدولية ذات القطبين حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين بضبط ساحات المرونة التكتيكية وتوسيع ساحة مناطق مصالحها الإستراتيجية من جهة أخري أما الدول ألكبري مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين واليابان فقد حددت سياساتها الخارجية بثلاث محددات :

(1) إتباع سياسة تقل فيها درجة الخطورة من أجل ضمان أمنها .
(2) عن طريق التحالفات قامت بتقوية وضعها الدولي في مقابل القوي العظمي (كما فعل الاتحاد الأوروبي) .
(3) العمل علي توسيع ساحة التأثير من خلال إتفاقيات تكتيكية مع القوي الإقليمية وبحيث لا تزعج القوي العظمي بهدف امتلاك وضع أفضل عند حدوث أي تغير جذري في النظام الدولي .
(4) القوى الإقليمية مثل تركيا والهند والبرازيل ومصر والأرجنتين والعراق أيضا فقد اضطرت إلي جعل ساحات تأثيرها الإقليمية وسياساتها الخارجية تابعة لسياسات قوة عظمي طبقاً لتطورات الأوضاع الدولية..

وتغيرت الأوضاع طبقاً لرؤية واضعي السياسة والإستراتيجية الدوليه وجاء نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت كقوة عظمي وحيدة في أول هذه المرحلة الانتقالية ولم تتجاوز كونها خطابات سياسية تستهدف إضفاء المشروعية علي العمليات العسكرية في أرجاء العالم كما حدث في الخليج والصومال .. أو في محاولة فرض القوانين التي تتبناها واشنطن من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد السياسي الدولي .. وان اظهر ذلك (وما حدث علي أرض الواقع أيضاً) عدم وضوح الرؤية أمام العالم حول مفهوم " القيم الديمقراطية العالمية " والذي تصادم مع مفهوم المصالح الأمريكية وأهدافها في هذه المرحلة.

وقد أدي هذا المفهوم إلي الجدل الذي بدأ في أوائل عقد التسعينيات والذي طرحت فيه مسألة متغيرات النظام الدولي هو البنية التي يفترض أن يأخذها مجلس الأمن الدولي وقد أدي الجدل حول بنية الأمم المتحدة إلي دخول أغلب دول العالم في نقاشات شاملة وإلي طرح المشاكل التي ستنجم عن ذلك مثل أن يكون لمجموعه الدول ألكبري ألثمان دور أكبر وأكثر أهمية في مجلس الأمن الدولي ومن اللافت للنظر انتقال المسائل الدولية الهامة كمشكلة كوسوفو بشكل مباشر إلي منبر المجموعة الدولية ألكبري (ألثمان) في السنوات الأخيرة واتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بهذا الموضوع .. كما أن عدم وجود دوله مثل ألمانيا والتي تدخل بشكل مباشر في المسائل الدولية المشابهة ضمن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يدفع بقوه في اتجاه ضرورة إجراء تغيير في بنية الأمم المتحدة (نظرة تركية) ولذا فهناك صعوبة إلي حد ما في استقرار النظام الدولي في الحالة الحالية التي تبتعد عن مؤثرات إقليمية مثل ألمانيا واليابان .. فقد نجحت اليابان في الاستفادة بشكل قوي في البنية الاقتصادية العالمية وعززت تأثيرها في اقتصاديات أمريكا وأوروبا وكذلك الصين التي تستعد للدخول في الالفيه الثالثة كقوة عظمي من خلال التكامل بين موقعها الاستراتيجي واستقرارها السياسي وبين التنمية الاقتصادية التي تزداد فاعلية يوماً بعد يوم .. أما روسيا فتحاول الحفاظ علي وضعها الذي يستمد قوته من القوة العظمي للإمبراطورية السوفيتية كما تحاول مواصلة سيطرتها التقليدية علي طرق العبور الأوروبية الأسيوية واستخدامها كأساس لإستراتيجية دولية في مرحلة متوسطة .. ولقد كانت كل هذه المؤثرات بمكان التأثير الذي لن يتمكن من دعم الوضع التركي وتعزيز التأثير السياسي في هذه الألفية إلا إذا دمجت إمكانياتها السياسية والاقتصادية وتراكمها التاريخي من خلال سياسة داخلية منسجمة وفعالة ؟! .

وقد عاشت تركيا بعد الحرب الباردة مرحلة من الجدل و التدافعات الداخلية المكثفة حول قضايا الهوية السياسية والثقافية والمؤسسية والمشروعية أيضا وأمتد هذا الجدل من الهوية الثقافية والعرقية إلي طبيعة المواطنة الدستورية ومن النظام البرلماني إلي النظام شبه الرئاسي ومن بنية الدولة الواحدة إلي الفيدرالية .. وكل هذا أدي إلي ظهور ما يشبه الفوضى أثر بالتالي في حالات التأرجح بين الهبوط والصعود السياسي .. ومن هنا كان لابد من تكوين ثقافة سياسية سليمة تؤثر علي صنع السياسة الخارجية بشكل إيجابي وكان لابد من العودة لفهم البنية التحتية للثقافة السياسية الخاصة بتركيا قبل كل شيء وهو امر ضروري لتحقيق الانسجام بين القيم الذاتية والقيم العالمية ولتقليص التناقضات بين البنية السياسية الداخلية وصنع السياسة الخارجية والمشكلة الحقيقية وفي العمق التي تعاني منها تركيا هي تأثير القطيعة بين الموروث الثقافي التركي ونداءات العولمة أو الإقتراب الأوروبي وإن محاولات برنامج الاتحاد والترقي وأنور باشا في عهد المشروطية الثاني قد سعي إلي توافق وانسجام بين الوضع الدولي وبين الثقافة السياسية الداخلية وذلك في رد فعل علي التطورات التي شكلتها حركات الوحدة الألمانية والايطالية القومية ولكن علي ما يبدو أن كل ذلك لم يكن بالقدر الكافي أو المؤثر أو بالطريقة السليمة للوصول إلي عمق الداء ليؤثر الدواء ..

ولكن يبدو من الواضح الوصول إلي عمق التأثير بشفافية أملتها الظروف والأحداث الدولية في المحيط العالمي والإقليمي بل والتركي أيضا قد بدا يؤتي ثماره في الحركة التركية السياسية في دوائر أمنها الإقليمي وبشكل متواصل مع الهوية التركية وموروثها الثقافي في حركات محسوبة (وإن كان يشوبها بعض المخاطر) لتحقيق التوازن بقدر الإمكان بين متطلبات المشاركة الفعالة في سياسة (وانعكاس عسكري بالطبع) في حلف الناتو ومتطلباته أيضاً ؟! وخاصة في الشرق الأوسط بالذات ؟! وبالتالي التشابك مع الاتحاد الأوروبي وهو اليد السياسية للتنفيذ من خلال الناتو (حلف شمال الأطلنطي) وبين الواجبات والمتطلبات من خلال الدور التركي الفعال من خلال المؤتمر الإسلامي والتي تعتبر بشكل جزئي منظمة خارج نظام القوي ولكنها أيضاً تمثل حلقة الوصل بين متطلبات الداخل التركي ومتطلبات السياسة الدولية وبمعني أوضح هي حلقة الوصل بين المفهوم التركي الداخلي ومفهوم الوضع الدولي والذي من خلال هذا التوازن يمكن التوافق والفهم لرؤية العالم لتركيا ورؤية تركيا لنفسها في صورة (بورترية) دائم الرؤى وبين ما حدث في الماضي القريب من

لقطات فوتوغرافية لا تعبر عن المضمون وإنما لحظة إنفعال تمثل زمن ومضة الكاميرا في يد المصور الدولي للأحداث .